



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة علي لونيسي - البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور الحوكمة المصرفية في الحد من الأزمات المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي

- دراسة حالة الجزائر -

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف:

إعداد الطالب:

* د. كركار مليكة * د. هوادف عائشة

حمادي عبد الرزاق

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
معزوز نشيدة	أستاذ التعليم العالي	البليدة 2	رئيسا
كركار مليكة	أستاذ التعليم العالي	البليدة 2	مشرفا ومقررا
هوادف عائشة	أستاذ محاضراً	البليدة 2	مشرف مساعد
طويل آسيا	أستاذ التعليم العالي	البليدة 2	عضوا مناقشا
ساخي أبو بكر	أستاذ التعليم العالي	البليدة 2	عضوا مناقشا
عمراوي سمية	أستاذ التعليم العالي	الجزائر 3	عضوا مناقشا
دراج نبيلة صليحة	أستاذ محاضراً	الجزائر 3	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025 - 2026



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الإهداء



إلى والدي الأعزاء "أمي وأبي" حفظهما الله تعالى من كل سوء وأطال في عمرهما بالبركة واليسر
إلى فروع عائلتي الكبيرة أخوتي مولود و عزيز، الحبشي، ناصر، كمال وأخواتي عائشة ونسيمة
إلى عائلتي الصغيرة والجميلة بإذن الله زوجتي شريكة حياتي وأبنائي من نعم الله الذي أنعم بها علي
وسندي في الحياة إسلام و يونس، سيرين والكنكوتة سيليا

إلى الأهل والأقارب كل بإسمه

إلى روح أجدادي الطاهرة الذي غيبهم الموت عنا رحمهم الله

إلى كل زملائي في العمل وأخص بالذكر خالد و الحسين و أصدقائي عبد الرحمان ومسعود و صالح

إلى كل المخلصين والشرفاء وطلبة العلم من أبناء هذا الوطن المفدى "الجزائر"

أهدي ثمرة جهدي

عبد الرزاق

شكر وتقدير



الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الحمد لله كثيرا على نعمة الإسلام والصحة والعافية والعلم الحمد لله على كل نعمة الممدودة.

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَلَدِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

سورة النمل الآية: 19

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذتين الكريمتين "ملیكة كركار" و "هوادف عائشة" على قبول الإشراف على أطروحتي وعلى كل التوجيهات والإرشادات والنصائح المقدمة لي وأقدم شكري وإمتناني الكبير لكل طاقم "جامعة علي لونیسی البلیدة 2" التي أدرس بها حاليا و "جامعة یحیی فارس بالمدينة" التي درست بها سابقا من عمال وإدارین وأساتذة وطلبة وأخص بالذكر الأستاذتين الفاضلتین معزوز نشیدة و طویل آسیا على كل ماقدماه لي من دعم ومساعدة كما أوجه شكري للأستاذتي كل بإسمه ومقامه: أ.د. خالد قاشي وأ.د. مراد جبارة و أ.د. عزوز أحمد و زملائي في الدفعة وفي الدراسة وأخص بالذكر عبد النور بودرومي و اسلام ناصر. وأتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة وأخص بالذكر: "أبو بكر ساخي" و "عمرأوي سمیة" لقبولهم قراءة بحثي و تصحيحه

وأشكر كل زملائي كل بإسمه على ماقدموه من مساعدة لإتمام هذا العمل النبيل.

(((((أقول لكم جميعا شكرا جزيلا وبارك الله في حسناتكم))))))

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الحوكمة المصرفية في الحد من الأزمات المصرفية بهدف تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر، ومن أجل هذا تم الإحاطة بالموضوع بشكل عام تم الاستعانة بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي الملائمان لمثل هذه الدراسات، من حيث معرفة مفاهيم أساسية عن الحوكمة المصرفية والاستقرار المالي، وذكر بعض النماذج والتجارب الدولية في مجال الحوكمة على غرار تجربة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وسلطنة عمان والتجربة الماليزية المميّزة عن سابقتها، وتحديد مفهوم الأزمات وذكر أمثلة عن الأزمات التي أصابت النسيج الإقتصادي الدولي وحتى العالمي كآزمة الرهون العقارية سنة 2008 و أحدثها أزمة سيلكون فالي بنك التي وقعت في أمريكا سنة 2023، وتوضيح أسبابها ودور الحوكمة في الحد منها، ومحاولة مساعدة النظام المصرفي الجزائري في تبني نموذج حوكمة سليم يقدر على مجابهة الصدمات المالية وتعزيز الاستقرار المالي له من خلال توضيح خطر هذه الأزمات على الإقتصاد الوطني وسبل الوقاية منها وهذا بجدية التطبيق السليم للحوكمة المصرفية وليس بوضع القوانين فقط، وكذا تسليط الضوء على واقعه بذكر الإصلاحات التي مر بها والتحديات التي تواجهه من أجل تدارك النقائص، بالإضافة إلى تحليل أداء النظام المصرفي الجزائري من خلال تحليل أهم مؤشرات الدنيا لصندوق النقد الدولي، كما تم تقديم نموذج لحوكمة النظام المصرفي الجزائري وإقتراح مؤشر لقياس الصلابة المالية، و لقياس الصلابة المالية تم الاعتماد على مؤشر Z-SCORE.

ومن أهم النتائج المتوصل لها في هذه الدراسة هي: أنه يساهم التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة المصرفية في الحد من الأزمات المصرفية، هناك وعي بحجم المسؤولية في تطبيق الحوكمة المصرفية في الجزائر ولكن لم ترقى إلى المستوى المطلوب بسبب عدم تطور النظام المصرفي، وحداثة الإصلاحات، كما تشير نتائج مؤشر Z-SCORE أن النظام المصرفي الجزائري غير معرض للأزمات، وبقاء بعض الممارسات مثل نقص الشفافية والإفصاح عن المعلومات و أحيانا الفساد، هذه الممارسات تعطل من السير الحسن للحوكمة، ويتوقف نجاح الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري على جدية التطبيق السليم للقوانين والأنظمة، ويستند هذا على تدابير بنك الجزائر من جهة والتزام ادارة البنوك بها من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، الاستقرار المالي؛ النظام المصرفي؛ مؤشر Z-SCORE.

تصنيف JEL: G28، H19، E58، K0.

Abstract:

This study aims to know the role of banking governance in reducing banking crises in order to enhance financial stability in Algeria, and for this purpose, the subject was briefed in general, the appropriate descriptive and analytical approach was used for such studies, in terms of knowledge of basic concepts of banking governance and financial stability, mentioned some international models and experiences in the field of governance similar to the experience of the United States of America, Japan, Oman and the Malaysian experience distinct from its predecessors, and identified the concept of crises and mentioned examples of crises that hit the fabric of the International and even global economy, such as the mortgage crisis in 2008 and the latest Silicon Valley crisis In addition to analyzing the performance of the Algerian banking system through analyzing the most important minimum indicators of the International Monetary Fund, a model of governance was also presented to help the Algerian banking system adopt a sound governance model that can withstand financial shocks and enhance financial stability by clarifying the danger of these crises on the national economy and ways to prevent them the Algerian banking system and the proposed index To measure financial solidity, the Z-SCORE Index was used to measure financial solidity. Among the most important results obtained in this study are: The proper application of the principles of banking governance contributes to reducing banking crises, there is awareness of the scale of responsibility in the application of banking governance in Algeria, but it has not reached the required level due to the lack of development of the banking system, the novelty of reforms, and the results of the Z-SCORE Index found that the Algerian banking system is not vulnerable to crises, and the survival of some practices such as lack of transparency, disclosure of information and sometimes corruption, these practices disrupt the proper functioning of governance, and the success of governance in the Algerian banking system depends on the seriousness of the proper application of laws, this is based on the measures of the Bank of Algeria the banks manage it.

Keywords: banking governance, financial stability; banking system;in- z-score.

Jel rating :G28, H19, E58, K0.

Résumé:

Cette étude vise à connaître le rôle de la gouvernance bancaire dans la réduction des crises bancaires afin de renforcer la stabilité financière en Algérie, et à cet effet, le sujet a été briefé de manière générale, l'approche descriptive et analytique appropriée a été utilisée pour de telles études, en termes de connaissance des concepts de base de la gouvernance bancaire et de la stabilité financière, a mentionné certains modèles internationaux et expériences dans le domaine de la gouvernance similaires à l'expérience des États-Unis d'Amérique, du Japon, d'Oman et de l'expérience malaisienne distincte de ses prédécesseurs, et a identifié le concept de crises et mentionné des exemples de crises qui ont frappé le tissu de l'économie internationale et même mondiale, comme l'hypothèque crise de 2008 et dernière crise de la Silicon Valley Outre l'analyse de la performance du système bancaire algérien à travers l'analyse des indicateurs minimaux les plus importants du Fonds Monétaire International, un modèle de gouvernance a également été présenté pour aider le système bancaire algérien à adopter un modèle de gouvernance solide capable de résister aux chocs financiers et de renforcer la stabilité financière en clarifiant le danger de ces crises sur l'économie nationale et les moyens de les prévenir le système bancaire algérien et l'indice proposé Pour mesurer la solidité financière, l'indice Z-SCORE a été utilisé pour mesurer la solidité financière. Parmi les résultats les plus importants obtenus dans cette étude figurent: La bonne application des principes de gouvernance bancaire contribue à réduire les crises bancaires, il y a une prise de conscience de l'ampleur de la responsabilité dans l'application de la gouvernance bancaire en Algérie, mais elle n'a pas atteint le niveau requis en raison du manque de développement du système bancaire, de la nouveauté des réformes, et les résultats de l'Indice Z-SCORE ont révélé que le système bancaire algérien n'est pas vulnérable aux crises, et la survie de certaines pratiques telles que le manque de transparence, la divulgation d'informations et parfois la corruption, ces pratiques perturbent le bon fonctionnement de la gouvernance, et le succès de la gouvernance dans le système bancaire algérien dépend du sérieux de la bonne application des lois, Ceci est basé sur les mesures de la Banque d'Algérie d'une part et l'engagement de la direction des banques.

Mots clés: gouvernance bancaire, stabilité financière; système bancaire; indicateurde-Zscorez.

Classement de Jel : G28, H19, E58, K0.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	شكر وتقدير
III	الملخص باللغة العربية
IV	الملخص باللغة الإنجليزية
V	الملخص باللغة الفرنسية
VI	فهرس المحتويات
XI	قائمة الجداول
XIV	قائمة الأشكال
XV	قائمة الملاحق
XVI	قائمة المختصرات
أ	المقدمة العامة
ب	1- إشكالية الدراسة
ب	2- الأسئلة الفرعية
ب	3- فرضيات الدراسة
ت	4- أهمية الدراسة
ت	5- أهداف الدراسة
ت	6- دوافع إختيار موضوع البحث
ث	7- الدراسات السابقة
د	8- منهج الدراسة
د	9- حدود الدراسة
ذ	10- خطة البحث
الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة المصرفية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول : مفهوم حوكمة الشركات
3	المطلب الأول: تعريف الحوكمة وأنواعها
3	❖ الفرع الأول: تعريف الحوكمة

6	❖ الفرع الثاني: أنواع الحوكمة
7	المطلب الثاني: تعريف حوكمة الشركات وخصائصها
7	❖ الفرع الأول: تعريف حوكمة الشركات
9	❖ الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات
10	المطلب الثالث: أهداف و أهمية حوكمة الشركات
10	❖ الفرع الأول: أهداف حوكمة الشركات
11	❖ الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات
13	المطلب الرابع: مبادئ وعوامل حوكمة الشركات
13	❖ الفرع الأول: مبادئ حوكمة الشركات
17	❖ الفرع الثاني: عوامل حوكمة الشركات
19	المبحث الثاني : مفهوم الحوكمة المصرفية
19	المطلب الأول: تعريف الحوكمة المصرفية و ركانزها
19	❖ الفرع الأول: تعريف الحوكمة المصرفية
21	❖ الفرع الثاني: ركانز الحوكمة المصرفية
22	المطلب الثاني: أهمية الحوكمة المصرفية
24	المطلب الثالث: المبادئ الحديثة لإرساء وتعزيز الحوكمة المصرفية وفقا للجنة بازل
26	المبحث الثالث: أسباب اللجوء إلى الحوكمة المصرفية
26	المطلب الأول: العولمة المالية
27	❖ الفرع الأول: التحرير المالي
28	❖ الفرع الثاني: الخصوصية
30	المطلب الثاني: عمليات تبييض الأموال
31	المطلب الثالث: الشمول المالي
32	المطلب الرابع: الإتجاهات الحديثة في مجال صناعة الخدمات المصرفية
33	❖ الفرع الأول: البنوك الشاملة
33	❖ الفرع الثاني: الإندماج المصرفي
34	❖ الفرع الثالث: الابتكارات المالية
35	❖ الفرع الرابع: البنك الإلكتروني
37	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الحوكمة المصرفية كآلية للحد من الأزمات المصرفية	
39	تمهيد
40	المبحث الأول: مفهوم الأزمات المصرفية
40	المطلب الأول: تعريف وأسباب الأزمات المصرفية
41	❖ الفرع الأول: تعريف الأزمات المصرفية
41	❖ الفرع الثاني: أسباب الأزمات المصرفية
42	المطلب الثاني: مؤشرات التنبؤ بالأزمات المصرفية
42	❖ الفرع الأول: مؤشر CAMELS
43	❖ الفرع الثاني: مؤشرات صندوق النقد الدولي FMI للتنبؤ بالأزمات المصرفية
45	❖ الفرع الثالث: مؤشر الصلابة المالية z-score
46	المطلب الثالث: المخاطر المصرفية
47	المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل ومتطلبات تطبيقها
47	المطلب الأول: لمحة عن لجنة بازل مهامها وأهدافها
48	المطلب الثاني: مقررات بازل 1 وبازل 2
49	❖ الفرع الأول: مقررات بازل 1
52	❖ الفرع الثاني: مقررات بازل 2
55	المطلب الثالث: مقررات بازل 3
59	المطلب الرابع: مقررات بازل 4
59	❖ الفرع الأول: العناصر الرئيسية للإطار المنقح لمخاطر السوق
60	❖ الفرع الثاني: مميزات مقررات بازل 4
61	❖ الفرع الثالث: الأركان الأساسية لمقررات بازل 4
63	المبحث الثالث: أهم الأزمات المالية والحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة
63	المطلب الأول: الأزمة المالية المكسيكية والأزمة المالية الآسيوية
63	❖ الفرع الأول: الأزمة المالية المكسيكية 1994
65	❖ الفرع الثاني: الأزمة المالية الآسيوية 1997
67	المطلب الثاني: أزمة الرهون العقارية أوت 2007
71	المطلب الثالث: الأزمة الأمريكية أزمة بنك "سيليكون فالي" 2023
74	المطلب الرابع: الخصائص المشتركة للأزمات المذكورة وأهمية الحوكمة في الحد منها

75	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: الحوكمة المصرفية ودورها في تعزيز الاستقرار المالي
77	تمهيد
78	المبحث الأول: مفهوم الاستقرار المالي
78	المطلب الأول: تعريف الاستقرار المالي وأهميته
78	❖ الفرع الأول: تعريف الاستقرار المالي
79	❖ الفرع الثاني: أهمية الاستقرار المالي
81	المطلب الثاني: أسباب عدم وجود استقرار مالي
82	المطلب الثالث: مظاهر الاستقرار وعدم الاستقرار المالي وإجراءات تحقيقه
82	❖ الفرع الأول: مظاهر الاستقرار وعدم الاستقرار المالي
83	❖ الفرع الثاني: إجراءات تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه
85	المطلب الرابع: علاقة الحوكمة المصرفية بالاستقرار المالي
86	المبحث الثاني: آلية العمل المصرفي لتحقيق الاستقرار المالي
86	المطلب الأول: الدور الرقابي للبنك المركزي
86	❖ الفرع الأول: سياسة البنك المركزي في إدارة المخاطر
87	❖ الفرع الثاني: استقلالية البنك المركزي بهدف تعزيز الحوكمة
88	المطلب الثاني: دور القطاع المصرفي في تعزيز الاستقرار المالي والمحافظة عليه
89	المطلب الثالث: نماذج الدولية للحوكمة في المؤسسات كآلية لتحقيق الاستقرار المالي
89	❖ الفرع الأول: النموذج الأمريكي - الإنجليزي
89	❖ الفرع الثاني: النموذج الألماني - الياباني
89	❖ الفرع الثالث: النموذج الفرنسي - الإيطالي
91	المطلب 4: تجارب دولية في الحوكمة المؤسسية بهدف تعزيز الاستقرار المالي
91	❖ الفرع الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية
94	❖ الفرع الثاني: تجربة سلطنة عمان
95	❖ الفرع الثالث: تجربة اليابان
96	❖ الفرع الثالث: تجربة ماليزيا
100	المبحث الثالث: دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي
100	المطلب الأول: ملامح التوجهات الحديثة في دور البنوك المركزية

101	المطلب الثاني: مسؤولية البنك المركزي عن سلامة الجهاز المصرفي
102	المطلب الثالث: دور البنك المركزي كمقرض أخير ومسئول عن تعثر المصارف
103	المطلب الرابع: دور البنك المركزي عن تطوير نماذج لامتنصاص الصدمات
106	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: آليات حوكمة النظام المصرفي الجزائري من أجل تعزيز الاستقرار المالي	
108	تمهيد
109	المبحث الأول : لمحة حول النظام المصرفي الجزائري وأبرز الإصلاحات التي مر بها
109	المطلب الأول: البنك المركزي
110	❖ الفرع الأول: تعريف البنك المركزي
111	❖ الفرع الثاني: صلاحيات بنك الجزائر وفقا للقانون النقدي والمصرفي الجديد
113	المطلب الثاني: البنوك التجارية والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر
114	❖ الفرع الأول: البنوك التجارية
116	❖ الفرع الثاني: المؤسسات المالية
117	المطلب الثالث: أبرز الإصلاحات النظام المصرفي الجزائري
120	المبحث الثاني: هيئات النقدية والرقابة ودعم الشفافية في النظام المصرفي الجزائري
120	المطلب الأول: السلطات النقدية والرقابية في النظام المصرفي الجزائري
121	❖ الفرع الأول: المجلس النقدي والمصرفي
123	❖ الفرع الثاني: اللجنة المصرفية
124	المطلب الثاني: هيئات دعم الشفافية في عمل النظام البنكي الجزائري
124	❖ الفرع الأول: صندوق ضمان الودائع
125	❖ الفرع الثاني: جهاز فعال للرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية
125	❖ الفرع الثالث: المراكز الوقائية
126	المطلب الثالث: التسيير الإحترازي وسلامة النظام المصرفي الجزائري
126	❖ الفرع الأول: لجنة الاستقرار المالي
127	❖ الفرع الثاني: اللجنة الوطنية للدفع
128	المبحث الثالث: دور الحوكمة المصرفية في تعزيز استقرار النظام المصرفي الجزائري
128	المطلب الأول: أسباب اللجوء إلى حوكمة النظام المصرفي الجزائري
128	❖ الفرع الأول: أزمة البنوك الخاصة

129	❖ الفرع الثاني: الفضاء المالية للبنوك العمومية
130	❖ الفرع الثالث: جوانب الضعف الهيكلي في النظام المصرفي الجزائري
142	المطلب الثاني: تحديات وأفاق حوكمة النظام المصرفي الجزائري
144	المطلب الثالث: ملامح تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري
144	❖ الفرع الأول: القوانين التشريعية
146	❖ الفرع الثاني: النظم الإحترازية من أجل تعزيز سلامة ومناعة النظام المصرفي
154	❖ الفرع الثالث: تطوير أنشطة البنوك
165	❖ الفرع الرابع: تحليل مؤشرات الدنيا لصندوق النقد الدولي (FMI)
168	❖ الفرع الخامس: قياس الصلابة المالية للنظام المصرفي بمؤشر z-score
171	المطلب الرابع: نموذج تحسين الحوكمة المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر
172	❖ الفرع الأول: تقديم النموذج
178	❖ الفرع الثاني: تقديم مؤشر لقياس الصلابة المالية
179	خلاصة الفصل
181	الخاتمة العامة
182	1- نتائج البحث
185	2- الإقتراحات
185	3- آفاق البحث
188	المراجع
201	الملاحق

فائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	خصائص حوكمة الشركات	10
02	المنظورات الثلاثة للخصوصية	28
03	مؤشرات المالية المعتمدة من صندوق النقد الدولي (FMI) لقياس الصلابة المالية	44
04	فئات تصنيف القروض مع وزن المخاطرة	50
05	مقارنة مابين مقررات بازل 1 وبازل 2	54
06	المعايير المتعلقة بالمحافظة على رأس المال	56
07	مقارنة مقررات بازل 2 وبازل 3 من حيث متطلبات رأس المال وهامش الحماية من التقلبات الدورية	57
08	مقارنة بين الإتفاقيات الثلاثة للجنة بازل	58
09	يمثل تحسين دقة وحساسية الحسابات المتعلقة بأوزان المخاطر الائتمانية	63
10	تداعيات أزمة سيليكون فالي (SVB) على الإقتصاد العالمي	73
11	أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها	88
12	أهم الاختلافات ما بين نماذج الحوكمة	90
13	معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية	98
14	مقارنة ما بين الحوكمة في المصارف التجارية التقليدية والمصارف الإسلامية	99
15	دور البنك المركزي عن سلامة نظام المدفوعات والتسوية و المقاصة	103
16	توزيع المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعتها	114
17	عدد المصارف والمؤسسات الناشطة في الجزائر إلى غاية 2024	116
18	تطور الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر	131
19	تركيبية الودائع العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2020-2024)	131
20	تركيبية القروض العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2020-2024)	132
21	حجم السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2020-2024)	133
22	تطور عدد الوكالات في القطاع المصرفي و المالي خلال الفترة (2020-2024)	134
23	تطور إجمالي القروض المتعثرة في القطاع المصرفي في الفترة (2020-2024)	135
24	مؤشرات فعالية السياسة الائتمانية للقطاع المصرفي الجزائري للفترة (2020-2024)	138
25	تقرير الفساد المالي	138

139	ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد للفترة (2020-2024)	26
141	مؤشرات الحوكمة العالمية من طرف البنك الدولي للجزائر	27
141	مؤشرات الحوكمة العالمية من طرف البنك الدولي للجزائر مع مجموعة من الدول	28
149	مراحل تطبيق نسبة الملاءة المفروضة سنة 1994 في البنوك الجزائرية	29
149	مؤشرات ملاءة البنوك للفترة (2020-2024)	30
153	نسبة الأصول السائلة للبنوك للفترة (2020-2024)	31
155	مؤشرات ربحية البنك و مؤشرات العائد على الأصول للفترة (2020-2024)	32
157	المدفوعات المعالجة من خلال نظام المقاصة الإلكتروني خلال سنة 2023	33
158	تطور المعاملات باستعمال البطاقات (معدل النشاط) خلال 2023 و 2024	34
159	تطور المعاملات باستعمال البطاقات (معدل النمو) خلال 2023 و 2024	35
161	تطور عدد الوكالات المختصة في الصيرفة الإسلامية للفترة (2019-2024)	36
161	حجم ودائع التمويل الإسلامي للفترة (2021-2024)	37
163	قائمة منتجات التمويل للفترة (2021-2024)	38
165	مؤشرات الصلابة المالية للمصارف للفترة (2020-2024)	39
168	تفسير نتائج مؤشر Z-SCORE	40
169	قياس الصلابة المصرفية للقطاع المصرفي للفترة (2020-2024)	41
170	حساب قيم Z-SCORE لكل سنة للفترة (2020-2024)	42

فائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات	09
02	أهمية حوكمة الشركات	13
03	محددات الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات	18
04	ركائز الحوكمة المصرفية	22
05	منافع العولمة المالية	29
06	تصنيف المخاطر الائتمانية	47
07	الركائز الأساسية لإتفاقية بازل 2	54
08	مصادر الاختلالات المؤثرة على القطاع المالي	79
09	المخاطر المحتملة لعدم الاستقرار المالي	81
10	إجراءات تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه	84
11	هيكل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية المالية	97
12	إطار مؤشرات الإحتراز الكلي	105
13	السلطات النقدية والرقابية في النظام المصرفي الجزائري على ضوء القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 الجديد	120
14	أسعار الفائدة الرئيسية لبعض البنوك المركزية	148
15	مقارنة نسبة الملاءة الكلية للقطاع المصرفي الجزائري مع مجموعة من الدول	150
16	مقارنة لمستوى تغطية الأصول السائلة للخصوم قصيرة الأجل مع بلدان أجنبية	154
17	بيان مقارن لمعاملات الربحية (ROE)	155
18	بيان مقارن لمعاملات العائد على الأصول (ROA)	156
19	توزيع ودائع التمويل الإسلامي بين البنوك العامة والخاصة 2023، 2024	162
20	رسم تخطيطي لهيكل النموذج	177

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر	204
02	قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر إلى غاية 02 جانفي 2025	205

قائمة المختصرات

المختصر	المدلول باللغة الإنجليزية	المدلول باللغة العربية
CGG	Commission on Global Governance	لجنة الحوكمة العالمية
IB	International Bank	البنك الدولي
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
IFC	International Finance Corporate	مؤسسة التمويل الدولية
ESCWA	United Nations Economic and Social Commission for Western Asia)	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
CIPE	Center for international private enterprise	مركز المشروعات الدولية الخاصة
OECD	Organization for Economic Cooperation and development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

مقدمة

مقدمة:

شهد الإقتصاد العالمي الكثير من التطورات السريعة و التغيرات العميقة، وفي مقدمتها الزخم التقدم التكنولوجي في الصناعات المصرفية، و إنشاء أدوات مالية جديدة، كذلك إنفتاح الأسواق على بعضها البعض بشكل غير مسبوق بسبب خوض سياسة التحرير المالي، وبالرغم من التطورات الإيجابية، إلا أن هناك نتائج سلبية، تمثلت بدرجة هامة في سلسلة الأزمات المالية التي حدثت للعديد من الدول، سواء المتقدمة أو النامية، بسبب إفلاس وإنهيار العديد من الشركات، حيث لا يخفى على أحد أهمية الشركات والدور الفعال الذي تلعبه في بناء الإقتصاديات ونموها، حيث يعتبر أدائها من أهم المؤشرات الإقتصادية، وتطورها هو دليل عافية الإقتصاد وتقدمه، وإن إقتصاد أي دولة يقاس بمؤشرات أداء الشركات فيه.

ونتيجة للأحداث التي شهدتها العالم من أزمات مست العديد من الشركات الكبرى في العالم، أدت إلى إهتمام الحكومات و المنظمات الدولية و الباحثين سواء كانوا إقتصاديين أو إجتماعيين بهذه الخلية المؤثرة في حياة الإنسان و الإقتصاد والبحث عن آليات تعالج وتحارب هذه الأزمات وتحجم منها، وبالرغم من تعدد أسباب هذه الأزمات وخصائصها إلا أن القاسم المشترك بينها هو نقص الشفافية والإفصاح، وضعف أدوات الرقابة، فأصبح الحديث عن الحوكمة وضرورة تطبيقها في كافة الأعمال لدورها المهم في الحياة الإقتصادية والإجتماعية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

و في هذه الأوضاع تزايد الإهتمام بتعزيز استقرار النظام المصرفي وحمايته من الهزات، باعتباره عامل يحكم أي نظام مالي واقتصادي، وقيامه بوظائفه الأساسية وعلى رأسها الوساطة المالية و التمويل المتعدد لمختلف الشركات، كان لابد من توفير إدارة رشيدة في المصارف من خلال إرساء الحوكمة في القطاع المصرفي التي تعتبر من أهم العمليات لنزاهة الإدارة في المؤسسات وتطبيقها يؤدي إلى تحقيق الاستقرار وتطوير أداء البنوك، وضعف الوعي بأهميتها وعدم تطبيقها يؤدي إلى مخاطر متعددة.

ويعد الإقتصاد الجزائري من الإقتصادات الريعية والتي تعتمد على صادرات المحروقات هذه الطبيعة خلقت تحديات في مجال التنويع الإقتصادي والاستقرار المالي، هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك تحديات يواجهها النظام المالي الجزائري من بينها، هيمنة البنوك العمومية ونقص التنافسية، إلى جانب قصوره في حشد المدخرات المالية، حيث لا تزال نسبة كبيرة من الكتلة النقدية متداولة خارج الجهاز المصرفي، كما يسجل قصور واضح في تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة، ما ينعكس سلبا على قدرة الجهاز

المصرفي في تمويل الإقتصاد الوطني ومواجهة الصدمات المالية، وفي هذا الصدد باشرت الدولة الجزائرية العديد من الإصلاحات، أبرزها قانون النقد والقرض 90-10 والقانون النقدي والمصرفي 23-09 ، وذلك بهدف إدراج آليات الحوكمة المصرفية كأداة لتعزيز كفاءة النظام المالي والحد من المخاطر التي قد تؤدي إلى أزمات مصرفية.

ومما سبق يمكن طرح الإشكال التالي:

1- إشكالية الدراسة:

- ما هو دور الحوكمة المصرفية في الحد من الأزمات المصرفية بهدف تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر؟

2- الأسئلة الفرعية:

- كيف تساهم الحوكمة المصرفية في الحد من الأزمات المصرفية؟
- هل مبادئ بازل كفيلة بالحد من الأزمات التي شهدتها القطاع المصرفي؟
- ما علاقته الحوكمة المصرفية بالاستقرار المالي؟
- ماهي أسباب الأزمات المصرفية في الجزائر المرتبطة بإفلاس البنوك الخاصة ؟
- ما أهمية الحوكمة المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر؟

3- فرضيات الدراسة:

- يوجد دور إيجابي لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على تحسين أداء النشاط المصرفي.
- يساهم الالتزام بمعايير لجنة بازل في تعزيز صلابة البنوك وقدرتها على مواجهة الأزمات المالية.
- يؤدي تبني الحوكمة المصرفية إلى تحسين بيئة العمل المصرفي بما يدعم الاستقرار المالي.
- يساهم ضعف تطبيق الحوكمة المصرفية إلى إحتمال تعرض البنوك للإفلاس.
- يؤدي تطبيق الحوكمة المصرفية لرفع كفاءة النظام المصرفي الجزائري مما يعزز استقراره.

4- أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة مجالاً للأبحاث اللاحقة وتوفر معلومات وبيانات حول الحوكمة المصرفية، وتعد ذات أهمية بالغة من الناحيتين العلمية والعملية، إذ تعد الحوكمة المصرفية من المفاهيم الحديثة التي برزت بقوة في الأدبيات الاقتصادية خاصة بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، حيث أثبتت التجارب أن ضعف آليات الحوكمة كان من أبرز أسباب الانهيارات المصرفية، كما تساهم هذه الدراسة في توضيح العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة مثل: الشفافية، المساءلة، وإدارة المخاطر وبين تحقيق الاستقرار المالي، مع إبراز دور المعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية، وتزداد أهمية الموضوع في السياق الجزائري بالنظر إلى التحديات التي يواجهها النظام المصرفي، كهيمنة البنوك العمومية وضعف المنافسة ومحدودية تطبيق مبادئ الحوكمة، مما يجعل البحث محاولة علمية وعملية لتقديم آليات من شأنها دعم الإصلاحات المصرفية وتعزيز الثقة في القطاع المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

5- أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوصول لمجموعة أهداف:

- محاولة تحديد الآليات والإجراءات التي تساعد على تحقيق الحوكمة المصرفية.
- عرض مبادئ وتوصيات لجنة بازل التي تحد من الأزمات المصرفية.
- تحديد طبيعة العلاقة ما بين الحوكمة المصرفية والاستقرار المالي.
- إبراز أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر.
- الوقوف على واقع الحوكمة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري من خلال إبراز المجهودات التي بذلتها الجزائر في هذا المجال.

6- دوافع اختيار الموضوع:

بحكم التخصص والرغبة في البحث في مثل هذه المواضيع الحديثة في الساحة الدولية، وبغية إثراء مكتبة الجامعة وتقديم حلول للأطراف المهتمة بمثل هذه المواضيع وعلى رأسها الحكومات والبنوك، والمساهمة في إبراز أهمية الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من الأزمات المصرفية ومنه تعزيز الاستقرار المالي وخاصة في بلدي الجزائر.

7- الدراسات السابقة:

- دراسة أميرة بن مخلوف، بعنوان آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي "
دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص "مالية وبنوك"، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر، السنة الجامعية 2015-
2016: هدفت هذه الدراسة إلى الإسهام في الحوار الراهن حول ضرورة تفعيل دور الحوكمة في البنوك الجزائرية بإعتبارها أحد الآليات الحديثة والفعالة في تعزيز وضمان استقرار النظام المالي بصفة عامة والنظام المصرفي بصفة خاصة، و الوقوف على مدى وعي البنوك الناشطة في الجزائر بأهمية تطبيق آليات الحوكمة وفق المعايير الدولية المعتمدة في مجال إدارة المخاطر. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، من أبرزها أن البنوك العمومية أقل استقرار وأمان مقارنة بالبنوك الخاصة، كما أنها أقرب إلى مخاطر التعثر المصرفي، و السبب في ذلك إلى ارتفاع حجم القروض المتعثرة، وضعف كفاءة إدارة المخاطر المرتبطة بها، فضلا عن غياب نظام رقابة داخلية فعال وقصور آليات الحوكمة المطبقة.

- دراسة ريم عمري، بعنوان الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية"دراسة حالة
الجزائر"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص "مالية وبنوك"، جامعة العربي بن مهيدي- أم
البواقي، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017: هدفت هذه الدراسة إلى أهداف أساسية تتمثل في:
توضيح أهمية الحوكمة في البيئة المصرفية ودواعي اللجوء إلى تطبيقها، أسباب الأزمات المالية، إلى الوقوف على واقع الحوكمة في البنوك الجزائرية من خلال إبراز الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا المجال، وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية يساهم في تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي ومواكبته للتغيرات المتسارعة التي تشهدها البيئة المصرفية، كما بينت الدراسة أن لجنة بازل للرقابة المصرفية تعد من أبرز الهيئات المالية الدولية التي قامت بدور محوري في نشر وترسيخ مبادئ الحوكمة المصرفية، من خلال العمل على تطويرها وتكييفها باستمرار بما يتلاءم مع المستجدات التي يعرفها القطاع المصرفي، ونجاح الحوكمة في البنوك يتوقف على التطبيق السليم لهذه المبادئ وفي الشأن الجزائري لا تزال البنوك العمومية تسيطر على المشهد في مجال العمل المصرفي بالرغم من قلتها، كما تميز العمل المصرفي بضعف الإشراف والرقابة من قبل بنك الجزائر مهد لظهور فضائح مالية في مقدمتها بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي.

- دراسة عطية عز الدين، بعنوان المبادئ الدولية في مجال الحوكمة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2016: وهدفت الدراسة للتعرف بالجهود الدولية لمختلف المنظمات والهيئات الدولية في مجال الحوكمة، مثل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE) التي أصدرت أولى مبادئها عام 2004، ثم قامت بإضافة مبدأ سادس سنة 2015، وكذلك مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تهتم بالعمل السليم في المجال المصرفي، وكذا هيئات أسواق المال، وهدف هذه المؤسسات إلى تحسين أداء الشركات من خلال تطبيق المبادئ التي أصدرتها إلى رفع مستوى الالتزام والشفافية والإفصاح والثقة في المعاملات.

- دراسة حنان شاوي و زهير بن دعاس، بعنوان قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج z-score، مجلة معارف، المجلد 17، العدد 01، جوان 2022: سعت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الاستقرار المالي في البنوك الجزائرية باستخدام نموذج z-score خلال الفترة 2002-2017، بإعتباره أحد المؤشرات المعتمدة في تقييم الصلابة والسلامة المالية للمصارف، لما يوفره من قدرة على التنبؤ بمخاطر التعثر المالي والحد من احتمالات الإفلاس، وقد تم في هذا الإطار تحليل ودراسة أهم مؤشرات المتانة المالية وقياس درجة الاستقرار المالي لكل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة، إضافة إلى القطاع المصرفي الجزائري، وخلصت هذه الدراسة إلى أنه هناك استقرار نسبي تتمتع به البنوك الجزائرية، وأنه لا توجد فروق كبيرة بين درجة استقرار المصارف العامة والخاصة.

- دراسة ريم عموري وطيب لحيلج، بعنوان الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية، في العدد 03 من مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، أفريل 2016: وهدفت الدراسة إلى إبراز دور تطبيق الحوكمة البنكية في تعزيز استقرار النظام المصرفي في ظل التحولات العالمية، من خلال تسليط الضوء على أهم العوامل التي خلقت الحاجة إلى تطبيقها، وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة من الآليات الأساسية التي تسهم في استقرار النظام المالي وتحسين كفاءة أداء النظام البنكي، بما ينسجم مع التطورات المتجددة، ويساعد في الحد من مخاطر الأزمات المالية وآثارها السلبية على مسار التنمية الاقتصادية.

- دراسة جماع مخطار و زيان عبد الكريم، "تحت عنوان التحرير المالي وانتقال الأزمات المصرفية حالة الجزائر"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2020: وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية سلك الأسلوب الأمثل للتحرير المالي من أجل تفادي الأزمات ولكي يتمكن النظام

البنكي من مواكبة المستجدات العالمية المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن أزمات النظام المصرفي الجزائري سببها عدم إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التحرير المالي الأمثل.

- دراسة صيرينة نقيش والياس بوجعادة، قياس خطر السيولة في البنوك الإسلامية باستخدام مؤشر z-score، مجلة الإقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 01، جوان 2011: وعرفت هذه الدراسة هذا المؤشر على أحد الابتكارات في مجال القياس المالي، إذ يعكس مستوى حالة نجاح البنك وقدرته على الاستمرار من عدمه، كما يساهم في توضيح الوضعية المالية للبنك، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تعاني من نقص السيولة مقارنة من البنوك التقليدية، وهذا يحتم عليها متابعة حجم سيولتها وقياس وتحليل مؤشرات السيولة التي تعكس مستوى المخاطر المالية المرتبطة بها، وسعت الدراسة لإختبار قدرات مؤشرات الاستقرار المالي على عكس وضعية السيولة، حيث تم تحليل العلاقة المعنوية التي تربط بين السيولة المتمثلة في نسبة الرصيد النقدي بإعتباره متغير مفسرا، ومؤشر الاستقرار المالي **z-score** بوصفه متغيرا تابع، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرين.

- دراسة أمينة بن جدوا و مسعود مهيبي، بعنوان تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة مجموعة من البنوك الأمريكية للفترة (2010-2019)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، جوان 2021: وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، والعمل على معرفة كيفية مساهمة النسب المالية في تحديد كفاءة وفعالية أدائها، حيث إختار الباحثان في هذه الدراسة على مجموعة من البنوك الأمريكية كعينة والقيام بحساب وتحليل نسبها المالية بالإعتماد على قوائمها المالية للفترة السابقة الذكر، وتم التوصل إلى أن المصارف محل الدراسة تتمتع المصارف بفعالية من خلال الربحية المحققة وفي ظل توظيفها لمواردها الداخلية والخارجية بكفاءة عالية، وإتباعها نظام المديونية.

- دراسة سنوساوي فاطنة و بوشامة مصطفى، بعنوان تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر على ضوء إتفاقية بازل 03، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 01، جوان 2022: وسلطت الدراسة الضوء على جملة من السياسات الإحترازية الكلية التي إعتمدها بنك الجزائر من أجل تعزيز الاستقرار المالي على ضوء إتفاقية بازل الثالثة وفشل بازل الأولى، وبازل الثانية وتطرت إلى مفهوم الاستقرار المالي، وقراءة مؤشرات الصلابة المالية في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى تطبيق بازل 03 يحتاج لتهيئة بيئة مناسبة.

دراسة LADJOUZI Soumiya المعنونة The good banking governance: a necessary condition for the economic development in Algeria المنشورة في مجلة the performance of Algerian institutions ، المجلد 05، فيفري 2014: تطرقت هذه الدراسة لمفهوم الحوكمة وأهميتها حول التنمية الاقتصادية في الجزائر، وحددت أن مفهوم الحوكمة الشاغل الرئيسي لجميع الأطراف المعنية: الحكومات والأطراف ذات الصلة، والجزائر مثل البلدان النامية الأخرى من المفترض أن تعزز الدولة الحكم الرشيد في المؤسسات المصرفية والمالية من أجل ضمان تنمية الاقتصاد الوطني. وخلصت الدراسة أن حوكمة النظام المصرفي الجزائري، قد يثبت أنه ذات فائدة كبيرة وستجعل من الممكن تصحيح العديد من أوجه القصور، يجب استيفاء شروط معينة للحوكمة المصرفية من أجل يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

دراسة Mohammed Amin BENEDDINE بعنوان Role of central banks after the 2008 financial crisis : Price stability and financial stability ، مجلة AL- RIYADA For Business Economics ، المجلد 04، العدد 02، جوان 2018: بينت هذه الدراسة أن الأزمة المالية 2008 أن تحقيق استقرار الأسعار لوحده لا يضمن تحقيق تحقيق الاستقرار الكلي، وخلصت الدراسة أن لتحقيق الاستقرار الكلي للإقتصاد يجب أن تتضمن السياسة الاقتصادية سياسات الرقابة والحذر الكلية التي تستهدف التثوهات المالية، والذي لا تستطيع السياسة النقدية تحقيقه، وتبني مثل هذا النوع من السياسات يزيد من تحديات البنوك المركزية في المفاضلة بين السياسات والأدوات والأهداف في مختلف الدول والإقتصادات المتقدمة والنامية.

دراسة Aissa Guettala و Saad Kesr و Adel Selmani بعنوان: Bank governance ، impact on financial stability: Evidence from Algerian banks ، مجلة Journal of Advanced Economic Research ، المجلد 10، العدد 02، أكتوبر 2025: تبحث الدراسة في تأثير حوكمة البنوك على الاستقرار المالي في البنوك التجارية الجزائرية، باستخدام بيانات من ثمانية بنوك خلال الفترة 2014-2021، النتائج تكشف عن دور مجلس الإدارة ولجنة المخاطر ولجان مجلس الإدارة بشكل كبير في تعزيز استقرار البنك، مجلس إدارة موسع ولجان متنوعة وخاصة لجنة المخاطر تعزيز تقييم المخاطر وإدارتها، وتعزيز اتخاذ القرارات، كما أن تركيز الملكية وكفاية رأس المال وحجم البنك يؤثر بشكل إيجابي على الاستقرار، ويقلل من المخاطرة المفرطة، رأس المال تعزز الملاءمة المرونة من خلال امتصاص الخسائر والحد من التعرض للمخاطر، كما تشير النتائج إلى أن الحوكمة الفعالة في

البنوك الجزائرية تعزز الاستقرار المالي من خلال تعزيز الرقابة على المخاطر، وتوزيع الرقابة بشكل أكثر كفاءة، و التجديد الدوري للقيادة يضمن توافق اتخاذ القرار مع الاستقرار على المدى الطويل لتحقيق الأهداف، وتبسيط الضوء على الدور الحاسم لآليات الحوكمة في التخفيف من المخاطر.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة المتطرق لها، هو أنها تهدف إلى توضيح أهمية تفعيل الحوكمة المصرفية ودورها في حماية النظام المصرفي من الأزمات، وتشخيص أهم المعوقات لتطبيق الحوكمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري، وتحديات تحقيقها، وتزايد وتوسع الجهود الدولية لمواجهة هذه التحديات، وأهمها مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية التي أكدت على ضرورة الإسراع في تبني مبادئ الحوكمة المصرفية في الإتفاقية الرابعة، مع عرض لأهم الأزمات المصرفية وأحدثهم أزمة سيليكون فالي بنك الأمريكية سنة 2023، كما يتم يوضح العلاقة بين الحوكمة المصرفية والاستقرار المالي و دراسة مدى تكيف الجهاز المصرفي الجزائري مع آليات الحوكمة المصرفية، وأبرزها ماجاء من آليات في القانون النقدي والمصرفي الجديد رقم 09-23، و إقتراح مؤشر لقياس الصلابة المالية، وقياس الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري بمؤشر **z-score** للفترة (2020 - 2024).

8- منهج الدراسة: في ضوء طبيعة الدراسة للإشكالية المطروحة سابقا و للأهداف التي نسعى لتحقيقها تم الإعتماد على **المنهج الوصفي والمنهج التحليلي**، لأنهما الأنسب لمثل هذه الدراسات وذلك من خلال وصف كل متغيرات الدراسة، من خلال تقديم مختلف المفاهيم المرتبطة بالحوكمة المصرفية والأزمات المصرفية وكذا الاستقرار المالي، وعرض أبرز التطورات و الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي في الجزائر إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى تحليل أداء النظام المصرفي الجزائري من خلال تحليل أهم مؤشرات الدنيا لصندوق النقد الدولي، كما تم تقديم نموذج لحوكمة النظام المصرفي الجزائري وإقتراح مؤشر لقياس الصلابة المالية و تقييم السلامة المالية للجهاز المصرفي باستخدام بمؤشر **Z-SCORE**.

9- حدود الدراسة:

حسب طبيعة موضوع الدراسة هي تشمل أبرز الإصلاحات التي كانت بعد الاستقلال وهي الفترة التي توجهت فيها الجزائر إلى اقتصاد السوق لكن تم التركيز على الفترة الممتدة بين عام 2020 إلى غاية عام 2025، حيث تمكن هذه الفترة من فهم مختلف تأثيرات اجراءات الإصلاحات المصرفية على مستويات الحوكمة والاستقرار المالي في الجزائر و يقتصر الإطار المكاني على حالة إقتصاد الجزائر.

10- خطة البحث: استنادا إلى الإشكالية المطروحة ومعالجتها والإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة و إختبار الفرضيات الموضوعة قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول كما هو مبين كالتالي :

تم التطرق في **الفصل الأول** إلى الإطار النظري للحوكمة المصرفية من خلال معرفة مفهوم حوكمة الشركات من خلال عرض التعريف والأهداف وأهمية حوكمة الشركات ومبادئ وعوامل نجاحها، وكذا عرض مفهوم الحوكمة المصرفية من خلال معرفة تعريفها وأهميتها ومبادئها، وفي الأخير تم التطرق لأهم أسباب اللجوء إلى الحوكمة المصرفية مثل التحرير المالي والعولمة المالية و خصوصة البنوك وظاهرة تبييض الأموال بالإضافة إلى ظهور توجهات جديدة في الميدان العمل المصرفي كالإندماج المصرفي والبنوك الإلكترونية وتوجه البنوك نحو الشموال المالي.

أما في **الفصل الثاني** فقد خصص لأهمية الحوكمة المصرفي كآلية للحد من الأزمات المصرفية، وذلك بالتطرق إلى مفهوم الأزمات المصرفية، و عرض ماجاء في مقررات بازل الأولى والثانية والثالثة والرابعة ومتطلبات تحقيقها وخصص الجزء الأخير من هذا الفصل إلى ضرورة استعراض أهم الأزمات المصرفية والحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة وتوضيح أهمية الحوكمة في الحد من هذه الأزمات، كما يجدر بنا الإشارة إلى الخصائص المشتركة لهذه الأزمات.

وبخصوص **الفصل الثالث** فكان لدراسة دور الحوكمة المصرفية في تعزيز الاستقرار المالي، حيث تناولنا في المبحث الأول تقديم تعريف الاستقرار المالي و آليات العمل لتحقيقه في المبحث الثاني، وتوضيح دور البنك المركزي في تحقيق الإستقرار المالي من خلال التوجهات الحديثة و مسؤوليته عن سلامة الجهاز المصرفي وعن التعثر الذي تتعرض له المؤسسات المصرفية في المبحث الثالث.

أما **الفصل الرابع** فيخص آليات حوكمة النظام المصرفي الجزائري من أجل تعزيز الاستقرار المالي من خلال تناول لمحة حول النظام المصرفي الجزائري وأبرز الإصلاحات التي مر بها، و تقديم السلطات النقدية والرقابية وهيئات دعم الشفافية والتسيير الإحترازي في النظام المصرفي الجزائري، وفي الأخير تم التطرق إلى دور الحوكمة المصرفية في تعزيز استقرار النظام المصرفي الجزائري من خلال معرفة أسباب حوكمة النظام المصرفي الجزائري والأزمات التي مر بها وإبراز جوانب الضعف الهيكلي ومحاولة تقديم الحلول لها، بالإضافة لعرض ملامح تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري وتحليل مؤشرات الصلابة المالية، مع إقتراح نموذج لحوكمة النظام المصرفي الجزائري بهدف تعزيز الاستقرار المالي.

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر موضوع الحوكمة من المواضيع التي تكتسي طابع الأهمية البالغة لإقتصاد أي دولة فهي ركيزة من الركائز التي تجنب الدول من إنهيار وفشل إقتصاداتها، وزادت أهميتها بعد المشاكل والأزمات التي أصابت العالم خاصة بعد أزمة الرهن العقاري سنة 2008 وأزمات موالية أخرى كالأزمة المكسيكية والأرجنتينية ومنذ وقت قريب أزمة سيليكون فالي بنك 2023.

فالحوكمة ماهي إلا إجراءات وقوانين للأخذ بها لتفعيل الدور الرقابي والقيادي قدمها خبراء في عدة هيئات من أجل السير الحسن للمؤسسة على إختلاف أنواعها وكما نعلم الدور الأساسي والمنوط للمؤسسة في تدعيم الإقتصاد، فسلامة هذه المؤسسات يؤدي حتما إلى سلامة إقتصاد الدولة ومنه سلامة النظام المالي ككل بحكم أن هناك ترابط مابين الدول، حيث أصبح العالم اليوم كالقريبة الصغيرة، وترابط إقتصاديات هذه الدول في ما بينها فأى خلل أو أزمة تصيب دولة سيؤثر على باقي الدوال التي تتعامل معها بشكل مباشر أو غير مباشر، وحتى يتسنى لنا وللقارئ فهم مصطلح الحوكمة المصرفية خصصنا في هذا الفصل تحت عنوان الإطار النظري للحوكمة المصرفية ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم حوكمة الشركات

المبحث الثاني: مفهوم الحوكمة المصرفية

المبحث الثالث: أسباب اللجوء إلى الحوكمة المصرفية

المبحث الأول: مفهوم حوكمة الشركات

لكي يسهل لنا فهم وتبسيط مصطلح الحوكمة المصرفية لابد من التطرق إلى المفهوم اللغوي والإصطلاحي للحوكمة وأنواعها ليتضح معناه و يستوعب القارئ هذا اللفظ، ثم نخوض في تقديم مفهوم حوكمة الشركات، وبعدها ننقل لمفهوم الحوكمة المصرفية التي هي تطبيق لحوكمة الشركات.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة وأنواعها

يعد مصطلح الحوكمة من المصطلحات التي إنتشرت على الصعيد الدولي والإقليمي وشاع تداوله في السنوات الأخيرة لأهميته لكن تواجده كان منذ القدم، وفيما يلي نقدم تعريف الحوكمة وأنواعها.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة

يرجع لفظ الحوكمة إلى الكلمة الإغريقية "kubernan" التي كانت تعبر عن قدرات قائد السفينة ومهارته في القيادة وسط الأعاصير والأمواج، وما يمتلك من قيم وأخلاق نبيلة وسلوك نزيه في الحفاظ على أرواح الركاب وممتلكاتهم عند إبحاره و وصوله إلى بر الأمان ثم العودة إلى ميناء الإبحار سالما غانما في مهمته، أطلق عليه عدد من التجار إسم القبطان المتحكم جيدا "Good Governance"، وحدث هذا في القرن الثالث عشر، واستعمل بعدها في اللغة اللاتينية بنفس المعنى بكلمة "Gubernare"، ومن خلال هذه الكلمة الأخيرة إشتقت مختلف المصطلحات التي تعني الحوكمة في مختلف اللغات، كالترجمة للكلمة الإنجليزية **Governance**، والفرنسية **Gouvernance**¹.

وعن ترجمة هذا المصطلح إلى اللغة العربية، يرجع الأمر إلى فضل مجمع اللغة العربية سنة 2003 توصل إلى تعريب الكلمة «Governance» ذات الأصل الإنجليزي، إلى كلمة "الحوكمة"²، وتعتبر هذه الكلمة مستحدثة في قاموس اللغة العربية، وهو ما يسمى بالنحت في اللغة، فهي كلمة مستمدة من الحكمة وهي تعني الإنضباط والسيطرة والحكم، وكلمة " الحوكمة" يتضمن جوانب عديدة:

¹ ريم عمري، الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الازمات المالية دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، غير منشورة جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017، ص 2.

² علاء فرحان وإيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2011، ص: 24.

الحكمة: وما يتطلب من الإرشاد والتوجيه.

الحكم: وما يتطلب من السيطرة على الأمور بتحديد الضوابط والقيود التي تسيطر على السلوك.

الإحتكام: ما يتطلب من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وخبرات حصل عليها سلفا.

التحاكم: السعي من أجل العدالة خاصة عند إنحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.¹

وللحكمة العديد من التعاريف قدمتها مجموعة من الهيئات واللجان و الكثير من الكتاب والباحثين ندرجها كالآتي:

- **تعريف لجنة الحوكمة العالمية* (CGG)** " الحوكمة هي مجموعة طرق إدارة الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة لشؤونها"²

- **تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير^٤ (IBRD)** " الحوكمة هي الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية للدولة من أجل تحقيق التنمية"³

- **تعريف صندوق النقد الدولي*(IMF):** هي الوسيلة التي بواسطتها تدير كافة الموارد الإقتصادية والإجتماعية للمنشأة لخدمة التنمية وذلك باستخدام وسائل فعالة في التسيير بتحقيق أكبر المنافع و بأقل التكاليف.⁴

¹ياسر عبد الرحمان، الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 02، جانفي 2020، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 187.

***لجنة الحوكمة العالمية (Commission on Global Governance)** هي لجنة دولية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة تم تأسيسها سنة 1992 بدعم تام من طرف الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة تتمثل مهمتها الأساسية في مساعدة الشركات للحصول على التميز المؤسسي من خلال إدارة قوية وقابلة للمساءلة هدفها ترقية معايير الحكم الراشد على المستوى الدولي.

² Glenn D.HOOK and Hugo DOBSON, Global governance and Japan: The institutional architecture, Routledge, First Published, London, UK, 2007, P: 02.

^٤ **البنك الدولي للإنشاء والتعمير (International Bank of Reconstruction and Development):** هو المؤسسة الاقتصادية العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي والذي أنشئ في إطار النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية يمنح قروض طويل الأجل لأغراض إعادة التعمير والتنمية للدول الأعضاء.

³ World bank publication, Governance and Development, Washington, USA, April 1992, P: 01.

^٥ **صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund):** هو منظمة متعددة الأطراف أنشئت على إثر مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 ويركز على ضمان استقرار النظام النقدي الدولي من خلال مجموعة الأهداف المبينة في المادة الأولى من مواد اتفاقية بريتون وودز.

⁴Lakhlef, B. (1999). La Bonne Gouvernance. Algérie: Dar Alkhaldounia.p14.

- تعريف مؤسسة التمويل الدولية^٤ (IFC) الحوكمة بأنها: النظام من خلاله يتم إدارة المؤسسة والتحكم في أعمالها.¹

- تعريف نادي روما في سنة 1991 الحوكمة على أنها " آلية لقيادة النظام الاجتماعي وتطبيقاته من أجل تحقيق الأمن، والرفاهية والإزدهار، التناسق، التنظيم والاستمرار لهذا النظام "²

- تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول آسيا والباسيفيك التابعة لمنظمة الأمم المتحدة^٣ أن مفهوم الحوكمة ليس جديدا إنما هو قديم قدم الحضارة البشرية، فهي تعني عملية صنع القرار والعملية التي من خلالها يتم تنفيذ القرارات، والحوكمة يمكن استخدامها في شتى المجالات مثل: حوكمة الشركات، الحكم الدولي، الحكم الوطني، الحكم المحلي.³

- تعريف شامل للحوكمة "هي الإدارة الجيدة لتوظيف الموارد بكفاءة، وتخصيصها بفعالية فهي الحكم الرشيد والقرار السديد المبني على الأصول العلمية الآمنة والقواعد الرصينة الضامنة"، ومن بين الظواهر الغير سوية التي تصيب المؤسسة وتترها وتعيقها على تحقيق أهدافها هو الفساد إذ عرفته منظمة الشفافية الدولية " الفساد هو إساءة استخدام السلطة الموكلة من أجل تحقيق مكاسب خاصة" لذا وجب محاربته واستئصاله من جذوره لكي لا تتفشى آثاره الوخيمة على الإقتصاد.⁴

^٤ مؤسسة التمويل الدولية: هي أكبر مؤسسة تنموية عالمية تركز على القطاع الخاص في البلدان النامية من خلال تشجيع النمو، وتعزيز المؤسسة التنموية الاقتصادية، وتخلق فرص العمل، وتحسن حياة الأفراد.

¹ Almagir M (2007), corporate Governance : A risk Perspective, Paper presented to : Corporate Governance and Reform : Paving the way to Financial Stability and Development, A Conference Organized bu the Egyptian Banking Institute, May 07-08, Cairo, P : 03

² سكاك مراد، الحوكمة كآلية لتحقيق تنويع الاقتصاد الوطني في إطار التنمية المستدامة، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، جوان 2018، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر، ص3.

^٣ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (بالإنجليزية United Nations Economic and Social Commission for Western Asia) وتعرف باسم إسكوا نسبة للاختصار بالإنجليزية (ESCWA) وهي واحدة من خمس لجان إقليمية أسسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومقرها الرئيسي في بيروت - لبنان-، أسست اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ سنة 1947، والهدف منها هو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الواردة في الميثاق، من خلال تعزيز التعاون والتكامل فيما بين البلدان في كل منطقة من مناطق العالم.

³ فوزي قادري و سليمان زواري فرحات، علاقة الرقابة الداخلية بتكريس نظام حوكمة الشركات، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 04، ديسمبر 2019، جامعة زيان عاشورن الجلفة، الجزائر، ص417.

⁴ إكرام عبد العزيز عبد الوهاب، أثر الحوكمة في تنويع الاقتصاد العراقي، مجلة: المجلة العربية للنشر العربي، العدد12، أكتوبر 2019، مركز تميم للدراسات، الأردن، ص331.

مما سبق يمكن القول أن الحوكمة هي نظام رقابة وقيادة¹ يشمل على قواعد وقوانين يتم بواسطتها تسيير المؤسسات على إختلاف أنواعها بغية التحكم في الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما بطرق فعالة و بأقل تكاليف من أجل تحقيق الأمن، والرفاهية والإزدهار والرقى و غيرها من المنافع.

الفرع الثاني: أنواع الحوكمة

نميز أربعة أنواع للحوكمة وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ونجد الحوكمة الشاملة، الحوكمة السياسية، الحوكمة الاقتصادية، والحوكمة الإدارية، وسنشرح كل مصطلح على حدى كما يلي:

1- الحوكمة الشاملة: Systemic Governance

وتشمل جميع العمليات والهياكل للمجتمع التي توجه العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لحماية الثقافة والقيم الاجتماعية والمعتقدات الدينية، وضمان بيئة تتمتع بمستوى مرتفع من الخدمات الصحية، والأمن والحرية، مما تحسن المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع.

2- الحوكمة السياسية: Political Governance

ويقصد بها آليات إتخاذ القرارات السياسية وتطبيقها وسن القوانين والتشريعات في الدولة، فالدولة يجب أن يتوافر لديها جهاز تشريعي مستقل يستطيع المواطنون أن ينتخبوا ممثلهم بحرية، وجهاز تنفيذي وآخر قضائي يتمتع باستقلالية عن الجهاز التنفيذي والتشريعي.

3- الحوكمة الاقتصادية: Economic Governance

هي عملية إتخاذ القرار التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في النشاط الإقتصادي في الدولة، وهي تؤثر بشكل إيجابي في القضايا الاجتماعية كمحاربة الفقر وتحقيق العدالة وتحسين نوع الحياة.²

¹سكاك مراد، مرجع سابق، ص3.

²نهى أحمد الحايك، أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية -دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية-، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2016، ص ص 27-28.

وأشار البنك الدولي في دراسة أعدها على البلدان النامية بالمنطقة العربية أن أهمية تبني عوامل منظومة الحوكمة يؤدي إلى زيادة سرعة التنمية الاقتصادية ودورها للحاق بالبلاد الصناعية المتقدمة، وأن إهمالها يؤدي إلى تراجع وانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.

4- الحوكمة الإدارية: Administrative Governance

ويتضمن هذا النوع نظام لتطبيق السياسات من خلال المؤسسات العمومية التي يجب أن تتصف بالصفات الآتية: الكفاءة، الاستقلالية، المسائلة، الشفافية.¹

المطلب الثاني: تعريف حوكمة الشركات وخصائصها

سنتناول مجموعة من التعاريف لحوكمة الشركات لمختلف الهيئات و المميزات التي تختص بها كآلاتي:

الفرع الأول: تعريف حوكمة الشركات

إن مصطلح حوكمة الشركات هو ترجمة للأصل الإنجليزي **Corporate Governance**، وتم الوصول إلى هذه الترجمة بعد العديد من المحاولات من طرف مختلف الخبراء في مجال اللغة العربية والإقتصاديين والقانونيين، وظهرت ترجمات عديدة أخرى لنفس المصطلح، مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الحكامة، والحكم الراشد وغيرها من الألفاظ واللفظ الأكثر شيوعا وتداولاً من طرف الباحثين والكتاب هو لفظ حوكمة الشركات، و هو يعنى بأداء الشركات والاستثمار الأمثل للموارد والقضايا المرتبط بالملكيات وإدارة الشركات وعند حدوث فضيحة (water-gate) في أمريكا التي حدثت لأسباب تتعلق بفشل الرقابة المالية في الشركات، وعدم الإفصاح والشفافية، مما استدعى الأمر إلى صياغة قانون لمكافحة الفساد عام 1977 تضمن قواعد خاصة للمراجعة ونظام الرقابة الداخلية.

وظهر المفهوم بوضوح بداية سنة 1999 بعد تراكم الدراسات التي حددت سبب حدوث إنهيارات وإخفاقات الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، كان بسبب عدم الرشد في الجوانب التنظيمية والإدارية و ليس بسبب أنها كانت تعاني من نقص الإمكانيات والموارد.²

وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم:

- يصفها تقرير (cadbury) الصادر عام 1992 بأنها: " نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب"

¹ أنهى أحمد الحايك، مرجع سابق، ص ص 27-28.

² ياسر عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 187.

- تعريف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCDE:

بأنها مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى ويجب أن يعترف نظام حوكمة الشركات بحقوق مختلف أصحاب المصلحة في حياة المجتمع، وتشجيع التعاون النشط بين الشركات و أصحاب المصلحة المختلفين لخلق الثروة و الوظائف وضمان استدامة المنشآت ماليا.¹

- عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: " النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها"

- و يعرفها مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) حوكمة الشركات بأنها: الإطار الذي تمارس فيه المنشآت وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقة فيما بين العمال وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح و واضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات المنشأة.

- تعريف شامل لحوكمة الشركات:

هي ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة الشركات (الأعمال) ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل: مجلس الإدارة، المساهمين، أصحاب المصالح، كما يحدد هيكل الحوكمة قواعد وإجراءات إتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة وكذلك يحدد الإطار الذي يتم من خلاله وضع الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة على عمل الإدارة.²

وهناك أربعة أطراف معنية بتطبيق هذا المفهوم تؤثر وتتأثر بالتطبيق السليم للحوكمة وهي:

- 1- مجالس الإدارة: يمثل المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما يتمتع بإختيار المديرين التنفيذيين.
- 2- المساهمون: هم من يقومون بتقديم رأس المال للمنظمة عن طريق تملكهم لرأسمالها مقابل توقع الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وتعظيم قيمة المنظمة على المدى الطويل.
- 3- الإدارة: هي المسؤولة على تعظيم الأرباح للمنظمة وزيادة قيمتها و عن نشر المعلومات للمساهمين.
- 4- أصحاب المصالح: كالعلاء، الدائنين، الموردين و الممولين.³

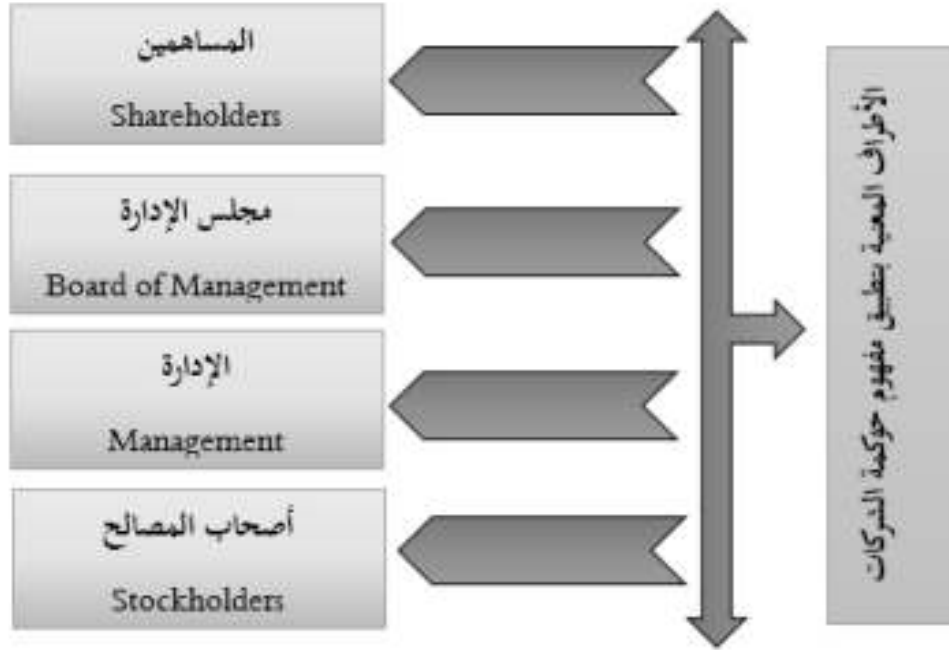
¹ OCDE,O.d. (2004). Principes de gouvernement d'entreprise de l'OCDE. FRANCE: LES ÉDITIONS DE L'OCDE

² بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب أحمد، دليلك في الإقتصاد من خلال 300 سؤال وجواب، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص58.

³ ريم عمري، مرجع سابق، ص10.

والشكل الموالي يوضح الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات كالتالي:

الشكل رقم 01: الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات



المصدر: محمد مصطفى سليمان، "دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 17.

الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات

تعاظم الإهتمام بمفهوم وآليات الحوكمة في العديد من الإقتصاديات المتقدمة والناشئة، وفي أعقاب الإنهيارات المالية والأزمات الإقتصادية زاد الإهتمام بها وأصبحت ذات أهمية من طرف كافة المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية¹ وهذا للميزة التي تتميز بها يأتي في مقدمتها الإنضباط والشفافية، الاستقلالية والمساءلة، المسؤولية، العدالة، وأخيرا المسؤولية الإجتماعية²

ويمكن إبراز وشرح خصائص حوكمة الشركات كما هو موضح في الجدول الموالي:

¹ سليمة بن حسين، الحوكمة...دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 10، جوان 2015، جامعة الوادي، الجزائر، ص 181.

² طارق عبد العال، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات، دار جامعية، مصر، 2008، ص 25.

الجدول رقم 01: خصائص حوكمة الشركات

الخصائص	الإجراءات
الإنضباط:	إتباع سلوك أخلاقي مناسب.
الشفافية:	تقديم صورة حقيقية وواضحة لكل ما يحدث.
الاستقلالية:	لا توجد تأثيرات غير لازمة للضغوط.
المساءلة:	إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة .
العدالة:	المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة.
المسؤولية الاجتماعية:	وجود سياسة واضحة تؤكد على التمسك بالسلوك الأخلاقي و عن المسؤولية البيئية
المسؤولية:	يجب إحترام حقوق جميع الأطراف وتشجيع التعاون معهم و وسائل تحقيقها و الرقابة عليها.

المصدر: من إعداد الباحث وبالإعتماد على المرجع صدوقي غريسي و بوشيخي محمد رضا، **حوكمة الشركات بين البعد النظري والواقع قراءة في المبادئ ومؤشرات القياس**، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد 16، العدد 01، فيفري 2021، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، ص 87.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية حوكمة الشركات

لحوكمة الشركات أهداف كبرى وأهمية بالغة في حياة الفرد والمجتمع يمكن تلخيصها كما يلي:

الفرع الأول: أهداف حوكمة الشركات

تهدف حوكمة الشركات إلى تدعيم ثقافة الالتزام بالقوانين والمعايير المنظمة لبيئة الأعمال، وإحترامها مما يساهم في وجود نظام فعال داخل الشركة، وذلك بتفعيل آليات المراقبة والمراجعة وتدعيم المسائلة، وتبني معايير الشفافية والإفصاح من خلال ما يلي:

❖ تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة يعتبر أسمى هدف الذي يعكس مقدار العائد المتولد للمؤسسة ويمنحها قوة التحدي والمجابهة في فترة الأزمة؛¹

¹ Jacob LAMM and Others, Under Control: Governance Across the Enterprise, CA Press Inc, New York, USA, 2010, P: 17.

- ❖ مراعاة مصالح المساهمين والعمال وحقوقهم وحمايتهم، وتحقيق الشفافية في جميع أعمال الشركات؛
- ❖ مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم وتعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية؛
- ❖ زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستمرارية؛
- ❖ تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها؛
- ❖ تقويم أداء الإدارة العليا و تعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.¹
- ❖ زيادة قيمة الوحدات الاقتصادية و تحسين قدرتها التنافسية؛
- ❖ تدعيم المساءلة المحاسبة للوحدات الاقتصادية و فرض الرقابة الفعالة عليها؛
- ❖ ضمان مراجعة الأداء التشغيلي للوحدات الاقتصادية والمالي والتنفيذي لها؛
- ❖ محاربة الفساد وتحقيق العدالة والشفافية؛
- ❖ التنبؤ بالمخاطر المتوقعة و الحصول على التمويل اللازم.

الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات

إن حوكمة الشركات الغير فعالة قد تؤدي بالمؤسسة إلى الإنهيار،² لذا يجب مراجعة ومراقبة نظامها من أجل ضمان الفعالية وأداء أحسن، حتى تتمكن من المساهمة في بناء الإقتصاد الوطني من خلال تحقيق أهداف الشركة ونجاحها والحفاظ وحماية أطراف الشركة، سواء من المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين، والقيام بدور الرقابة والإشراف على عمل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه المنشآت بما يحفظ مصالح هذه الأطراف جميعا.

وتتجلى أهمية حوكمة الشركات من عدة جوانب، تتعلق بالجانب الإقتصادي، والجانب يتعلق بالشركات، وجانب يتعلق بالمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، نوضحها بالشرح في النقاط التالية:

أولاً: جانب الإقتصاد

✓ الحوكمة الرشيدة تساعد على جذب الاستثمارات، ودعم الأداء الإقتصادي، والقدرة على المنافسة من خلال الشفافية في المعاملات وإجراء التدقيق والمحاسبة المالية؛

¹ رقية حساني، وآخرون، آليات حوكمة الشركات ودوره في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، أيام 6-7، 2012، ص ص 7-8.

² Zabihollah REZAEI, Corporate Governance Post Sarbanes-Oxley: Regulations, Requirement, and Integrated Processes, John Wiley and Sons Inc, New Jersey, USA, 2007, P: 21.

- ✓ تساعد في تحقيق رغبات وتطلعات المجتمع من خلال مكافحة الفساد وأنواعه والمنافسة النزيهة و تشجيع المؤسسات على القيام بالتزاماتها الإجتماعية وتشجيع الديمقراطية في التسيير؛
- ✓ تساعد في الحد من حدوث أزمات وذلك بوضع أنظمة الرصد واليقظة جيدة في المؤسسة وتفعيلها.

ثانيا: جانب الشركات

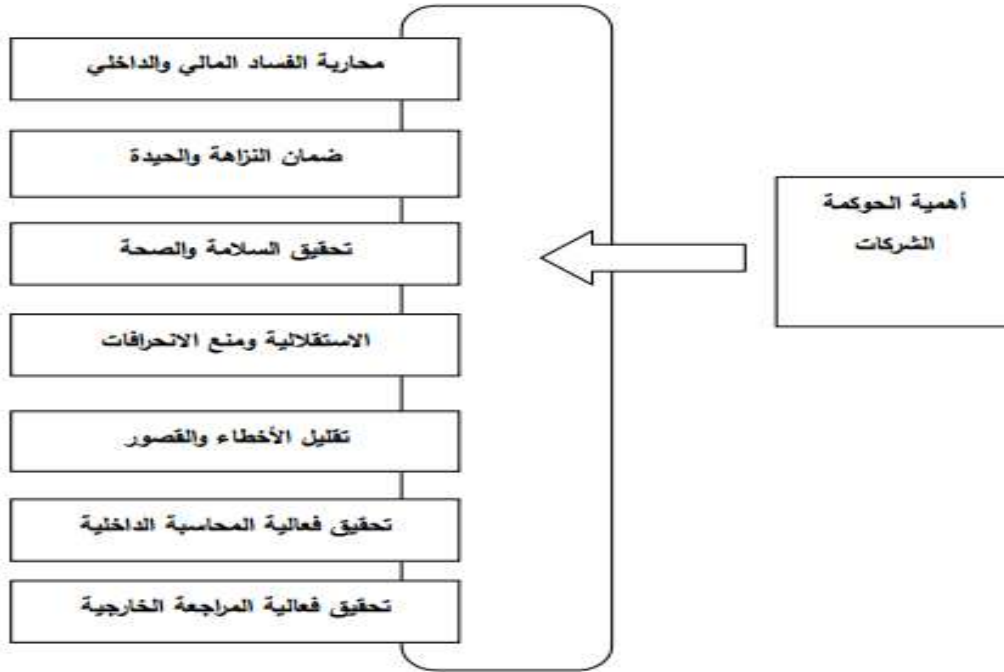
- ✓ الاستفادة من نظام الرقابة الداخلية والخارجية، وضمان عدم تأثرهم بأي ضغوط من جانب مجلس إدارة الشركة أو أي أطراف داخلية أخرى؛
- ✓ تحسين من نوعية كفاءة القيادة والتسيير في المؤسسة؛
- ✓ تساعد على الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة والعمل على تخفيض تكلفة رس المال؛
- ✓ كما تساهم على إتخاذ قرارات وأسس سليمة في المؤسسة، وعلى إيفاء المؤسسة بالتزاماتها وبجودة العمل والعلاقات بين مختلف الأطراف ذات المصلحة، والتشجيع على حب العمل والإبتكار من خلال تقديم المكافآت بشكل سليم.

ثالثا: جانب المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين

- ✓ حماية مصالح المساهمين من خلال مجموعة من الإجراءات كضمان ممارستهم لحقوقهم كاملة داخل الهيئات العامة بما في ذلك حق إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة؛
 - ✓ المساهمة في حماية مصالح كل الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة وذلك بالشفافية في المعاملات وتوفير المعلومة والإفصاح عنها في وقتها المناسب، وحسن التنظيم، ما يعمل على خفض مخاطر الشركة ويساهم في رفع قيمة أسهم المؤسسة في السوق.¹
- وتوضح أهمية حوكمة الشركات بإختصار في الشكل التالي:

¹ أسكاك مراد، مرجع سابق، ص ص: 6-7.

الشكل رقم 02: أهمية حوكمة الشركات



المصدر: محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، الطبعة 1، مصر، 2005، ص 58.

المطلب الرابع: مبادئ وعوامل حوكمة الشركات

سنتناول ذلك كل على حدى في الفرعين الموالية في ما يلي:

الفرع الأول: مبادئ حوكمة الشركات

أصدرت منظمات دولية وإقليمية عدة مبادئ تتعلق بحوكمة الشركات، نجد منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE) التي ركزت على المعايير الإدارية والمؤسسات المالية الدولية (IFC) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي ركز على المعايير الإقتصادية،¹ وهناك هيئات أخرى إعتمدت مبادئ لحوكمة الشركات من طرفها مثل: مركز المشروعات الدولية الخاصة (Center for international private enterprise)، واتحاد المصارف العربية (Union of Arab banks)، وتقرير التنمية الإنسانية العربية الذي يركز على المعايير الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Programme) الذي يركز على المعايير السياسية.

¹ فوزي قادري و سليمان زواري فرحات، مرجع سابق، ص 418.

أولاً: مبادئ حوكمة الشركات وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE):

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإصدار سنة 1999 خمسة مبادئ، وتم تعديلها سنة 2004 وأصدرت مبدأ سادس يتمثل في وضع نظام فعال لحوكمة الشركة لأهميته وفي أبريل 2015 تم إعادة النظر في مبادئ حوكمة الشركات في منتدى OCDE/G20 لحوكمة المؤسسات وتم إقرارها في نوفمبر 2015 في تركيا وأطلق عليها مبادئ OCDE/G20 لحوكمة المؤسسات¹:

1-وضع نظام فعال لحوكمة الشركة: يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين الجهات الإشرافية و التنظيمية والتنفيذية و يشجع على الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون.²

2-حقوق المساهمين: يجب على نظام حوكمة الشركات أن يحمي ويسهل للمساهمين ممارسة حقوقهم.

3- المعاملة العادلة للمساهمين: ينبغي أن يضمن نظام حوكمة الشركات معاملة عادلة لكل المساهمين، سواء الأقلية و الأجانب، والحصول على تعويض دون تمييز أو إقصاء عند التعدي على حقوقهم.

4-دور أصحاب المصالح: لا بد أن يعترف نظام حوكمة الشركات بحقوق مختلف أصحاب المصلحة على اختلافهم، وفقاً للقانون الساري والإتفاقية المتبادلة، والتشجيع على التعاون الفعال بين مختلف أطراف المصلحة والشركة بهدف استمرارية الشركة ذات المصلحة المالية وخلق الثروة وفرص العمل.

5-الشفافية ونشر المعلومات: يجب أن يكون نشر صحيح لهذه المعلومات وفي الوقت المناسب عن المواضيع الهامة المتعلقة بالشركة، لاسيما الوضع المالي، النتائج ، المساهمين، وحوكمة الشركات.

6- مسؤولية مجلس الإدارة: يجب لحوكمة الشركات أن تؤمن قيادة استراتيجية للمنشأة ورقابة للتسيير فعلية من طرف مجلس الإدارة، وأمانة ومسؤولية مجلس الإدارة إتجاه المنشآت ووالمساهمين فيها³.

¹بوشمبة بدر، دور التدقيق الداخلي في تحقيق التطبيق الفعلي لحوكمة الشركات داخل المؤسسات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 05، العدد 1، ديسمبر 2018، جامعة برج بوعريرج، الجزائر، ص56.

²عمامرة ياسمين و رباب زارغ، مقارنة بين حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وميثاق الحكم الراشد للشركات الجزائرية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 01، جوان 2018، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 07.

³فوزي قادري و سليمان زواري فرحات، مرجع سابق، ص 418.

ثانيا: مبادئ الحوكمة وفق مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

2003 وضعت سنة مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي معايير وقواعد عامة تراها ذات أهمية بالغة لدعم حوكمة الشركات، وهذا وفق المستويات التالية:

- ✚ الممارسات المقبولة للقيادة والحكم الجيد؛
- ✚ خطوات مضافة أخرى لضمان الحكم الجيد و المتجدد؛
- ✚ إسهامات وإضافات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.

ثالثا: مبادئ الحوكمة وفق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)

سطر مجموعة من الإرشادات والتعليمات التي تساعد على حوكمة الشركات من طرفه نوجز أهمها:

- ✚ المشاركة الواسعة لكافة الأطراف ذات العلاقة في إتخاذ القرار والمؤثرة في ذلك؛
- ✚ من أجل متابعة المعلومات ومراقبتها يجب ضمان التدقيق والتبادل الحر لها؛
- ✚ مراعات المصلحة العامة وهذا بالتطبيق العادل للقوانين والأنظمة دون تمييز أو إقصاء؛
- ✚ جاهزية المؤسسات والقائمين عليها لخدمة الجمهور بما يلبي طموحاتهم دون استثناء؛
- ✚ الفعالية والكفاءة في تنفيذ المشاريع التي تلبي حاجات الجمهور وتحقق الأهداف المرجوة؛
- ✚ وجود نظام متكامل للمحاسبة والمساءلة مع إمكانية تطبيقه على جميع متخذي القرار.

رابعا: مبادئ الحوكمة الشركات وفق صندوق النقد الدولي

قام صندوق النقد الدولي بوضع قواعد الممارسات الجيدة الخاصة بشكل أساسي من أجل شفافية السياسة النقدية والمالية الحكومية وتؤكد هذه القواعد على أربع نقاط:

- ✚ وضوح وتحديد المسؤوليات والأدوار؛
- ✚ توفير المعلومات للمواطنين، و يجب التحلي بالنزاهة؛
- ✚ إعداد الميزانية وتنفيذها ويجب تقديم التقارير عنها بطريقة واضحة.¹

¹ ياسر عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 191.

خامسا: مبادئ حوكمة الشركات وفق البنك الدولي

يقوم البنك الدولي على تشجيع الدول على تبني أفضل الممارسات الدولية والأخذ بالإصلاحات القانونية والتشريعية الجيدة للمنشآت سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي والعالمي.

1- على المستوى المحلي: يدعم البنك الدولي مجموعة من عمليات التقييم التي تجريها الدول ذاتيا لتحديد مواطن القوة والضعف في مجال حوكمة الشركات، الأمر الذي يساعدها على ترتيب أولوياتها، ويهدف هذا الدعم إلى تعزيز عملية التقييم والمساندة في الإصلاح التشريعي.

2- على المستوى العالمي: وقع البنك الدولي مع منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية مذكرة تفاهم، من أجل توسيع دائرة مبادئ حوكمة الشركات خارج نطاق دول هذه المنظمة وهذا سنة 1999 برعاية المنتدى الدولي لقواعد حوكمة الشركات، وكان الهدف الرئيسي للمنتدى مساعدة الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض على تحسين المعايير المعتمدة في حوكمة الشركات، مما يساهم في تعزيز المساءلة الإدارية، وترسيخ مبادئ العدالة والشفافية، وتحمل المسؤولية.

وبعد إجراء البنك الدولي بعد مشاورات مع المنظمات أخرى، توصل إلى وضع نموذج لتقويم نظم إدارة المنشآت في الدول النامية، وقد صمم هذا النموذج بما يتيح تقييم مواطن القوة والضعف في مختلف الأسواق، مع التأكيد على أهمية تضمين قواعد وأسس حوكمة الشركات، ويأتي ذلك في إطار الهدف الرئيسي للمنتدى، المتمثل في مساعدة الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط على تحسين المعايير المعتمدة في إدارة الشركات، بما يعزز المساءلة الإدارية، ويكرس مبادئ العدالة والشفافية، وتحمل المسؤولية، وأكد على أهمية أن تتضمن قواعد وأسس حوكمة الشركات على:

✓ **الإعسار وحقوق الدائنين:** بعد أزمة جنوب شرق آسيا سعى إلى تحسين استقرار النظام المالي.

✓ **الشفافية في النظم المحاسبية والمراجعة:** من أجل الحصول على التقارير المالية للشركة التي تضمن توفر الشفافية وتقديم في الوقت المناسب وتكون صالحة الإعتماد عليها.¹

وكانت المبادئ على النحو التالي:

¹ عطية عز الدين، المبادئ الدولية في مجال الحوكمة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2016، جامعة تبسة، الجزائر، ص148.

- ✚ يجب أن توجد كفاءة أعضاء مجلس الإدارة؛
- ✚ صياغة و متابعة تنفيذ الأهداف؛
- ✚ منح الصلاحيات والمسؤوليات؛
- ✚ وضع نظام فعال للرقابة الداخلية؛
- ✚ يجب مراقبة المخاطر؛
- ✚ توافق المكافآت والحوافز مع الأهداف؛
- ✚ الشفافية والإفصاح؛
- ✚ الالتزام بالقوانين والتعليمات.¹

الفرع الثاني: عوامل نجاح حوكمة الشركات

إن وجود محددات واضحة لحوكمة الشركات، وضمان حسن تنفيذها، يساهم في تحقيق الإدارة رشيدة للشركات ويحد من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص وذلك من خلال:

أولاً: المحددات الداخلية: وتشمل الأسس والقواعد والأنظمة الداخلية في الشركة، و التي تحدد آليات إتخاذ القرار وتوزيع السلطات داخلها بين الهيئة العامة للمساهمين، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية إضافة إلى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، مثل لجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت.

ثانياً: المحددات الخارجية

ويقصد بها المناخ العام للاستثمار في الدولة ويتضمن ذلك ما يلي:

❖ **وجود القوانين والتشريعات المنظمة للنشاط الإقتصادي:** قانون الشركات، قانون هيئة الأوراق المالية، قانون سوق الأوراق المالية، قانون النقد، قانون الضريبة، قانون إحداث المصارف الخاصة، قانون تطوير وتحديث المصارف العامة، قانون تنظيم المنافسة ومنع الإحتكار، قانون الإشراف على التأمين، قانون التحكيم، قانون تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق وغيرها من التشريعات ذات الصلة.²

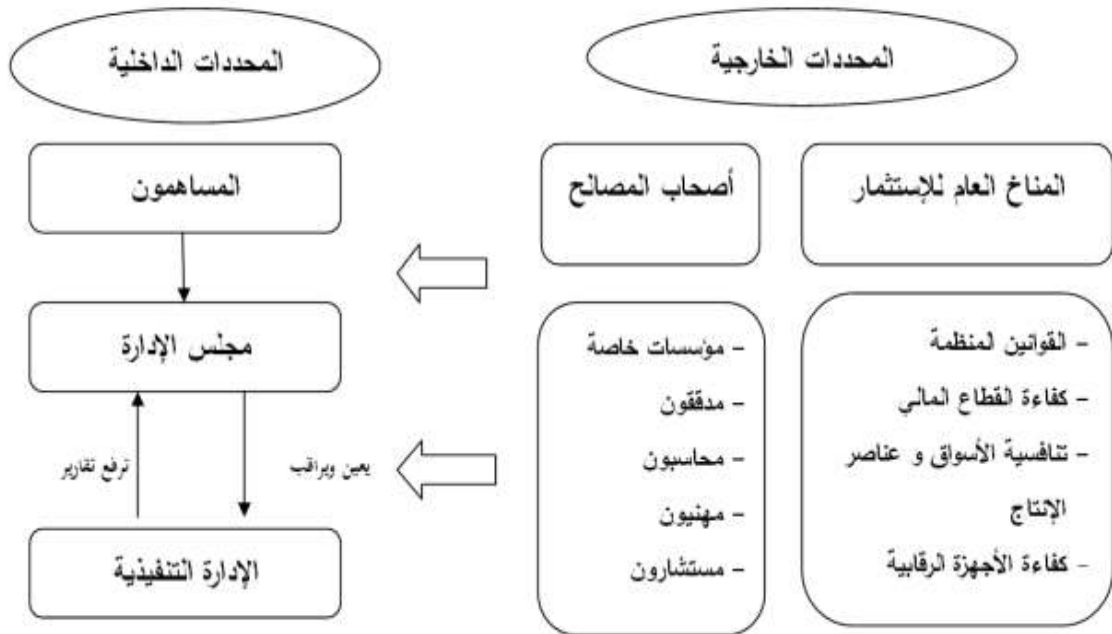
¹ ساسي نور الدين وجبوري محمد، واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية، مجلة إضافات إقتصادية، المجلد 5، العدد 2، سبتمبر 2021، جامعة غرداية، الجزائر، ص33.

² ياسمينه عامرة و رباب زارع، مقاربة بين مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وميثاق الحكم الراشد للشركات الجزائرية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 01، جوان 2018، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص 123.

- ❖ كفاءة القطاع المالي وقدرته على توفير مصادر التمويل اللازم لتمويل المشروعات.
- ❖ كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية وقدرتها على إحكام الرقابة على أداء الشركات والأنشطة الاقتصادية (البنك المركزي، هيئة الأوراق المالية، البورصة، وزارة الاقتصاد)
- ❖ كفاءة المنظمات والجهات المهنية مثل: جمعية المحاسبين القانونيين، مكاتب تدقيق الحسابات، مكاتب المحاماة، شركات التصنيف الائتماني، شركات الاستشارات الاستثمارية والمالية.¹

من خلال عرض المحددات الداخلية والخارجية، يتضح أن أهمية المحددات الخارجية تكمن في ضمان تنفيذ القوانين والقواعد التي تعزز الأداء السليم للشركة، أما المحددات الداخلية فتبرز أهميتها في تقليل التعارض بين أصحاب المصالح، والتنسيق الفعال بين مختلف الأطراف، كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل 03: المحددات الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات



المصدر: علاء فرحان طالب و إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 47.

¹ياسمينه عامرة و رباب زارع، مرجع سابق، ص 123.

المبحث الثاني: مفهوم الحوكمة المصرفية

يتقارب مفهوم حوكمة المصارف في معناه العام عن مفهوم حوكمة الشركات حتى إعتد بعض الكتاب تسمية حوكمة الشركات للمؤسسات المصرفية، كما نجد تداول لفظ حكامية المصرف أو ما تعرف "بنظام الطبطب المؤسسي" وهي نفس المعني مع لفظ الحوكمة المصرفية، وفي هذا المبحث سنحدد تعريف وأطراف الحوكمة المصرفية وأهميتها، كما سنتناول المبادئ الحديثة لإرساء وتعزيز الحوكمة المصرفية المقترح من طرف لجنة بازل.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة المصرفية و ركانزها

تعني الحوكمة من الجانب المصرفي " تطوير الهياكل الداخلية للبنوك من خلال وضوح وشفافية القوانين وتقسيم المسؤوليات¹ وفي ما يلي نورد مجموعة من التعاريف التي هي تعبر وجود وحدة في المفهوم بين مختلف المؤسسات المالية وغير المالية، مع اختلاف في التعابير المستخدمة.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة المصرفية

نقدم مجموعة من التعاريف للحوكمة المصرفية الذي ورد عن بنك التسويات الدولية ولجنة بازل بالإضافة إلى تعريف شامل.

- **تعريف بنك التسويات الدولية:** يقصد بالحوكمة في المصارف هي " الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع الأهداف وإدارته وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الإلتزام العمل بالقوانين والنظم السائدة بما يحقق مصالح المودعين"²

- **تعرف آخر:** هي الإطار الذي يحدد أسلوب الإدارة الرشيدة من خلال الأنظمة التي تضمن الممارسات السليمة للمصرف، وتفعيل مبدئي الشفافية والإفصاح لكل المعلومات المتعلقة به وذلك بهدف تحقيق المصالح وحماية الحقوق لجميع الأطراف المرتبطة به.³

¹ بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب أحمد، مرجع سابق، ص 58.

² محمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، جوان 2009، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص 3.

³ غناية محمد إقبال. حكمة حليمي، فهم مبادئ الحوكمة المصرفية بين الواقع والمأمول - النظام المصرفي الجزائري نموذجا، مجلة النمو الاقتصادي والمقالاتية، العدد 4، جانفي 2021، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ص 128.

- تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية* في إتفاق بازل 2 حوكمة المصارف كما يلي:

تعني الحكامة الإدارية الرشيدة بصفة عامة وتحديد العلاقة بين شركاء المصرف (مساهمين، مودعين، دائنين، زبائن، مجلس الإدارة، الحوكمة،.... إلخ)، و السعي لإزالة تعارض المصالح وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع، ويضمن إدارة البنك وخصوصا إدارة المخاطر بصورة جيدة و واضحة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام المصرفي.

وتعني كذلك مجموعة الأنظمة والإجراءات والسياسات التي يتم من خلالها ضبط وتوجيه مسار وتوجهات المصارف في المجالات التالية:

- ❖ تحديد الأهداف المرحلية والإستراتيجية والقيم السلوكية للمصارف و وضع السياسات اللازمة لتحقيقها؛
- ❖ وضع أسس وقواعد تسيير الأعمال اليومية، والسهر على الإلتزام التام بها؛
- ❖ إصدار المنشورات والإجراءات والأحكام المنظمة لهذه القواعد؛
- ❖ كيفية حماية حقوق المودعين وأصحاب المصلحة بما فيهم المالكين؛
- ❖ التوفيق بين سياسة تحقيق أهداف المصرف وما هو مطلوب في العمل لإرساء دعائم الأمن والسلامة مع التقيد بالقوانين واللوائح التي يصدرها البنك المركزي.

كما يجب وضع الخطط والسياسات، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات والإجراءات السليمة التي تضمن حسن التنفيذ وإنتظام العمل البنكي على المستويات الإدارية المختلفة وذلك من خلال:

- ❖ وضع خطط وسياسات إستراتيجية لعمل المؤسسات المالية والبنكية؛
- ❖ تحديد المخاطر المقبولة للنشاط المصرفي والمالي و تفعيل أداء مجلس الإدارة؛
- ❖ وضع وتفعيل دور الهياكل التنظيمية للإدارات التنفيذية والأنظمة الفعالة للرقابة الداخلية والتدقيق؛
- ❖ تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح، و وضع أنظمة فعالة للتقارير حول أداء الإدارات والأقسام المختلفة.¹

- تعريف شامل للحوكمة المصرفية: هي الوسيلة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور الخاص لكل طرف من مجلس الإدارة والإدارة العليا بما يأتري إيجابا على أهداف المصرف، ويحفظ حقوق أصحاب

*لجنة بازل للرقابة المصرفية: تسمى كذلك "لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية "أو" لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية

¹ حاكم محسن الربيعي و حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك واثرا في الاداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن، 2011، ص ص: 32-33.

المصالح وحماية حقوق المودعين¹ وتمثل الحوكمة الطريقة المثلى التي تدار بها المصارف بواسطة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وفق ماتقتضيه مقررات بازل، وما يترتب عن ذلك على قراراتها بخصوص وضع الأهداف، إدارة العمليات التي تضمن حماية مصالح المودعين ومارعاة حقوق أصحاب المصالح الآخرين، ومن أجل بعث ودعم الاستقرار داخل البنك والنظام المصرفي ككل، كما تسعى الحوكمة المصرفية لتحقيق جملة من الأهداف التالية:

- ❖ خلق ثقافة الحوكمة من خلال إنشاء الأنظمة التي تحد من الفساد وتضارب المصالح وجميع التصرفات غير المقبولة؛
- ❖ تأسيس أنظمة الرقابة والتدقيق والمساءلة على إدارة البنوك وأعضاء مجلس الإدارة؛
- ❖ تأسيس أنظمة المسائلة وتوزيع الحقوق والمسؤوليات؛
- ❖ تعزيز ثقة أصحاب المصالح و ممارسات مجلس الإدارة وتحديد مسؤولياتهم مما يخلق بيئة تنافسية المؤسسة.²

الفرع الثاني: ركائز الحوكمة المصرفية

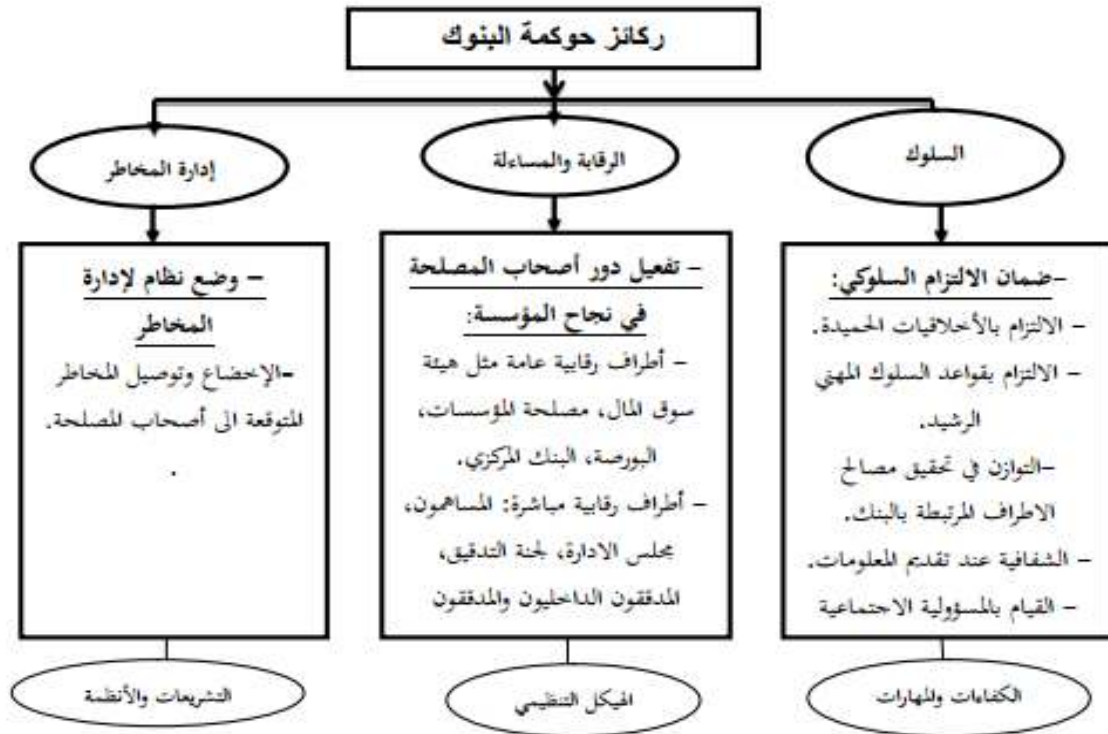
- تستند تعاريف حوكمة المصارف على ثلاث ركائز ذات أهمية بالغة تتعلق بالسلوك الأخلاقي للمهنة بما يضمن توازن أصحاب المصالح والرقابة والمساءلة وإدارة المخاطر، نشرحها كما يلي:
- ✓ الرقابة والمسائلة سواء الداخلية أو الخارجية: وتهدف إلى دعم وحماية الجهاز المصرفي من خلال المحافظة على حقوق المودعين والدائنين للمصرف.
 - ✓ إدارة المخاطر: بواسطة نظام فعال لإدارة المخاطر يكشف ويفصح عنها للمساهمين وأصحاب المصالح بالمصرف في الوقت المناسب.
 - ✓ السلوك الأخلاقي: هو الإلتزام بالأخلاق الحميدة وقواعد السلوك المهني الرشيد، الشفافية، التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمصرف، الحفاظ على بيئة نظيفة والقيام بالمسؤولية الاجتماعية.³

¹ ناجي محمد فوزي وأميره حسين محمد صالح خشبة، الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الاداء المصرفي دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي العراقي، كلية التجارة، جامعة المنصورة: العراق، 2022، ص 28.

² ساسي نور الدين وجبوري محمد، مرجع سابق، 36.

³ إيمان بركان، واقع تطبيق دعائم الحوكمة ضمن المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 01، العدد 02، ماي 2018، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، ص 80.

الشكل رقم 04: ركائز الحوكمة المصرفية



المصدر: معارف محمد وآخرون، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 07، العدد 1، مارس 2019، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ص 39.

المطلب الثاني: أهمية الحوكمة المصرفية

تعتبر الحوكمة المصرفية نظام يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف، وربط نظام الحوافز والمكافآت بالأداء مما يشكل اثر إيجابي على أداء المصرف وتبرز أهميتها من خلال :

1- التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين إدارة البنك من خلال إتخاذ قرارات مبنية على أسس سليمة مما تجنب البنك التعثر والإفلاس، وتبني معايير الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقترضين يولد الثقة لديهم في البنك ويكسبها ميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال وتزداد قدرتها على المنافسة في المدى الطويل، كما يساعد ذلك من منع حدوث الأزمات المصرفية وبالتالي المساهمة في تعزيز الاستقرار المالي والإقتصادي.¹

¹ أبو عبيدة شريفة، واقع تطبيق الحوكمة داخل المنظومة المصرفية الجزائرية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد: 05، العدد 10، سبتمبر 2008، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، ص ص: 125-126.

2- تقوم البنوك بتمويل الإقتصاد الوطني عبر منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات التجارية والصناعية، وتقديم الخدمات المالية الأساسية لعدد كبير من العملاء، بالإضافة إلى توفير السيولة اللازمة في الفترات الصعبة، وفشل المصارف في أداء هذه الوظائف يؤدي إلى آثار وخيمة على الإقتصاد، وعلى المتعاملين، وعلى باقي المصارف من خلال المخاطر النظامية، لذلك يتطلب الأمر وجود آليات فعالة للحوكمة المصرفية، تضمن إدارة المصرف بشكل مستقر، وتوفر شبكات أمان مالية، كذلك وضع خطط وسياسات وبرامج لحماية الودائع وضمان الاستقرار المالي.

3- تمارس البنوك دورا رقابيا على العملاء من الشركات المقترضة، بهدف حماية قروضها من المخاطر الائتمانية ومخاطر التعثر المالي الذي تواجهها هذه الشركات، و لا يمكن للبنوك من تأديته بصورة مناسبة إلا إذا توفرت لديها آليات حوكمة جيدة تمكن إدارتها من مراقبة المخاطر في هذه الشركات، وتقييم أدائها، وممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، وهو يعد شرطا أساسيا للإقراض.

4- ينفرد النظام المصرفي في البلدان النامية بمجموعة من الخصائص تستلزم تعزيز أسس حوكمة في المصارف من خلال الإهتمام بتصميم وتشغيل هياكل مالية ممتازة financial supre structure، تتضمن حماية المودعين والدائنين، والرقابة التحويطية للعمل المصرفي اليومي، ونذكر منها ما يلي:

- ✚ تعبئة المدخرات المحلية وبنفس الوقت تمويل مختلف القطاعات بسبب عدم تطور الأسواق المالية؛
- ✚ حرية مدراء المصارف في كيفية إدارة شؤونها نتيجة التحرير المالي وتخفيف قيود التدخل الحكومي المباشر في البنوك، وخصخصة البنوك العمومية، وإعادة هيكلة النظام البنكي؛
- ✚ إنعدام نظام التأمين على الودائع في الصناعات البنكية يقلل من تكلفة فشل المصارف على الدول.

5- تبدي المصارف اليوم إهتماما بالغا بالابتكارات المالية وخاصة البنود خارج الميزانية⁶ بوصفها أدوات لإدارة المخاطر* ومصدر للدخل، ولتخفيض تكاليف التمويل، وزيادة العائد على بعض الأصول، وقد أدى انتشار هذه الابتكارات المالية إلى تعزيز أهمية قياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها في معظم أنشطة صفقات المشتقات المالية، هذا الأمر استلزم على مجلس إدارة البنك بوضع سياسات وإجراءات مكتوبة تحدد بوضوح دليل إدارة المخاطر الخاصة بأنشطة المشتقات المالية على مستوى المصرف.¹

⁶ البنود خارج الميزانية تشمل: خطابات الضمان، الاعتمادات المستندية، المشتقات المالية التي تتضمن مجموعة من العقود المالية وتشمل العقود المستقبلية، و الأجلة و المبادلات المالية، والخيارات
* إدارة المخاطر: الائتمانية، السوق، السيولة، التشغيل
¹ محسن الربيعي و حمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص ص: 46-51.

المطلب الثالث: المبادئ الحديثة لإرساء وتعزيز الحوكمة المصرفية وفقا للجنة بازل

أصدرت لجنة بازل عام 1999 تقريرا حول تعزيز الحوكمة في البنوك، ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005 وفي شهر فيفري 2006 أصدرت نسخة تتضمن ثمانية مبادئ تتمثل مضمونها في:

المبدأ الأول: تأهيل أعضاء مجلس الإدارة على إدارة العمل بالبنك ودراية تامة بالحوكمة.

المبدأ الثاني: مراقبة مجلس الإدارة الأهداف الاستراتيجية للبنك بما فيها مصالح حملة الأسهم والمودعين.

المبدأ الثالث: كما يحدد المجلس المسؤوليات للأطراف العاملة بالبنك من مديرين والعاملين ومحاسبتهم.

المبدأ الرابع: توافق مبادئ الإدارة مع سياسة المجلس وإملاك المسؤولين للمهارات اللازمة لإدارة البنك.

المبدأ الخامس: استقلالية مراقبي الحسابات.

المبدأ السادس: تناسب الأجور والمكافآت مع أهداف واستراتيجية المصرف،

المبدأ السابع: توافر الشفافية والإفصاح من أجل مراقبة أداء البنك وتحقيق الإنضباط في السوق المالي.

المبدأ الثامن: يجب على إدارة الشركة فهم هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.¹

وتضمن أحدث تقرير للجنة بازل في شهر جويلية 2015، ثلاثة عشر مبدأ كل ما تعلق بالمسؤولية الكاملة لمجلس الإدارة، تركيبة وكفاءة أعضاء مجلس الإدارة، القواعد والممارسات الخاصة بمجلس الإدارة، الإدارة العليا، وظيفة إدارة المخاطر، هياكل المجموعة رصد ومتابعة ومراقبة المخاطر و التبليغ عن المخاطر، الإمتثال والمراجعة الداخلية، نظام التعويضات، الإفصاح والشفافية وأخيرا دور السلطات الإشرافية² والتي يمكن أن نلخصها في مايلي:

1- المسؤولية الكاملة لمجلس الإدارة على البنك: يعد المكلف الوحيد والمسؤولة عن وضع وتحديد

أهداف استراتيجية المصرف، ومتابعة تنفيذها بما يتوافق مع مبادئ الحوكمة وثقافة البنوك السائدة.

¹ ابن رجم محمد خميسي و معيزي أحلام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية لزيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 08، 2012، جامعة سوق إهراس، الجزائر، ص 207.

² Basel Committee on Banking Supervision, corporate governance principles for banks, july, 2015, p8-38 .

- 2- **تركيبة وكفاءة أعضاء مجلس الإدارة:** يجب أن يمتلك أعضاء المجلس المؤهلات والخبرات اللازمة لتمكينهم من ممارسة مهامهم على أكمل وجه، وتدريبهم لدورهم في مجال الرقابة والحوكمة، و القدرة على إصدار القرارات المناسبة في مختلف القرارات التي يقوم بها المصرف.
- 3- **القواعد والممارسات الخاصة بمجلس الإدارة:** من أجل أداء مهامه بفعالية، يجب أن يضع قواعد وممارسات حوكمة ملائمة لطبيعة هذه المهام، كما يجب أن يمتلك الوسائل اللازمة التي تمكنه من الإمتثال لهذه الممارسات، و لضمان فعاليتها يتوجب عليه نشرها بصفة دورية.
- 4- **الإدارة العليا:** يتمثل دور الإدارة العليا في ضمان تنفيذ وتسيير أنشطة البنك بما يتوافق مع استراتيجية الأعمال ومستوى المخاطر وبما يتماشى مع السياسات المعتمدة الأخرى من قبل مجلس الإدارة الذي تخضع الإدارة العليا لسلطته ويتولى رقابتها والإشراف عليها.
- 5- **وظيفة إدارة المخاطر:** تعتبر وظيفة حساسة وذات أهمية بالغة لذا يشترط توفر في كل بنك و يجب أن تكون مستقلة وفعالة وتوفير الموارد الضرورية لها، وتكون تحت وصاية مدير إدارة المخاطر.
- 6- **هيكل المجموعة:** يتحمل مجلس إدارة الشركة الأم المسؤولية الكاملة عن أنشطة المجموعات والشركات التابعة له، ويكلف بوضع إطار خاص للحوكمة متوافق مع الهيكل التنظيمي للشركة، وبما يتلائم مع النشاط والمخاطر المرتبطة بالمجموعات والشركات التابعة له، كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف فهم هيكل المجموعات والمخاطر التي قد تنشأ.
- 7- **رصد ومتابعة ومراقبة المخاطر:** يكون بصفة دورية مع مراعات جميع التطورات التي تحدث في كل من مستوى بيانات المخاطر الداخلية للبنك والخارجية ومخاطر القطاع.
- 8- **التبليغ عن المخاطر:** يجب على المصرف وضع نظام إتصال داخلي فعال حول جميع المخاطر بين مختلف أقسام المصرف، بما يضمن تقديم تقارير موثوقة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- 9- **الإمتثال:** يشرف مجلس الإدارة على إدارة المخاطر التي يمكن أن تعترض المصرف في نشاطه عند عدم إحترام لمختلف التنظيمات المتعلقة والقوانين بالعمل المصرفي، ويتولى مجلس الإدارة بإنشاء وظيفة الإمتثال التي تعتبر بمثابة خط دفاعي للمخاطر التي يواجهها المصرف، وهذا من خلال متابعتها لمدى توافق أنشطة البنك مع القوانين والتنظيمات وتماشيا مع السياسة الداخلية التي ينتهجها المصرف.¹

¹ أبو عبيدة شريفة، مرجع سابق، ص ص: 128-129.

- 10- **المراجعة الداخلية الفعالة:** تمثل الخط الدفاعي الثالث للمصرف تساعد الإدارة العليا ومجلس الإدارة على تطوير إطار حوكمة فعال، يعزز استقرار البنك ويقوي مركزه المالي على المدى الطويل
- 11- **نظام التعويضات:** يجب على مجلس الإدارة وضع نظام التعويضات ومدونة الأجور والمكافآت يتعلق بالموظفين يكون لائق وأن يحضى بالإهتمام والمتابعة والتطوير، لأنه من بين المتطلبات التي تساهم في إرساء نظام حوكمة جيدة في البنوك، وإدارة محكمة لمخاطر التي يتعرض لها البنك.
- 12- **الإفصاح والشفافية:** من أجل حوكمة مصرفية فعالة يجب على المصارف الالتزام بالإفصاح والشفافية الكاملة تجاه جميع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية بالسوق.
- 13- **دور السلطات الإشرافية:** تكمل هذه السلطات دور البنك من خلال تقديم التوصيات والتوجيهات المتعلقة بتطبيق الحوكمة وفعاليتها، كما تقوم بإجراء تقييمات عامة وتفاعلات منتظمة مع مجلس الإدارة والإدارة العليا، مع ضمان الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالحوكمة ومشاركتها مع السلطات الإشرافية الأخرى.¹

المبحث الثالث: أسباب اللجوء إلى الحوكمة المصرفية

لقد شهد القطاع المالي عدة تطورات وتحولات متتالية عبر الزمن، لعدة أسباب في مقدمتها تصاعد موجات ونداءات المطالبة بالتحريك المالي، والعولمة وما تفرضه من مظاهر أساسية في عصر الكيانات الكبرى كالإندماج المصرفي والخصوصية، وإحتدام المنافسة بين البنوك وتوجهها نحو الشمول المالي، ودخول مؤسسات مالية غير مصرفية للعمل المصرفي، وغيرها من الأسباب كتفشي ظاهرة تبييض الأموال كان لزاما على البنوك أن تتكيف مع هذه المتغيرات وتوفر بيئة سليمة للنشاط المصرفي.

المطلب الأول: العولمة المالية

تخضع الصناعة المصرفية الدولية، على مدى العقدين الماضيين إلى لتحولات هيكلية متعددة ومستمرة تماشيا مع الظروف الإقتصادية العالمية، لا سيما في إقتصادات الأسواق المتطورة، وتشمل هذه التحولات المتغيرات الناتجة عن العولمة، والتوجه نحو تحرير تجارة الخدمات المالية والبنكية في إطار "إتفاقية الجات" والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الإلكترونية، إن سمات هذه التطورات تمثلت في إزدياد حالات الشراء أو الإكتساب Acquisition والإندماج المصرفي Merger، والأخذ بمفهوم

¹ أبو عبيدة شريفة، مرجع سابق، ص ص: 128-129.

الصيرفة الشاملة Universal banking، والانفتاح على المنافسة الدولية والانتقال من محلية التعامل في الأدوات المالية إلى التدويل، وخصخصة المصارف privatization وتأسيس المصارف الخاصة، وتنامي عمليات الابتكار والتجديد المالي المستمر في الأسواق المالية الدولية¹ وفي ظل هذه البيئة المصرفية الدولية المتغيرة وغير المستقرة بشكل متزايد، أضحت حوكمة المصارف عاملا هاما في تأمين الآليات القادرة على استيعاب تحديات ذلك التحول والاستجابة لها بمهنية عالية.

سنوضح نقطتين هامتين أفرزتهما ظاهرة العولمة المالية هما التحرير المالي وخصوصة البنوك:

الفرع الأول: التحرير المالي

شهد الإقتصاد العالمي في العقود الثلاثة الأخيرة تطورات عدة وبوتيرة متسارعة فرض فيها راس المال نفسه، حيث أصبحت موجات إنتقال رأس المال تمثل مصدرا لتفسير العديد من التحولات الإقتصادية على المستوى الدولي، وبالمقابل من ذلك زرع القلق في نفوس الكثير بسبب موجات التحرير المالي الذي أدى إلى العديد من الأزمات الإقليمية والدولية².

ويعرف التحرير المالي بأنه "مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض القيود المفروضة على القطاع المالي والتقليل من إحتكار الدولة له وفتح أمامه المنافسة"³، ولفظ التحرير المالي عكس الكبح المالي و يندرج ضمن سياق التحرير الإقتصادي الذي هو "عملية التقليل من تدخل الدولة في الإقتصاد وتشجيع القطاع الخاص، بحيث يصبح الدافع على النشاط الإقتصادي حافز الربح وليس القرار الإقتصادي"، وله ثلاثة جوانب أساسية تحرير القطاع المالي المحلي، وتحرير الأسواق المالية، وتحرير تدفقات رأس المال⁴.

لقد أصبح اللجوء إلى مبادئ الحوكمة والتطبيق السليم لآلياتها ضرورة ملحة للاستفادة من إيجابيات التحرير المالي ومراعات سلبياته من أجل عدم الوقوع في أزمات مالية قادرة على تدمير دول بأكملها.

¹ محسن الربيعي و حمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص ص : 48-49.

² الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2015، ص 287.

³ عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص: 54.

ريم عمري، مرجع سابق، ص 31.

الفرع الثاني: الخصوصية

تعرف الخصوصية بأنها عملية نقل الملكية العامة، كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص، أو تمكينه من إدارة المؤسسات بموجب عقود، مع بقاء ملكيتها للدولة في بعض الحالات، وتعد إحدى الأدوات الأساسية للانتقال نحو اقتصاد السوق، بهدف تقليص دور الدولة، وزيادة كفاءة المؤسسات، وترشيد الإنفاق العام، وينظر لها أنها وسيلة لزيادة الديمقراطية الاقتصادية، وهناك منظورا للخصوصية كما يلي:

الجدول رقم 02: المنظورات الثلاثة للخصوصية

البيان	المنظور الإداري	المنظور الاقتصادي	المنظور السياسي
الهدف الرئيسي	تحقيق أهداف إجتماعية	تعظيم المنافع الفردية	إعادة توزيع السلطة والرقابة
وحدة التحليل	مشكلة إجتماعية منفصلة	الفرد/المؤسسة	الجماعة/الطبقة
المفهوم	الإدارة	الآلية المفضلة	السلاح

المصدر: قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان

المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 238.

كما تهدف الخصوصية إلى إعادة تشكيل المجتمع بأكمله عن طريق التغيير الجذري للمؤسسات السياسية والاقتصادية وتغيير طبيعة المصالح المرتبطة بهذا النوع من المؤسسات، فهي تعمل على التقليل من سيطرة القطاع العام، وتخفيض توقعات الشعب حول ما يمكن أن تقوم به الحكومة وعن ما يمكن أن تكون مسؤوله عنه، حيث أصبحت اليوم إتجاه عالمي منذ أن قامت بريطانيا بتحويل ثلث القوى العاملة التي تعمل في المؤسسات العامة إلى المتقاعين بها، وأسفرت هذه العملية عن رفع موارد الميزانية بحوالي 26 مليار جنيه استرليني في بريطانيا، وتتم عملية خصوصية المؤسسات العامة بعدة أساليب أهمها:

- ✓ بيع المؤسسات العامة كاملة للجمهور: عن طريق التفاوض المباشر مع مستثمرين، أو طرح أسهم المؤسسة المعنية للاكتتاب في البورصة، أو مقايضة هذه المؤسسات بالديون الخارجية وطرق أخرى.
- ✓ التأجير للأصول طويلة الأجل التي تملكها الدولة للقطاع الخاص: بطبيعة الحال وفق شروط معينة تحقق مصلحة الإقتصاد الوطني والشعب وحدث مثل هذا النوع في الصين.¹

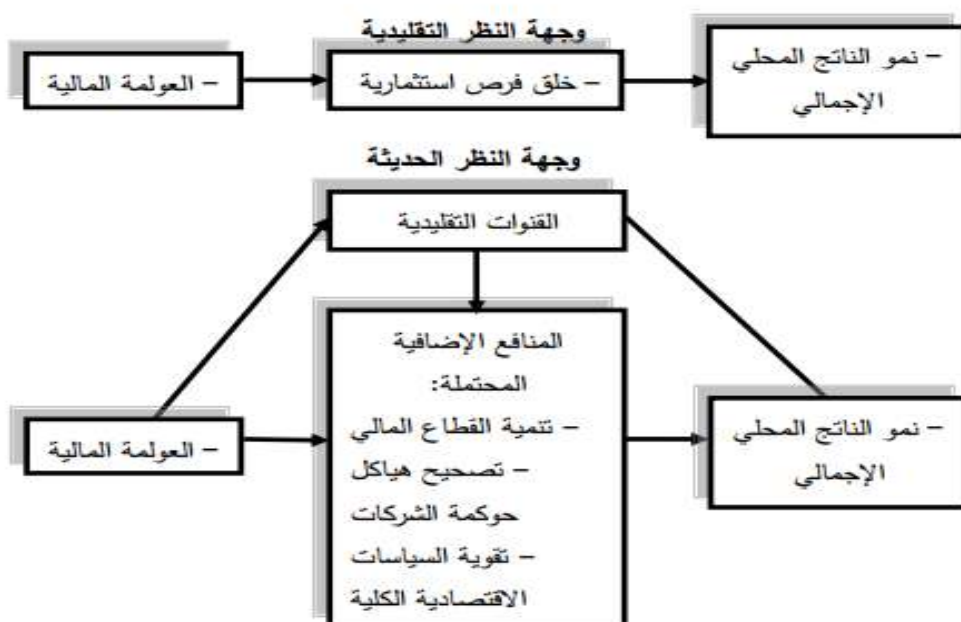
¹ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون ، الجزائر، 2006، ص ص: 237-239.

✓ تصفية المؤسسة، أو طرح المؤسسة العمومية للتعاقد على إدارتها من قبل القطاع الخاص وفقا لدفتر الشروط: وفي هذا المنظور يبقى رأس المال مملوك للدولة ومن فائدته تخلص الدولة من أعباء التسيير العمومي وعدم إلزامها بتقديم الإعانات للمؤسسات العاجزة.

✓ فتح رأس مال المؤسسات العمومية القائمة جزئيا للخواص أو رفع رأسمالها: بإصدار أسهم جديدة

فبالرغم من صعوبة الخصخصة التي تتمثل في تسريع عدد كبير من العمال من المؤسسات التي تم خصصتها و صعوبة التقييم الاقتصادي للمؤسسات في ظل غياب أسواق مالية كفوة مما يفتح المجال للتلاعب بالمال العام، فإنها أداة لتنشيط الأسواق المالية، وتعبئة المدخرات المحلية سواء في القطاع المالي أو البنكي، لذا وجب الأمر هنا تطبيق الحوكمة المصرفية وخاصة إذا علمنا أن الكثير من أشكال الخصخصة يمكن القيام بها عن طريق الأسواق المالية في تأمين الظروف المناسبة لإصدار الأسهم والإكتتاب من طرف الجمهور وإعطاء قيمة حقيقية للأسهم تعكس قيمة المؤسسة.¹

الشكل رقم 05: منافع العولمة المالية



المصدر: إيهان كوزي وآخرون، العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم "طريقة جديدة للنظر إلى العولمة المالية بإعادة فحص تكاليفها ومنافعها"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد 01، مارس 2007، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 12.

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 240.

المطلب الثاني: عمليات تبييض الأموال

ظاهرة تبييض الأموال ترتبط جذورها التاريخية باكتشاف الإنسان للنقود واستعمالها في المعاملات اليومية، وحديثاً في عالمنا المعاصر أخذت أشكالاً متطورة، ولأثارها الوخيمة على الإقتصاد أولى الفقهاء في القانون والإقتصاد إهتماماً كبيراً بدراسة هذه الظاهرة وإيجاد الحلول اللازمة لمحاربتها، إن مصطلح غسيل الأموال له عدة مرادفات لكن المعنى واحد كأن نقول تبييض أو تنظيف أو تطهير الأموال ويقصد به أي فعل أو الشروع فيه يهدف إلى إخفاء أو تمويه طبيعة المتحصلات المستمدة من أنشطة غير مشروعة بحيث تبدو كما لو كانت مستقاة من مصادر مشروعة، ليتسنى بعد استخدامها في أنشطة مشروعة داخل الدولة أو خارجها.¹

تبييض الأموال حسب القانون الأمريكي لعام 1986 "هو كل عمل يهدف إلى إخفاء طبيعة أو مصدر الأموال الناتجة عن النشاطات الإجرامية"²

كما عرفه القانون الإتحادي رقم 04 سنة 2002، بشأن تجريم غسيل الأموال بالإمارات العربية المتحدة " بأنه عمل ينطوي على نقل أو إيداع أموال أو إخفاء أو تمويه حقيقة تلك الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في البند الثاني، من المادة الثانية من هذا القانون وهي:

- ❖ جرائم المخدرات و المؤثرات العقلية، وجرائم الخطف والقرصنة والإرهاب؛
- ❖ الجرائم التي تقع بالمخالفات لأحكام قانون البيئة؛
- ❖ جرائم الإتجار الغير مشروعة في الأسلحة الذخائر؛
- ❖ جرائم الرشوة والإختلاس والأضرار بالمال العام؛
- ❖ جرائم الإحتيال وخيانة الأمانة وما يتصل بها؛
- ❖ أية جريمة أخرى ذات الصلة والتي تنص عليها الإتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها.³

وبالتمعن في التعريفين السابقين نلاحظ أن أغلب المشرعين أدانوا جميع الأنشطة غير المشروعة التي تدر أموال ناتجة عن مختلف الجرائم والأعمال غير المشروعة، وخلال السنوات الماضية زادت بشكل

¹ محمد محي الدين عوض، جرائم غسيل الأموال، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، السعودية، 2004، ص15.

² نادر عبد العزيز شافي، تبييض الأموال، منشورات الحلبي، لبنان، 2001، ص22.

³ محمد محي الدين عوض، مرجع سابق، ص16.

ملحوظ وأسباب ظهورها يرجع إلى عدة أسباب في مقدمتها التجارة في المحرمات خاصة جرائم المخدرات التي تشكل أكبر مصدر للدخل الغير مشروع وغيرها من الجرائم، الفساد الإداري بسبب نقشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية من أجل الحصول على صفقات معينة أو تحقيق مزية بدون وجه حق، تعقيدات النظم الإدارية وإرتفاع معدلات الضرائب والرسوم في الأنشطة الاقتصادية، هذا يدفع البعض إلى التهرب الضريبي أي التخلص من هذا العبئ خاصة إذا ساد المجتمع شعورا بأن حصيلة الضرائب لا توجد هناك عدالة في توزيع الدخل الوطني،¹ والإيراد الغير مشروع لهذه الجرائم فهو في حاجة دائما للتبييض بحكم أن البنوك هي أحد القنوات التي يستعملها مرتكبوا هذه الجرائم لمحاولة تبييض هذه الأموال القذرة، لذا يجب على السلطات والبنوك أن تأخذ ذلك في الحسبان وتطبق الحوكمة المصرفية لردع هؤلاء المخالفين والحد من هذه الظاهرة السلبية وأثارها الوخيمة التي تدمر الإقتصاد والمجتمع كتهريب الأموال وإنتشار البطالة والإنحلال الخلقي وأثار أخرى كالسيطرة على النظام السياسي وأفساده وتمويل النزاعات العرقية والدينية.

المطلب الثالث: الشمول المالي

الشمول المالي هو نفس المعنى لمصطلح التمويل الشامل، الغاية منه تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على أكبر عدد من المجتمعات و المؤسسات والأفراد خصوصا شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح، وكانت بداية الإهتمام بهذا المصطلح منذ عام 2000 حيث كان هدف مشتركا للعديد من الحكومات والبنوك المركزية للدول النامية، ويمكن تقديم تعريف الأنسب للشمول المالي الذي قدمه مركز الشمول المالي في واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية على أنه هو " الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء".

وتبرز أهميته من خلال العلاقة الوثيقة بينه وبين الاستقرار المالي والنمو الإقتصادي فلا يمكن تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الإقتصادي، كذلك الشمول المالي يعزز التنافسية بين المؤسسات المالية من خلال تنوع منتجاتها، والإهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من الزبائن والمعاملات، وترسيم بعض القنوات غير الرسمية، ويساهم في الجانب الإجتماعي على إتاحة الخدمات المالية لشرائح المجتمع منها الفقيرة والمهمشة وخلق مناصب

¹ عبد الفتاح سليمان، مكافحة غسل الأموال، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، مصر، 2008، ص14.

عمل مما يساهم في رفع معدل النمو الإقتصادي و تحسين المستوى المعيشة من خلال خفض معدلات الفقر والتوزيع العادل للدخل.¹

وأمام إشتداد المنافسة بين البنوك، خاصة بعد دخول مؤسسات مالية غير مصرفية إلى ميدان العمل المصرفي، لذا وجب على البنوك التحول نحو البنوك الشاملة الأمر الذي يحقق لها التميز وتستفيد من الإيجابيات التالية:

- ❖ الاستفادة من خفض التكاليف نتيجة العمل على أساس الحجم الكبير؛
- ❖ كسب شريحة واسعة من الزبائن بسبب تنوع وزيادة مجال الخدمات؛
- ❖ تنوع محفظة القروض والاستثمار يترتب عليه خفض المخاطر؛
- ❖ تنوع وزيادة مصادر الإيرادات بسبب تعدد الوظائف تجارية استثمارية

و تتفادى مجموعة من الصعوبات في مقدمتها صعوبة الإشراف والرقابة في حالة البنوك الشاملة حيث يصبح الأمر أكثر تعقيدا و كذلك إحتمال ممارسة الإحتكار من طرف بعض البنوك،² وجب عليها التحلي بمبادئ الحوكمة المصرفية كآلية مهمه تساهم في تحديث العمال المصرفي وإخراج البنوك من العمل التقليدي الذي يتنافى مع عمل وأسلوب البنوك الشاملة.

المطلب الرابع: الإتجاهات الحديثة في مجال صناعة الخدمات المصرفية

منذ العقدين الأخيرين للقرن العشرين واجهت الصناعة البنكية تحديات عديدة أفرزت عدة إتجاهات جديدة أنعكست على النشاط المصرفي أهمها البنوك الشاملة، والإندماج البنكي، والإبتكارات المالية وظهور البنوك الإلكترونية التي إرتبط وجودها بظهور الأنترنت، وغير ذلك، إن دراسة هذه الاتجاهات الحديثة تكتسي أهمية بالغة، لكونها تمثل الإطار الذي تتحدد في ظله قدرة البنوك على تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز قدرتها التنافسية، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى تطوير أنظمتها المصرفية ومواكبة المعايير الدولية.

¹ مملكة كركار، الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 03، ديسمبر 2019، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص ص: 363-364.

² طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ص 205.

الفرع الأول: البنوك الشاملة

يقصد بالبنك الشامل هو قيامه بتقديم كل الخدمات البنكية والقيام بدور المنظم، التأمين وتأسيس المشروعات و يجمع بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الإستثمار ولا يقوم على مبدأ التخصص.¹

كما يمكن تعريف البنك الشامل أنه بنك لا يتخصص في قطاع معين، فهو يتعامل مع كل القطاعات من خلال توجيه المدخرات الوطنية إلى استثمارات، بشكل يؤدي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية المتوازنة، كما أن هذا النوع من الصيرفة لا يقتصر في الحصول على مصادر تمويله من قطاع واحد ولا يوجه إئتمانه لقطاع معين ويقدم خدمات أخرى لا تستند إلى رصيد، ويمتاز بتحقيق وفورات الحجم والنطاق، وزيادة حجم الإيرادات المتولدة وتنوعها، ومن بين عيوبه زيادة التركيز في السوق وإحتمال انخفاض المنافسة وتعارض المصالح، زيادة التهديد لشبكة السلامة التنظيمية، وإنخفاض درجة الإنفتاح المالي والحقيقي على الإقتصاد، وكعامل أساسي يتمثل في صعوبة الرقابة والإشراف وزيادة الإحتكار المحلي مما يتوجب تبني الحوكمة كآلية تفرز كيفية تعزيز الرقابة والإشراف في المؤسسات، ومن جهة أخرى ظهور البنك الشامل كان نتيجة مجموعة من العوامل دفعت بتبني هذه الفلسفة وهي:

- ✓ تعاظم المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية؛
- ✓ موجة التحرير المالي وتحرير البنوك من القيود التنظيمية والتشريعية المفروضة على نشاطها؛
- ✓ زيادة المخاطر وظهور مخاطر جديدة أدت إلى الرغبة في التنويع؛
- ✓ تنامي حدة المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية ساهمت في تخفيض العوائد و الأرباح؛
- ✓ تبني الكثير من المؤسسات المالية مثل شركات التأمين، وصناديق المعاشات والتقاعد، وصناديق الإذخار الجماعي لمجال تقديم المصرفية.²

الفرع الثاني: الإندماج المصرفي

الإندماج هو أحد التحولات العالمية الجديدة، الذي يشهدها القطاع البنكي حالياً، وهو من المظاهر الأساسية التي أفرزتها ظاهرة العولمة، كما أنه بمثابة تحدي للبنوك من أجل ضمان القوة على التنافس.

¹ فرج عبد العزيز عزت، إقتصاديات البنوك "الصناعة المصرفية والمالية الحديثة"، البيان للطباعة والنشر، مصر ، دون سنة نشر، ص 132.

² زين عزوز بن علي ومحمدي الطيب أمحمد، مرجع سابق، ص: 76-77.

ويقصد بالاندماج البنكي "هو إتفاق يؤدي إلى إتحاد بنكين أو أكثر وذوابانهما (إراديا أو بدون ذلك) في كيان بنكي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين البنك الجديد" يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي وتأتي أسباب التوجه نحو هذا الاندماج إلى الأسباب التالية:

- ❖ **تحرير تجارة الخدمات المالية:** الذي نشأ عن التحرير المالي وجود مؤسسات مالية أجنبية داخل الدول، لذا لابد من كيانات مالية لتتمكن من منافستها والصمود والبقاء.
- ❖ **كفاية رأس المال:** إرتبط الأمر بالملاءة البنكية والتطورات الجديدة التي صدرت من أجل تقليل المخاطر البنكية، وأخرها ما تعلق بمؤشر بازل 3؛
- ❖ **نمو وتنوع الصناعة البنكية** زاد من حدة المنافسة بفضل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- ❖ **ظهور التكتلات الإقتصادية الكبرى** كالإتحاد الأوروبي ورابطة دول شرق آسيا؛
- ❖ **التوجه نحو البنوك الشاملة.**

من أبرز مزايا الاندماج البنكي: تحقيق وفورات الحجم والنطاق، زيادة معدل النمو، الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة، تكوين كيانات مصرفية كبيرة وكفوة قادرة على المنافسة المحلية والعالمية وله سلبيات عديدة ترتبط بوفورات الحجم كزيادة البروقراطية وإحتمال تركيز الصناعة المصرفية، ونشأة أوضاع إحتكارية يمكن تفادي ذلك بتدخل تشريعات ملائمة، ويبقى أكبر عامل سلبي هو خطورة تعثر البنوك المدمجة العملاقة على الإقتصاد الوطني، أي أنها تحدث أزمات مالية¹ ومن أجل تفاديها ذلك يجب التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، يساهم في محاربة البروقراطية وإصدار تشريعات ملائمة يحد من الأوضاع الإحتكارية وتبني مقررات بازل التي ترافق البنوك من أجل الحد من حدوث أزمات مالية.

الفرع الثالث: الابتكارات المالية

تزامن ظهور الإبداعات المالية مع تفكيك الطابع التنظيمي للأسواق، وهي عملية تنتج استحداث تقنيات وطرق مالية وأدوات وخدمات مالية جديدة، واستحداث كذلك أشكال جديدة للتنظيم على أسواق بالغة التعقيد، فهي تنتج أدوات ناقلة تسمح بحمل التدفقات المالية ونقلها من مكان لآخر في السوق الوطنية أو على مستوى المراكز المالية المنتشرة عبر العالم، أو بين الأعوان الإقتصاديين الذين

¹ عبد القادر خليل، **الإقتصاد البنكي "مدخل معاصر"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص ص: 109-115.

يتواجدون في نفس المركز المالي أو مراكز مختلفة الأخرى عبر العالم، بهدف تغطية المخاطر والبحث عن فرص الاستثمار ذات العائد المرتفع والتركيبية المعقدة.

ونجد أنواع واسعة من الإبداعات المالية المتمثلة في بطاقة الدفع والإئتمان والتي ساهمت في تحول عميق في السلوك المالي للأفراد وأنماط الاستهلاك خاصة في الدول المتقدمة، كما نجد الأسواق الآجلة، والخيارات، والعقود المستقبلية، وعمليات مبادلة العملات، إبداعات مالية غيرت شكل العلاقات المالية على المستويين الوطني والدولي بشكل عميق جدا على حد سواء، و الهدف منها تحقيق غايات متعددة منها تغطية المخاطر والقيام بعمليات مالية (مبادلة الديون كما في حالة swaps) بين أعوان مختلفين يتواجدون على مستوى مراكز مالية مختلفة تسمح لهم من الاستفادة من الشروط المالية المثلى السائدة في كل سوق، كما لاننسى إلى إبداع مالي أساسي وهو عملية التوريق أحدث تحولا عميقا على مستوى الأسواق العقارية في الدول المتقدمة.¹

الفرع الرابع: البنك الإلكتروني

ظهرت الصيرفة الإلكترونية حديثا، ويقصد بها إجراء عمليات مصرفية بطرق إلكترونية باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال "TIC"، ويتم تقديم الخدمات من خلال شبكات اتصال إلكترونية، عبر منافذ تخضع لشروط العضوية يحددها البنك، بغية تمكين الزبون من الحصول على خدمات بنكية كالإطلاع على حسابة والحصول على قرض أو تحويل أموال، التي ساهمت في تقليل أعباء البروقراطية وريح الوقت للبنك والزبون، ويتم التعامل بالنقود الإلكترونية التي هي تطور تاريخي للنقود الكتابية وتتميز بالأمان، والسرعة، والسهولة وقلة التكاليف، ووفق هذا النوع من البنوك فهي توفر على المتعامل أو الزبون الوقت والتكلفة وتسريع وتسهيل المعاملات بواسطة مجموعة بطاقات إلكترونية.

فنشأة البنك الإلكتروني إرتبطت بظهور الأنترنت وشيوع استعماله وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وظهر أول بنك الكتروني في أمريكا منتصف تسعينات القرن العشرين ويقصد به "هو نظام يسمح للزبون الإطلاع على حساباته والوصول إلى أية معلومات يريدها، والحصول على أية خدمة أو منتجات مصرفية من خلال شبكة الأنترنت..". للعلم أن البنك الإلكتروني ليس فرعاً لبنك ما بل موقعا²

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص: 285-286.

² عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص ص: 65-76.

ماليا تجاريا إداريا إستشاريا، وتبرز أهميته أنه أحد أفضل وسائل المنافسة والبقاء في السوق من خلال تقديم خدمات مصرفية شاملة في وقت وجيز وعدد محدود من الموظفين وبأقل التكاليف.

وتكمن أسباب الجوء إلى الحوكمة المصرفية بالنسبة للبنك الإلكتروني في متطلباته التي تقسم إلى:

البنى التحتية: تتضمن السياسات التسويقية والخدمية والتنظيمية، والعمل بالمعايير الدولية للخدمات.

التطوير و الاستمرارية: من خلال التطوير الذاتي واستغلال والنقاط الفرص التميز والسعي نحو الريادة.

الرقابة: استمرارية رقابة موقع البنك الإلكتروني لتقييم أداها.

كفاءة الأداء: ضرورة توفر خبراء ومختصين في التقنية والقانون والتسويق والنشر الإلكتروني.

التفاعل والإستمرارية: تبني استراتيجية التفكير الإبداعي، والأفكار الجديدة في مجال المالي والخدمات والتسويقي والتقني.¹

¹ عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص ص: 65-76.

خلاصة الفصل الأول:

توصلنا بعد دراسة الإطار النظري للحوكمة المصرفية إلى أن الحوكمة المصرفية ماهية إلا تطبيق لحوكمة الشركات، وتواجد هذا اللفظ لم يكن صدفة بل كان نتيجة محاولات العديد من المفكرين والكتاب، بالرغم أن تواجده مرتبط بلفظ الحوكمة منذ القدم، فالحوكمة المصرفية هي الطريقة السليمة الذي يتم من خلاله إدارة البنوك والتحكم في أعمالها، وتوضح السبل التي تمارس بها البنوك لنشاطها وكيفية حمايتها من المخاطر المتعددة التي تحول دون التعرض لها، وأمام التطورات الحديثة التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية المتمثلة أساسا في التوجه نحو البنوك الشاملة، والاندماج البنكي، والخصوصية، وظهور البنوك الإلكترونية... إلخ هذه التطورات كانت نتيجة رياح العولمة وما أفرزتها خاصة في جانب المبادرات بالتحريك المالي بإيجابياته وسلبياته، هذا الأمر يحتم على الدول والمهتمين بالبيئة والنشاط المصرفي، ضرورة تبني مفهوم الحوكمة في الجهاز المصرفي كآلية لتطوير النشاط المصرفي من أجل قيامه بوظائفه على أحسن وجه وفي مقدمتها حشد المدخرات وتمويل التنمية ودفع البلاد نحو الرقي والإزدهار، ومن جهة أخرى حمايته من الأزمات التي كانت ولا زالت تعصف بالشركات العالمية وبالتالي عدم استقرار النظام المالي المحلي أو الدولي، وفي ضوء ماسبق، يتضح أن الحوكمة المصرفية تمثل إطارا أساسيا لتعزيز كفاءة البنوك وتقليل المخاطر، وإنطلاقا من هذه الأسس النظرية المتعددة التي قدمناها في هذا الفصل سيتم التطرق في الفصل الثاني إلى آلية الحوكمة المصرفية من الحد من الأزمات المصرفية.

الفصل الثاني

تمهيد:

شهد العالم عدة أزمات مالية دورية ومستمرة، بسبب طبيعة والمبادئ التي يقوم عليها النظام الرأسمالي الأمر الذي مهد وأحدث أزمات، ولعل أهمها يرجع مرده إلى تبني سياسة التحرير المالي و ضعف أطر الرقابة والإشراف وعدم التعامل بالشفافية والإفصاح داخل المؤسسات المالية، أدى الأمر إلى أزمات ألقت بظلالها على الإقتصاد الدولي مثل الأزمة الآسيوية و الأرجنتينية وكانت أزمة الرهن العقاري الأمريكية سنة 2008 حدثا بارزا له تداعيات كبيرة على الإقتصاد العالمي، وحديثا إفلاس سيليكون فالي بنك سنة 2023 في الولايات المتحدة الأمريكية التي أحدث الذعر على المستوى الدولي.

إن الأزمات المصرفية تتحول إلى أزمات مالية تهدد الاستقرار المالي الدولي بسبب ترابط إقتصاديات الدول فيما بينها، وهذا ماحدث فعلا في أزمة الرهن العقاري، وقد أضحى جليا الإهتمام المثير بأسباب حدوث هذه الأزمات من طرف عدة دول وهيئات دولية وفي مقدمتهم لجنة الإشراف والرقابة على عمل البنوك "بازل" بالإضافة إلى مفكرين وإقتصاديين من مختلف الدول والبحث عن آليات للحد منها والسبل الكفيلة بمواجهتها وأهتدوا إلى تبني آليات الحوكمة المصرفية و التطبيق السليم لمبادئها سببا مهما في ضبط النشاط المصرفي وما له من تأثيرات إيجابية على سلامة النظام البنكي وخلوه من الهزات.

ولتفصيل أكثر في ذلك، تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم الأزمات المصرفية

المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل ومتطلبات تطبيقها

المبحث الثالث: أهم الأزمات المصرفية والحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة

المبحث الأول: مفهوم الأزمات المصرفية

لقد تعددت رؤى المفكرين حول تعريف وأسباب الأزمات المصرفية ولا يوجد تعريف موحد ومحدد، أو سبب واحد لنشوب أزمة مصرفية بحكم تعدد المخاطر منها ما يمكن التحكم فيه وأخرى لا يمكن التحكم فيها، وهذا مايفسر تعدد الأزمات واختلاف آثارها، الناتج أصلا عن تعدد واختلاف المخاطر المحدثة لها، سنشرح ذلك في المطالب الموالية.

المطلب الأول: تعريف وأسباب الأزمات المصرفية

لكي نعرف أسباب حدوث الأزمات المصرفية والمالية ونفرق ما بينهما، لابد من تقديم التعريف اللغوي والتعريف الإصطلاحي للأزمة وتعريف الأزمة المالية، وهذا لتوضيح المعنى ثم نخوض في التعاريف المختلفة للأزمة المصرفية وتحديد أسبابها.

- **التعريف اللغوي:** يعني لفظ الأزمة من الناحية اللغوية "الشدة والقحط والضيق".¹

- **التعريف الإصطلاحي:** إن الأزمة هي حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاء.²

و يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها ذلك الإضطراب الذي ينتشر إلى متغيرات النظام المالي بسبب العوامل الخارجية التي تكون متلازمة مع وجود الخطر النظامي.³

كما تعرف أنها إضطراب مفاجئ في بعض التوازنات الإقتصادية، يتبعه إنهيار في عدد المؤسسات المالية وتمتد آثاره إلى مختلف القطاعات الأخرى، ويمكن التمييز بين نوعين وهما أزمات مصرفية وأزمات غير مصرفية، كما أنها تأخذ عدة أشكال: إنهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو أزمة عملة* لدولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية لنتحول بعدها إلى الإقتصاد ككل.

¹ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، 2004، ص 16.

² زين حمودة سكيئة، أزمات النظام الرأسمالي وتفسيرها حالة أزمة 2008، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2014، ص 127.

³ Michel ALGIETA, Macroéconomie financière: crise financière et régulation monétaire, la découverte,

4 éme édition, Paris, France, 2005, P: 07.

* أزمة عملة: تسمى بمجموعة من المرادفات أيضا وهي أزمة النقد الأجنبي أو أزمة ميزان المدفوعات أو أزمة أسعار الصرف.

الفرع الأول: تعريف الأزمات المصرفية

وفي ما يلي نقدم مجموعة من التعاريف التي قدمها مختلف المفكرين:

1- التعريف الأول: الأزمة المصرفية أو الذعر المالي* و تأخذ شكلان أزمة سيولة وأزمة إئتمان.

✚ أزمة سيولة: تحدث عندما يفاجئ البنك بزيادة كبيرة في طلب سحب الودائع، ولقيامه بإقراضها أو تشغيلها فإنه لا يستجيب لطلبات المودعين، وإذا امتدت الأزمة إلى بنوك أخرى فتصبح أزمة مصرفية.

✚ أزمة إئتمان: فتحدث عندما يتوفر لدى المصرف الودائع لكنه يرفض منح القروض خوفا من عدم القدرة على الوفاء بطلبات السحب المفاجئة فيترتب على ذلك أزمة في الإقراض.

2- التعريف الثاني: تعرف بأنها الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إعسار مالي^٤ بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي لضخ أموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام البنكي.¹

3- تعريف آخر: تعرف الأزمة المصرفية بأنها فقدان ثقة المودعين بالمصارف، وقيام الشركات والمتعاملين مع المصارف بسحب إيداعاتهم ويشير الإقتصادي "براون" إلى أن أزمة المصارف هي أزمة سيولة والتي تنشأ نتيجة اضطرابات في النظام المصرفي ويؤكد في تحليله على أن أسباب الأزمة التي تصيب مجمل إقتصاد دولة ما هي في الأصل أزمات مصرفية، حيث أن الإنسحاب المفاجئ للأموال أو السيولة من دولة ما سيؤدي بها إلى أزمة مالية شاملة.

الفرع الثاني: أسباب الأزمات المصرفية

إهتم الباحثين والصارفة بالأسباب المحدثة للأزمات المصرفية في الغالب تعود إلى عدة عوامل يمكن شرحها كما يلي:

1- عمليات التحرير المالي: تحدث عن عمليات التحرير المالي تدفق رؤوس أموال كبيرة إلى داخل البلد، مما يدفع قيام البنوك المحلية بتوسع مفرط وسريع في منح القروض دون التأكد من الملاءة المالية

*الذعر المالي: وتتصف الأزمات البنكية بالذعر المالي ذلك لأنها قد يحدث شلل للمنظومة المصرفية برمتها يؤدي إلى زرع ذعر بين أوساط المودعين الذين يقومون في هذه الحالة بسلوك موحد وهو سحب ودائعهم سالكين في ذلك سلوك القطيع.

^٤العسر المالي: هو عدم قدرة البنوك على الوفاء بطلبات المودعين في سحب ودائعهم.

¹العبد صوفان و أحمد غربي، مؤشرات نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية، مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2016، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص66.

للمقترضين، وهذا ينجم عنه زيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها عند هذه البنوك المانحة لهذه القروض، وفي هذه الحالة يحدث تراجع إسمي في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الإرتكازية وهذا ما يحدث عنه موجة تراجع وخروج التدفقات المالية نحو الخارج.

2- ضعف أطر الرقابة والإشراف: هذا الضعف الحكومي في تفعيل الرقابة والإشراف يترتب عليه شكوك حول إلتزاماتها وقدرتها على القيام بالإصلاحات اللازمة لمواجهة الأزمات.

3- غياب الشفافية والإفصاح، واستفحال الفساد والتلاعب بالبيانات والقوائم المالية: هذا الأمر يخلق بيئة عدم الإستقرار في المؤسسة ولا يعبر عن الوضعة الحقيقية التي تمر بها ولا لأدائها، ضف إلى ذلك وجود خلل في التطبيق السليم والمناسب للسياسة النقدية والمالية، وهذا يحيد المؤسسة عن دورها من خلية أساسية في بناء النسيج الإقتصادي إلى مصدر أساسي للإضطراب.¹

المطلب الثاني: مؤشرات التنبؤ بالأزمات المصرفية

هناك مجموعة من المؤشرات ندرج أهمها كما يلي:

الفرع الأول: نجد المؤشر CAMELS^أ

الذي يكشف عن حقيقة الوضع المالي للمصرف، وهو وسيلة من بين الوسائل الرقابية التي تكشف عن الوضع الحقيقي للبنك عن طريق التفتيش الميداني، كما نشير هنا أنه عندما وضع هذا المعيار كان بإسم **CAMEL** يحتوي على خمسة بنود، وبعدها تم إضافة له البند السادس الحساسية لمخاطر السوق.

ويتكون من:

1- C/ Capital كفاية رأس المال لحماية أموال المودعين وتغطية المخاطر؛

2- A/ Asset Quality جودة الأصول؛

3- M/ Management الإدارة ومستوى كفاءتها؛

¹ غزالي عماد، أزمات النظام المالي العالمي: أسبابها وتكليفها الاقتصادية مع إشارة خاصة للأزمة المالية العالمية لعام 2008، المجلة

الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014، جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر، ص39.

^أ تقوم هيئة تأمين الودائع الفديرية بأمريكا بتقييم البنوك و فقا لنظام مالي موحد يشمل ست فئات يرمز لها بالرمز **CAMELS** وهو عبارة عن مؤشر يكشف حقيقة الوضع المالي لأي بنك ، عن طريقة يتم ترتيب البنوك بمنح درجة لكل مكون ثم إجراء الترتيب تنازليا.

4- E/ Earnings الربحية ومدى مساهمتها في نمو البنك وزيادة رأس المال؛

5- L/ Liquidity السيولة ومدى كفايتها للإلتزامات الحالية والمستقبلية؛

6- S/ Sensitivity to market risk الحساسية لمخاطر السوق.¹

الغرض من استخدام معيار **CAMELS** هو الكشف عن الوضعية الحقيقية المتعلقة بأداء المصرف محل المعاينة إذا كان يمر بحالة تعثر أم لا في وقت مبكر ومحاولة تعزيزها، وإظهار الجوانب الإيجابية في أدائها بغية التوصل إلى السلامة في القطاع المصرفي.

ويتم التصنيف وفق هذا المعيار لأداء البنك بتصنيف رقمي من (1 إلى 6) وذلك بمنح كل بند رقم ونجد عدد البنود المذكورة في هذا المعيار ستة بنود أي علامة 6 وكلما حصل البنك على علامة دني 1 يكون أدائه الأفضل وإذا حصل على علامة مرتفعة 6 يكون أدائه سيئ، ونشرح ذلك بالتفصيل أي البنك الذي يحصل على علامة (1 أو 2) فهي سليمة من معظم النواحي والبنوك التي تحصل على علامة متوسطة (3 أو 4) فلديها بعض نقاط الضعف وتتطلب تصحيحها أم البنوك التي تحصل على علامة مرتفعة (5 أو 6) فهي لديها مشاكل جادة ويتطلب علاجها بسرعة.²

الفرع الثاني: مؤشرات صندوق النقد الدولي FMI للتنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية

كما يستخدم خبراء صندوق النقد الدولي FMI مجموعة من المؤشرات للتنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية ونجد:

1- مؤشرات الحيلة المتعلقة بالإقتصاد الكلي: وهي تضم كل ما تعلق بالنمو الإقتصادي، ميزان المدفوعات، التضخم، أسعار الفائدة والصرف، تطور الإقراض وسعر الأصول.

2- مؤشرات الحيلة الجزئية: وهي خاصة بالنوعية المصرفية وتضم كفاية رأس المال، جودة الأصول، مؤشرات المؤسسة المقرضة، السيولة، الحساسية لخطر السوق.

3- مؤشرات خاصة بالسوق: أسعار الأدوات المالية، مؤشرات على العوائد المفرطة و تصنيف الإئتمان

¹ بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب أحمد، مرجع سابق، ص 67.

² ريم عمري، مرجع سابق، ص 51.

4- مؤشرات المؤسسة المقترضة: (نسبة الدين إلى حقوق الملكية، ربحية الشركات، مديونية القطاع العالي) وتظم سلامة الإدارة، الإيرادات والربحية.¹

و تعتبر النسب المالية التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي، أداة لقياس الصلابة في البنوك، تعتمد عليها الإدارة في تحليل المركز المالي وربحية البنك وأهمها ما تعلق بالربحية والسيولة والأمان ونسبة رأس المال، ونعرضها في قائمة تتضمن 24 مؤشرا كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 03: مؤشرات المالية المعتمدة من صندوق النقد الدولي (FMI) لقياس الصلابة المالية

مؤشرات حقوق المساهمين	
1- رأس المال الأساسي/الأصول المرجحة بالمخاطر	6- المخاطر العامة المصرفية/ الأموال الخاصة
2-الأموال الخاصة القاعدية/ الأصول المرجحة بالمخاطر	7- صافي العملات الأجنبية / الأموال الخاصة القاعدية
3-الأموال الخاصة/ مجموع الأصول	8- صافي الأصول والمشتقات المالية / الأموال الخاصة
4-مخصصات القروض المتعثرة/ الأموال الخاصة القاعدية	9- الأصول في شكل مشتقات مالية/ الأموال الخاصة
مؤشرات تتعلق بالأصول	
10- الأصول السائلة / إجمالي الأصول	15-الديون العقارية/ مجموع الديون
11- الأصول السائلة/ الديون طويلة الأجل	16-التوزيع القطاعي للديون/ مجموع الديون
12- عوائد الأصول (إيرادات صافية/ متوسط ق الأصول)	17-الديون العقارية التجارية/ مجموع الديون
13-الودائع/ القروض(عدا المتداولة في السوق بين البنوك)	18-التوزيع القطاعي للديون / مجموع الديون
14- القروض المتعثرة / مجموع القروض	19-الديون المقومة بالعملة الأجنبية/ مجموع الديون
	20-الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية/ مجموع الديون
الإحتفاظ الأساسي	
21- هامش الفائدة/ الناتج البنكي الإجمالي	23-الأعباء الخاصة /أعباء باستثناء الفوائد
22- أعباء باستثناء الفوائد/ الناتج البنكي الإجمالي	24- إيرادات الناتجة عن الخدمات / مجموع الإيرادات

المصدر: عباس بوهريرة وعبد اللطيف مصيطفى، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2017، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 111.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص: 73-74.

الفرع الثالث: مؤشر ألتمان "z-score" لقياس السلامة المالية في المصارف

قدم ألتمان سنة 1968 ما يعرف بتحليل التمايز لبناء نموذج لنتبأ بفشل وإفلاس الشركات، حيث قام بإختيار 22 نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للمنشآت في السنة الأولى قبل الفشل والإفلاس، وكانت هذه النسب تتعلق بكل من السيولة والنشاط والربحية ومدى إعتماذ الشركة على القروض، ويمكن استخدام هذا النموذج على المصارف للتنبؤ بالتعثر المالي، وقياس السلامة المصرفية وإحتمال حدوث عسر مالي مصرفي، يزداد هذا المؤشر مع ارتفاع مستويات الربحية ورأس المال، بينما ينخفض عند وجود عدم استقرار في العوائد، والذي يتجلى من خلال ارتفاع قيمة الانحراف المعياري للعائد على الأصول. وبشكل عام كلما كانت قيمة المؤشر أعلى، دل ذلك على قوة الأداء المالي واستقرار العائدات و أن المصرف محل الدراسة بعيد عن إحتتمالات الفشل المالي، وتعطي علاقة هذا المؤشر بالشكل التالي:

$$z\text{-score}=(ROA+(E/A)/\text{Var}ROA$$

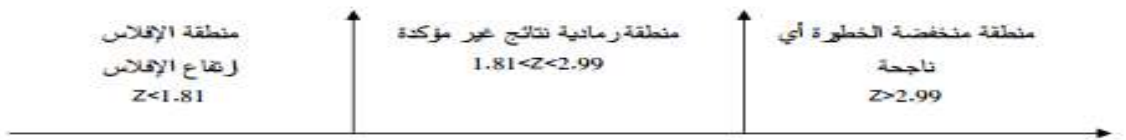
حيث:

Var(ROA) يمثل الإنحراف المعياري للعائد على الأصول

ROA معدل العائد اعلى لأصول = النتيجة الصافية السنوية /إجمالي الأصول

E/A معدل كفاية رأس المال= الأصول الخاصة القاعدية الصافية /إجمالي الأصول، ويعني به كذلك (نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول)

وتكون درجات التقييم وفق المجال التالي:



المجال الأول: z أقل من 1,81 المصرف في منطقة خطورة عالية.

المجال الثاني: z ما بين 1,81 و 2,99 المصرف في منطقة متوسطة ولا يمكن الحكم عليه.

الخطورة المجال الثالث: z أكبر من 2,99 المصرف في منطقة ضعيفة من الخطورة.¹

¹تلي فريدة، استخدام النموذج الكمي SCORE-Z لقياس الاستقرار والسلامة المالية -دراسة تطبيقية حول مصرف دبي الإسلامي من الفترة (2011-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، ديسمبر 2017، جامعة العربي بن المهدي أم البواقي، الجزائر، ص222.

المطلب الثالث: المخاطر المصرفية

طبيعة النشاط المصرفي تتطلب تحقيق عائد وهذا العائد مرتبط بالمخاطرة^٤، أي أن البنك يتحمل المخاطر من أجل الحصول على عائد مناسب، وعموما تتعرض البنوك لعدة أنواع من المخاطر تشمل المخاطر الائتمانية، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر تقلبات أسعار الصرف، مخاطر التشغيل، مخاطر التضخم ومخاطر السيولة والخطر النظامي، ومن بين هذه المخاطر توجد أنواع لا يمكن التحكم فيها بسهولة هي مخاطر السوق، ومخاطر تقلبات أسعار الصرف، ومخاطر التضخم.

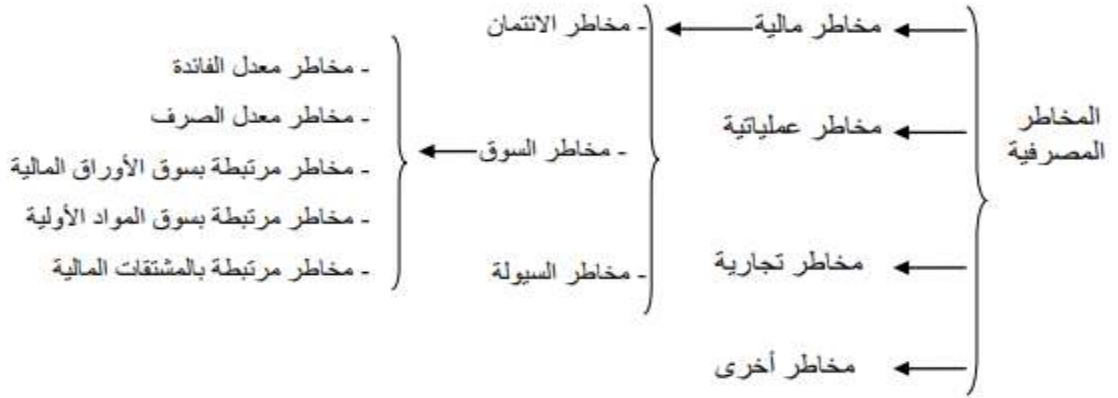
- ✓ **مخاطر الائتمان:** تتعلق بعدم قدرة المقترضين في رد المبلغ المقترض والفوائد المترتبة.
 - ✓ **مخاطر السيولة:** يقع البنك في عجز في السيولة أو عدم توفرها وبالتالي لا يستطيع أن يسدد للعملاء ويتعاطم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض، أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقد.
 - ✓ **مخاطر التشغيل:** تتعلق بالعمليات اليومية التي يقوم بها البنك وهي المخاطر الناجمة عن ضعف الأشخاص أو حدوث ظروف خارجية مثل السرقات التي يقوم بها الموظفون أو العملاء.
 - ✓ **مخاطر أسعار الفائدة:** عدم استقرار أسعار الفائدة كالقيمة السوقية لحقوق الملكية ومحفظة المصرف.
- ويمكن تغطية هذه المخاطر عن طريق الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية* تعد المخاطر المصرفية من المفاهيم المتعددة الأبعاد، وقد اختلفت تصنيفاتها باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى النشاط المصرفي، وكذلك تبعا لاختلاف الجهات التنظيمية والباحثين، فهناك من يصنف المخاطر وفق طبيعتها إلى مخاطر ائتمانية، ومخاطر سوقية، ومخاطر سيولة، ومخاطر تشغيلية، بينما يتجه آخرون إلى تصنيفها بحسب مصدرها إلى مخاطر داخلية ترتبط بضعف الإدارة أو قصور نظم الرقابة، ومخاطر خارجية ناتجة عن تقلبات البيئة الاقتصادية والمالية.^١
- و نذكر تصنيفات للمخاطر البنكية وفق الشكل الموالي:

^٤ **الخطر أو المخاطرة:** هو احتمال تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو/و تذبذبات العائد المتوقع على استثمار معين.

* **الضمانات الحقيقية:** نجد الرهن العقاري، الرهن الحيازي للمحل التجاري والأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز. أما **الضمانات الشخصية** تتمثل في الكفالة، الضمان الإحتياطي، والتأمين على القرض..لمزيد من الشرح أنظر بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 70.

^١ بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب أمحمد، مرجع سابق، ص ص: 71-74.

الشكل رقم 06: تصنيف المخاطر الائتمانية



المصدر: عبدالقادر خليل، مطبوعة بيداغوجية مادة الإقتصاد البنكي، الفصل الرابع: إدارة المخاطر. البنكية، جامعة يحي فارس المدية، 2022/2021، ص 50.

المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل ومتطلبات تطبيقها

جاءت مقررات بازل أو ما يعرف بمعايير بازل نتيجة جهود خبراء البنوك في الوقاية من الخسائر الكبيرة لرأس المال، التي منيت بها الكثير من البنوك، وحاولوا إيجاد معايير لقياس كفاية رأس المال، وفي هذا المبحث سنحاول عرض موجز لكل ما يتعلق بمقررات بازل التي صدرت، كيف تكونت لجنة بازل ومهامها وأهدافها بالإضافة إلى أهم شيء وهو فحوى مقررات بازل الأربعة التي صدرت لحد عام 2025.

المطلب الأول: لمحة عن لجنة بازل

تعرف أيضا بإسم "لجنة بال للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية": تكونت نتيجة جهود القائمين على الفكر الرأس المالي للحد من الأزمات المتكررة، ظهرت عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية^٤ (Bank for International Settlements) في ظل تعثر العديد من البنوك الأمريكية والأوروبية نتيجة زيادة الديون المشكوك في تحصيلها من الدول النامية، وإشتداد المنافسة ما بين البنوك نتيجة إنخفاض رؤوس الأموال التي بحوزتها مثل البنك الأمريكي "فرنكلين" و الألماني "هيبستات" وهي

^٤ بنك التسويات الدولية رمزه المختصر (BIS)، والإسم الكامل باللغة الأجنبية: Bank for International Settlements، تأسس في 1930/05/17، وهو أقدم هيئة مالية.

ممثلة من عشرة دول*، وتقع أمانتها في سويسرا مقر بنك التسويات الدولي، وتم رئاستها من طرف أول رئيس إشتغل محافظا لبنك بريطانيا وهو "كوك" خبير بريطاني ومنه جاءت التسمية (بال، بازل، كوك) و حظيت كفاية رأس المال في البنوك بأهمية كبيرة منذ تقريرها الموحد الذي قدمته في جويلية 1988 بعد العمل لعدة سنوات، وهو إجباري لكل بنك أراد التعامل وفقا لشروط ومتطلبات رأس المال.

أولاً: المهام الأساسية للجنة بازل

- ❖ تعزيز إستقرار النظام المالي؛
- ❖ وضع معايير مقبولة في مجال الرقابة الإحترازية للبنوك؛
- ❖ تعزيز التعاون الدولي في مجال الرقابة الإحترازية للبنوك؛
- ❖ نشر وتعزيز أفضل الممارسات في مجال الرقابة البنكية.¹

ثانياً: أهداف لجنة بازل

- ❖ ضبط المنافسة بين البنوك بإزالة فروقات الرقابة الوطنية على رأس المال كمصدر أساسي للمنافسة غير الشريفة؛
- ❖ تطوير أساليب الرقابة الفنية على أعمال المصارف وتحديد الحد الأدنى لكفاية رأس مال المصارف لضمان استقرارها المالي؛
- ❖ المساهمة في تقوية استقرار النظام البنكي العالمي؛
- ❖ تيسير عملية تبادل المعلومات المرتبطة بإجراءات وأساليب الرقابة المصرفية.²

المطلب الثاني: مقررات بازل 1 وبازل 2

أقرت لجنة بازل للرقابة المصرفية عدة توصيات هامة لتنظيم العمل المصرفي بغية تحقيق الاستقرار المصرفي سنعرض أهم ما جاء في مقررات بازل الأولى ثم ننتقل لعرض مقررات بازل الثانية.

*تشكلت لجنة بازل من البنوك المركزية لعشرة دول هي: بلجيكا، إيطاليا، ألمانيا، لكسمبورغ، اسبانيا، هولندا، السويد، سويسرا، إنجلترا، أمريكا.

¹ عبد القادر خليل، مطبوعة بيداغوجية، الفصل الخامس: مقررات لجنة بازل (1،2،3)، جامعة يحي فارس المدية، 2022/2021، ص: 58-59.

² عمار عريس و مجدوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس 2017، جامعة بشار، الجزائر، ص 100.

الفرع الأول: مقررات بازل 1

البنوك كيانات مالية تستقبل وتحمي الودائع من أطراف أخرى وتقوم بإقراضها لتحقيق أرباح، لذا يمكن اعتبار الوظيفة الأساسية للبنوك ذات شقين، قبول الودائع بأنواعها، وتقديم القروض بأنواعها فهي تقرض وتقترض وبالتالي حدوث إفسار في استرجاع القروض التي منحها واردة، لذا تحتاج المؤسسات المالية إلى أن تحتفظ بجزء من رأس مالها جانباً، ليكون درعها الواقى من الخسائر غير المتوقعة.

السؤال الذي يطرح هنا: كيف يمكن تحديد الجزء الكافي من رأس المال لهذا الغرض؟ وكيف للمؤسسات المالية أن تطمئن إلى كفاية رأسمال بما يجعلها تجابه الصدمات المالية دون تعرضها للسقوط؟

ومن هنا جاءت المساعي بفكرة يتعين على المؤسسات المالية رصد وفهم المخاطر على نحو مستمر وتحديد الحد الأدنى من رأس المال الخاص اللازم لمجابهتها للمخاطر وحمايتها من السقوط.¹

أولاً: مفهوم إتفاقية بازل 1

إتفاقية بازل الأولى هي إتفاقية بين السلطات البنوك المركزية، والبنوك المركزية هي أعضاء في بنك التسويات الدولية، في جويلية 1988 تم إصدار أولى مقررات بازل لكفاية رأس المال، حيث ركزت بالكامل على مخاطر الائتمان وعدم تشجيع المؤسسات المالية على تقبل العديد من المخاطر.²

وقد تم تحديد نسبة 8% كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في المصارف وتشير هذه النسبة على البنك عندما يقترض 100 وحدة نقدية يجب أن يحتض ب 8 وحدات كإحتياط.³

ثانياً: أهداف إتفاقية بازل 1

- ❖ المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي؛
- ❖ تهيئة مناخ المنافسة المتكافئة بين المصارف من حيث إزالة فروقات رأس المال المصرفي، وهذا ما أوضحته في مقدمة تقريرها بمنح الوضع الجديد إطار من العدالة والتناسق في مجال التطبيق بين الدول لتحقيق المنافسة المتكافئة بين المصارف الدولية المختلفة؛

¹ فريد حبيب ليان، مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطور، إتحاد شركات الاستثمار، تاريخ الإطلاع 20 جويلية 2024، متاح على الرابط: <https://www.unioninvest.org>، جويلية 2019، ص 12.

² عمار عريس و مجدوب بحوصي، مرجع سابق، ص 100.

³ ساسي نور الدين و جبوري محمد، مرجع سابق، ص 31.

❖ إعادة النظر في نظام الرقابة الإشرافية، لإعتماد مبدأ الرقابة المجمعة على كافة الوحدات المصرفية العالمية وتنظيم نشاطها.¹

ثالثا: الجوانب الأساسية لإتفاقية بازل 1

وبيتلخص إطار عمل المقررات الأولى للجنة بازل في الخطوات التالية:

1- الخطوة الأولى: تحديد مخاطر الأصول.

وقد صنف الأصول في أربع فئات، حيث تخصص لكل منها وزن معين من المخاطرة كما يلي:

الجدول رقم 4: فئات تصنيف الأصول مقارنة مع وزن المخاطرة

الوزن المخاطرة	الرمز	الفئة
0%	A	القروض المقدمة لجهات سيادية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وبنوكها المركزية.
20%	B	القروض المقدمة إلى بنوك ومؤسسات أخرى في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
50%	C	أي قرض يستند إلى رهن لعقار سكني
100%	D	أي قروض أخرى

المصدر: فريد حبيب ليان، مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطور، إتحاد شركات الاستثمار، تاريخ الإطلاع 20 جويلية 2024، متاح على الرابط: <https://www.unioninvest.org>، جولية 2019، ص 14.

2- الخطوة الثانية: تحديد الأصول المرجحة بالمخاطر Risk Weighted Assets (RWA)

$$(D * 100\%) + (C * 50\%) + (B * 20\%) + (A * 0\%) = RWA$$

3- الخطوة الثالثة: تحديد أدنى نسبة مطلوبة لكفاية رأس المال.

يرمز لها بالرمز CAR إختصار للتسمية باللغة الأجنبية Capital Adequacy Ratio (8%)

¹ خروبي وهيبه و علاش أحمد، دور الرقابة المصرفية في تعزيز السلامة المصرفية لمصارف الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل، مجلة "الأبحاث الإقتصادية"، العدد 12، جوان 2015، جوان 2015، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 71.

رأس المال المطلوب = الأصول المرجحة بالمخاطر * نسبة كفاية رأس المال

$$\text{رأس المال المطلوب} = \text{CAR} * \text{RWA} = \text{RWA} * 8\%$$

على أن يتكون رأس المال المطلوب بنسبة 4% على الأقل من رأس المال الأساسي Tier 1

علما أن رأس المال الأساسي Tier 1 = حقوق المساهمين + الأصول التي يتم الإفصاح عنها.

أما الباقي فيكون من رأس المال المساند Tier 2 = الإحتياطيات غير المفصح عنها + الديون الثانوية

وبالتالي: $(\text{Tier1} + \text{Tier2}) / \text{RWA} \geq 8\%$ = إجمالي رأس المال المطلوب.¹

$$8\% \geq \frac{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}}{(\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند})} =$$

4- تعريف رأس المال الأساسي ورأس المال المساند:

أ- رأس المال الأساسي (Core Capital): يطلق عليه إسم " الشريحة الأولى لرأس المال" وهو يشمل رأس المال الأساسي 50% على الأقل من رأس مال المصرف، كما لا يقل رأس المال الأساسي عن 4% من إجمالي الأصول المرجحة لأوزان مخاطرها ويتكون من:

- رأس المال المدفوع: مكون من رأس مال حقوق المساهمين الدائمة (أسهم عادية مصدرة ومدفوعة بالكامل وتكون غير محدودة، وأسهم ممتازة فلا تتجاوز 25% من الأسهم العادية)

- الأرباح المحتجزة و الإحتياطيات المعلنة: (تشقق من صافي الربح بعد دفع الضريبة وتوزيع الأرباح).

- حقوق الأقلية للمصرف: في رؤوس أموال الشركات التابعة والموحدة ميزانياتها مع ميزانية المصرف.²

ب- رأس المال المساند Supplementary Capital وهو يمثل الشريحة الثانية ويشمل:

- جميع الأنواع الأخرى لرأس المال مثل المكاسب المحققة من الأصول المستثمرة؛

- القروض طويلة الأمد التي تفوق مدتها عن خمس سنوات وهي تعتبر ديون من الدرجة الثانية؛

- الإحتياطيات غير المفصح عنها (مخصصات إضافية لتغطية الفائض من خسائر القروض والإجارات)

¹ فريد حبيب لبنان، مرجع سابق، ص14.

² عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص60.

وتشترط لجنة بازل أن لا تزيد هذه الشريحة عن 100% من الشريحة الأولى أي رأس المال الأساسي.¹

رابعاً: إيجابيات ونقائص مقررات بازل الأولى

1- الإيجابيات: تتميز بازل الأولى ببساطتها حيث تصنف الأصول إلى أربع فئات ويتم ترجيحها بالمخاطر ومن ثم تحديد متطلبات رأس المال حسب المعادلة التي سبق وأن ذكرناها، ويساعد تطبيق المعيار في تقليل المخاطرة بالنسبة لأصول البنك.

2- النقائص: يقتصر التركيز على مخاطر الائتمان فقط، دون تناول المخاطر الأخرى مثل مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وكذلك تجاهل المخاطر المرتبطة بالتوريق "Securitization"، ولم يتم التفريق في هذه المقررات بين المؤسسات عالية الجودة الائتمانية وتلك متدنية الجودة، ففي نفس الحالتين يكون وزن المخاطر 100% مما قد يؤدي ببعض البنوك إلى تفضيل الاستثمار في المؤسسات منخفضة الجودة عملاً على تحسين العائد على حقوق المساهمين، حيث تعتمد تلك المؤسسات إلى تعويض المستثمر عن مخاطر انخفاض جودتها الائتمانية بإرتفاع العائد على الاستثمار فيها.²

الفرع الثاني: مقررات بازل 2

رغم الإيجابيات التي جاءت بها بازل الأولى فإن تطبيقها صاحبه العديد من النقائص الأمر الذي أحدث ضرورة لتطويرها لتستجيب للتحولات العالمية وهو الأمر الذي حدث فعلاً على مراحل من سنة 1999 إلى غاية 2006، حيث قامت بإصدار إطار جديد لها تضمن بعض المقترحات سنة 1999، وفي 26/أفريل/2004 صدرت الوثيقة النهائية لبازل الثانية، ليبدأ العمل بها في بداية 2007 بعنوان "التقارب الدولي في قياس رأس المال ومعايير رأس المال - إطار معدل"

أولاً: أهداف مقررات بازل 2

✚ الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي؛

✚ دعم المساواة التنافسية؛

✚ تكوين أداة شاملة للتعامل مع المخاطر؛

¹ خروبي وهيبية و علاش أحمد، مرجع سابق، ص 71.

² فريد حبيب ليان، مرجع سابق، ص 16.

التركيز على المصارف النشطة عالمياً وأن تتناسب مبادئها مختلف المصارف.¹

ثانياً: الدعائم الأساسية لإتفاقية بازل الثانية

✓ الدعامة الأولى: إدارة المخاطر الائتمانية، والتشغيلية، مخاطر السوق.

من خلال تحديد معدل كفاية رأس المال وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}} \leq 8\%$$

تعتبر هذه الدعامة ملزمة في هذه الإتفاقية أما باقي الدعائم فهي للاستشراف فقط.

✓ الدعامة الثانية: الرقابة على البنوك.

يقصد بها الكيفية التي يقيم بها البنك إحتياجاته من رأس المال مقارنة بالمخاطر.

✓ الدعامة الثالثة: إنضباط السوق.

ويتطلب ذلك شفافية والإفصاح عن المعلومات والبيانات التي تشمل: تركيبة رأس المال، المخاطر وتقييمها، حجم الديون المتعثرة، الضمانات الممنوحة، أساليب تقليل المخاطر، وحتمية الإفصاح عن المعلومات بشكل سداسي على الأقل، وتشكل هذه المراجعة على الإلمام بدرجة المخاطر، تقييم متين لكفاية رأس المال، تقييم شامل للمخاطر، ومراجعة الأنظمة الرقابية.²

وفي الشكل الموالي نقدم الركائز الأساسية لمقررات بازل 2 كما يلي:

¹ عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 65.

² بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب أحمد، مرجع سابق، ص ص: 56-57.

الشكل رقم 07: الركائز الأساسية لإتفاقية بازل 2



المصدر: عمار عريس و مجذوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس 2017، جامعة بشار، الجزائر، ص 105.

جدول رقم 05: مقارنة مابين إتفاقية بازل 1 وإتفاقية بازل 2

البيان	بازل 1	بازل 2
الركائز	الحد الأدنى المطلوب لرأس المال	1. الحد الأدنى من متطلبات رأس المال 2. الدور الرقابي والمراجعة 3. إنضباط السوق والإفصاح
نوع المخاطرة	المخاطر الائتمانية	مخاطر: الائتمان، التشغيل، السوق
مكونات رأس المال	مكون من طبقتين	مكون من ثلاث طبقات
قياس مخاطر الائتمان	من خلال أوزان محددة من طرف لجنة بازل	نجد ثلاثة أساليب: الأسلوب المعياري والأسلوب الداخلي المتقدم والأسلوب الداخلي الأساسي
الأوزان الترجيحية %	0، 10، 20، 50، 100	0، 10، 20، 50، 100، 150
تاريخ التطبيق	سنة 1988	تم تطبيقها بعد سنة 2007

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على عبد القادر خليل، مطبوعة بيداغوجية، الفصل الخامس:

مقررات لجنة بازل (1،2،3)، جامعة يحي فارس المدية، 2021/2022، ص68.

المطلب الثالث: إتفاقية بازل 3

بسبب أزمة الرهون العقارية سنة 2008 التي شهدتها العالم، والتي كانت البنوك والمؤسسات المالية المتسببة فيها، قامت لجنة بازل بدراسة بازل 2 وتحديد مواطن الضعف بهدف تعديلها وبالفعل صدرت بازل الثالثة سنة 2010، وتم تطبيقها بتدرج ابتداء من 2013 إلى غاية 2019، وأكدت على إدارة المخاطر والإمتثال للمتطلبات الرقابية، مع التأكيد على أهمية التحكم المؤسسي و تقوية هذه المتطلبات.¹

أولاً: أهداف إتفاقية بازل 3

✚ تطبيق الحوكمة و تحسين إدارة المخاطر؛

✚ تعزيز الشفافية والإفصاح عن المصارف؛

✚ تحسين قدرة المصارف على استيعاب الخسائر /مواجهة الصدمات.²

ثانياً: السمات الرئيسية لإتفاقية "بازل 3

جاءت هذه الإتفاقية بمجموعة من الإجابيات ماتعلق بالبند التالية:

1- تحسين جودة ومثانة قاعدة رأس المال: لتقوية البنوك على التصدي للصدمات وإمتصاص الخسائر، من خلال مكونات رأس المال و هامش حماية للمحافظة على رأس المال، نشرح ذلك كما يلي:

1-1 مكونات رأس المال حسب متطلبات بازل3:

أ- رأس المال الأساسي Tier1: تم تعديل نسب مكوناته حيث تم زيادة نسبة الأسهم العادية في رأس المال التنظيمي بحد أدنى 4.5% من الأصول المرجحة وذلك ابتداء من سنة 2013 بدلا 2% المقررة في بازل 2، كما تم رفع نسبة رأس المال الأساسي Tier1 في تشكيل رأس المال التنظيمي 6% بدلا من 4% المعتمدة في بازل الأولى وبازل الثانية.³

¹أميرة بن مخلوف، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي" دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر، السنة الجامعية: 2015-2016، ص75.

²خروبي وهبية و علاش أحمد، مرجع سابق، ص 73.

³ Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Le groupe des gouverneurs de banque centrale et des responsables du contrôle bancaire relève les exigences internationales de fonds propres, banque des règlements internationaux, Suisse, Bâle, 12 septembre 2010, P: 02.

ب- رأس المال التكميلي Tier2: يهدف إلى الحد من أثر المخاطر عبر زيادة رأس المال المرجح بالمخاطر من 8% إلى 10.5% اعتباراً من شهر جانفي 2019.

1-2 هامش حماية رأس المال: تلزم البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من رأس المال الممتاز، المكوّن من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها، بما لا يقل عن 4.5% من أصولها المرجحة بالمخاطر، جاءت هذه النسبة بزيادة قدرها 2% مقارنة بما كان في بازل 2، اعتباراً من بداية سنة 2015، ويهدف ذلك إلى تمكين البنوك من التحوط والحفاظ على رأس المال في الفترات العادية، بحيث يكون متاحاً لمواجهة الخسائر المحتملة خلال الأزمات، وتبلغ نسبة هذا الهامش 2.5%، وأن حدث وتآكلت هذه النسبة عند حدوث خسائر للبنك فلن تطبق عليه عقوبات وعليه أن يقوم بتقليص الأرباح الموزعة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 06: المعايير المتعلقة بالمحافظة على رأس المال

نسبة الاسهم العادية	النسبة الدنيا لهامش المحافظة على الاموال الخاصة كنسبة من الارباح
4,5% الى 5,125%	100%
اكبر من 5,125% الى 5,75%	80%
اكبر من 5,75% الى 6,375%	60%
اكبر من 6,375% الى 7,0%	40%
اكبر من 7,0%	0%

المصدر: طرشي محمد و بوفليح نبيل، الرقابة المصرفية وسبل تطويرها وتعزيزها في ظل إنتشار الأزمات المالية-حالة الجزائر، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 02، جوان 2017، جامعة البويرة، الجزائر ص94.

1-3 هامش الحماية من التقلبات الدورية: تكوين رأس مال عازل للصدمات بنسبة 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، بما يتوافق مع الوضع الإقتصادي المتعافي، مع إمكانية خفض هذه النسبة إلى الصفر في حالات الدورات الإقتصادية غير المواتية من أجل مواجهة تقلبات الدورات الإقتصادية.¹

¹ حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الإحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، السنة الجامعية 2015-2016، ص 59.

جدول رقم 07: مقارنة بازل 2 وبازل 3 من حيث متطلبات رأس المال وهامش الحماية من التقلبات الدورية

هامش حماية من التقلبات الدورية	متطلبات رأس المال (كسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)						
	الأسهم العادية		رأس المال الأساسي (T1)		رأس المال الإجمالي		رأس المال الأساسي
	النسبة الدنيا	النسبة الإضافية Volant de conservation	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة
II بازل	%2			%4		%8	
III بازل	%4.5	2.5		%6	%7	10.5 %	من 0% إلى 2,5%

Source :Jaime Caruana; Bâle III : vers un système financier plus sûr; 3eme Conférence bancaire internationale Santander Madrid, le 15 septembre 2010, p 08. à partir du site d'internet:www.bis.org/speeches/sp100921_fr.pdf, consulter le:18-09-2024

2- التوصيات بالإحتفاظ بسيولة إحترازية: إدراج نسبتي تتعلق بالسيولة من أجل تمكين المصارف من مجابهة صعوبات السيولة العابرة ذات أهمية لعمل النظام المالي وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية:

- نسبة تغطية السيولة LCR وتعلق بالمدى القصير وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة والتي يحتفظ بها المصرف إلى 30 يوما من التدفقات النقدية لديه وتهدف إلى جعل المصرف يلبي إحتياجاته من السيولة ذاتيا في حالة أزمة طارئة.

- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR تتعلق بالمدى المتوسط والطويل لقياس السيولة الهيكلية والهدف منها أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة، و يتم قياسها على أساس الخصائص الواسعة للإستقرار النسبي لمصادر تمويل المؤسسة، بما في ذلك الاستحقاق التعاقد للإلتزاماتها والإختلافات في ميل أنواع مختلفة من مقدمي التمويل نحو سحب تمويلهم.

3- إدخال نسبة الرافعة المالية كأداة مكمل لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر: إضافة معيار جديد هو الرافعة المالية Leverage Ratio¹ وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية

¹ مفتاح صالح، ورجال فاطمة، تأثير مقررات بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي أيام من 09-10 سبتمبر 2013، إسطنبول، تركيا، ص10.

دون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى و يلزم أن لا تقل عن نسبة 3%.

$$Leverage Ratio = \frac{Tier 1 capital}{Total exposure}$$

4- إعادة النظر في دور وكالات التقييم الائتماني: كان لها دور كبير في تعميق الأزمة المالية العالمية، فقد قامت لجنة بازل من خلال التعديلات الجديدة بسن مجموعة من التوصيات أهمها:

- ❖ ضمان استقلالية وكالات التقييم، وإعادة النظر في تقييم المنتجات المهيكلية؛
- ❖ التقليل من استعمالات وأهمية وكالات التقييم على المدى الطويل، وحث البنوك على إمتلاك مناهج تمكنها من تقدير خطر القرض سواء كان لديها تقييم من طرف الوكالات الخاصة أم لا.¹

5- الميزة الأساسية لبازل3: إقرار الشفافية وإدارة السيولة أو الحوكمة الرشيدة للبنوك التقليدية ورفع رأس مالها خشية وقوع أزمات مستقبلية ومن السلبيات هو عدم تلائم إدارة السيولة مع المصارف الإسلامية.²

جدول رقم 08: مقارنة بين الإتفاقيات الثلاثة للجنة بازل

المؤشر	إتفاقية بازل 1	إتفاقية بازل 2	إتفاقية بازل 3
مكونات الأموال الخاصة	شريحة 1 + شريحة 2	شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3	شريحة 1 + شريحة 2
الحد الأدنى لحقوق الملكية	2%	2%	4%
الحد الأدنى للشريحة الأولى لرأس المال	4,5%	4,5%	6%
معدل الملاءة	8%	8%	10,5%
إحتياطي التحوط	-	-	2,5%
إحتياطي التحوط من التقلبات الإقتصادية	-	-	2,5% - 0%
تغطية المخاطر	مخاطر الائتمان	مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية	مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية + مخاطر السيولة + مخاطر نظامية

المصدر: نورة إيمان، مقررات لجنة بازل، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة 02، السنة الجامعية 2022-2023، ص 25.

¹طرشي محمد و بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص95.

²بريش عبد القادر و زهير غرابية، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الإقتصاد والمالية، العدد 01، جانفي 2015، جامعة حسنية بن بوعلي شلف، الجزائر، ص114.

المطلب الرابع: مقررات بازل 4

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية في جانفي 2016 بنشر معيار رأس المال المنقح لمخاطر السوق بعد أزمة القروض منقوصة الضمان Sub-prime Crisis في 2008 ومن المقرر أن يبدأ سريان هذا المعيار المنقح في 1 جانفي 2022 جنبا إلى جنب مع بداية تنفيذ ما يطلق عليه بمقررات "بازل 4"¹

الفرع الأول: العناصر الرئيسية للإطار المنقح لمخاطر السوق وتشمل ما يلي:

1- الحدود المعدلة:

- ❖ تعزيز الصلاحيات الإشرافية ومتطلبات عرض التقارير؛
- ❖ إرشادات إضافية حول عناصر سجل الأصول المتداولة؛
- ❖ الحد من اللجوء إلى المراجعة من خلال وضع قيود على حركة سجل المصرفي.

2- أسلوب النماذج الداخلية المعدلة : يتضمن هذا الأسلوب النقاط التالية:

- تقدير المخاطر على نحو متسق ودقيق: ضمن أسلوب النماذج الداخلية المعدلة، يتم استبدال كل من القيمة المعرضة للمخاطر (VaR)، والقيمة المعرضة للمخاطر للإجتهد بقياس العجز المتوقع⁴ Expected Shortfall- ES
 - إدخال المزيد من التفاصيل في الموافقة على النماذج الداخلية لحساب المخاطر: ويسهل ذلك للسلطة الرقابية إتخاذ قرارات صائبة وتفصيلية بشأن النماذج الداخلية على مستوى البنك ككل.
 - وضع قيود على آثار التحوط وتنويع المحفظة: Hedging and Portfolio Diversification
 - تطبيق قيود على عمليات نقل المخاطر الداخلية المتعلقة بحقوق الملكية ومخاطر أسعار الفائدة
- بين السجل المصرفي وسجل التداول.

3- الأسلوب القياسي المعدل Standardized Approach

تم إدخال تحسينات على كل من أسلوب النماذج الداخلية والنماذج القياسية بهدف تحقيق مقاربة أفضل بينهما، ويضم الأسلوب القياسي المعدل العناصر التالية:²

¹ تأتي الضاوية و خالدي رشيدة، ملاءمة معايير لجنة بازل للأنظمة المصرفية للدول النامية دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2021، جامعة برج بوعريج، الجزائر، ص209.

² توضيح العجز المتوقع: القيمة المعرضة للمخاطر تقدم حد أعلى وحد أدنى للخسائر، أما العجز المتوقع فيقدم المتوسط للخسائر في محفظة الأوراق المالية خلال نفس الفترة الزمنية التي تحسب خلالها القيمة المعرضة للمخاطر ويسمى أيضا متوسط القيمة المعرضة للمخاطر.

² فريد حبيب ليان، مرجع سابق، ص ص: 36-38.

- الطريقة القائمة على الحساسية إتجاه مخاطر "دلتا delta" و"فيغا vega" ومخاطر الإنحناء Curvature وهي تمثل أهم عنصر في الأسلوب القياسي المنقح لحساب مخاطر السوق*
- توحيد أعباء مخاطر التخلف عن السداد: حيث تم معايرة هذه الأعباء على نحو يحقق المقاربة بينهما وبين أعباء المخاطر المماثلة في كل من سجل البنك وسجل التداول.
- إضافة المخاطر المتبقية Residual Risk: وهي أي مخاطر أخرى تتجاوز ماتكشف عنه الطريقة القائمة على الحساسية إتجاه مخاطر دلتا ومخاطر فيغا ومخاطر الإنحناء أو مخاطر التخلف عن السداد، وقد تضمن الأسلوب القياسي المعدل معالجة رأس المال المعرض لهذه المخاطر المتبقية والمترتبة غالبا عن أدوات مالية أكثر تقدما وتعقيدا مما يمكن أن تكشف عنه الطريقتين السابقتين.
- النتائج التجريبية للتأثير الكمي للتطبيق: استنادا إلى البيانات المقدمة من البنوك إعتبارا من نهاية جوان 2015 فإنه من المرجح أن يؤدي معيار رأس المال المعدل لمخاطر السوق إلى زيادة تقريبية بنسبة 22 % في إجمالي متطلبات رأس المال لمخاطر السوق (بما في ذلك التوريق وغير التوريق) مقارنة بالإطار الحالي المعمول به لمخاطر السوق.¹

الفرع الثاني: مميزات مقررات بازل 4

بغية زيادة كفاءة الأطر الرقابية لرأس المال نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من الإصلاحات المقترحة للإطار التنظيمي لمقررات الثالثة لبازل، بغية تحقيق الاتساق وتسهيل المقارنة بين طرق حساب كفاية رأس المال للمؤسسات البنكية، في إطار ما أصبح يعرف بـ "بازل 4".*

- ❖ تحسين حساب الأصول المرجحة بالمخاطر وزيادة قدرة رأس المال البنكي على مواجهة المخاطر؛
- ❖ تعزيز معايير للحد الأدنى عالميا للتعامل مع الأزمات والحد منها بزيادة متطلبات رأس المال للبنك؛
- ❖ تعديل أسلوب إحتساب معدل الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بغض النظر عن نوع الخطر؛²

*تفسير مخاطر دلتا، وفيغا ومخاطر الإنحناء: دلتا هي القياسات الرئيسية للمخاطر التي يستخدمها المتداولون في الخيارات حيث تقيس الدرجة التي يتعرض لها الخيار للتحركات الضئيلة في سعر الأصل القائم عليه الخيار، أما فيغا هي مقياس حساسية سعر الخيار للتقلب في سعر الأصل القائم عليه الخيار، وخيار الإنحناء يعرف بأنه أسوأ سيناريوهات الإجهاد حيث يتحرك عامل المخاطرة بمقدار وزن المخاطرة نفسها.¹ فريد حبيب ليان، مرجع سابق، ص ص: 36-38.

* يدخل هذا الإطار الرقابي المعدل حيز التنفيذ: ابتداء من 1 جانفي 2022 بالنسبة للتعديلات المذكورة، بالإضافة الى إطار العمل المنقح لمخاطر السوق الذي تم نشره في عام 2016، الاستثناء الوحيد في تاريخ التنفيذ الكامل هو الحد الأدنى لنتيجة الحساب البالغ 72.5% والذي سيتم تطبيق هذا الإلتزام به تدريجيا من 50% في عام 2022. ثم زيادة سنوية قدرها 5% حتى يصل 72.5% عام 2027.

²نورة إيمان، مقررات لجنة بازل، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 02 – علي لونيبي، السنة الدراسية 2022-2023، ص 26.

- ❖ **زيادة الشفافية وتقارير مفصلة عن المخاطر:** جمع البيانات من طرف البنوك عن الأطراف المقابلة وإعداد التقارير بشكل موحد و شامل ومفصل عن المخاطر في ظل النهج الموحد الحالي يتم معاقبة البنوك بشدة في حالة عدم وجود معلومات عن الأطراف المقابلة؛
- ❖ **الحد من المخاطر الناتجة عن الإقتصاد الرقمي في المصارف.**

مثال: تحصل الشركة غير المصنفة على وزن مخاطر بنسبة 100% في ظل الإطار المقترح فإن الشركة التي ليس لديها معلومات البيانات المالية المطلوبة ستحصل على وزن مخاطر بنسبة 300% .

- **تغيير أدوار وكالات التصنيف الائتماني:** لن تكون التصنيفات الائتمانية الخارجية جزءاً أساسياً من احتساب أوزان المخاطر بدلاً من درجات التصنيف الائتماني للأغراض التنظيمية، ستكون التصنيفات الخارجية جزءاً من التقييمات الإقتصادية حيث سيتم استخدامها لإختيار العملاء والتسعير قد يشير هذا إلى أن البنوك بحاجة إلى زيادة تطوير القدرات الداخلية فيما يتعلق بالتصنيف الائتماني.¹

-**الحد الأدنى للنتائج Output Floor:** إبطال العمل بالحد الأدنى لإتفاقية بازل الأولى، حيث تحسب الأصول المرجحة بالمخاطر على أساس إختيار النسبة الأعلى بين الأساليب المعتمدة من جهة و72.5% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر باستخدام الأسلوب القياسي فقط، ويشمل الأسلوب القياسي مخاطر الائتمان وإطار تعديل التقييم الائتماني والتوريق ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، ويطلب كذلك من جميع البنوك الإفصاح عن الأصول المرجحة بالمخاطر ونسب رأس المال الخاصة بها على أساس مراعات الحد الأدنى لنتيجة الحساب Output Floor.

الفرع الثالث: الأركان الأساسية لمقررات بازل الرابعة

تتضمن مجموعة من الأركان نعرضها كما يلي:

- 1- أسلوب الحساب القائم على التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان:** إلغاء خيار استخدام أسلوب التقييم الداخلي المتقدم لفئات الأصول التي لا يمكن استخدامها في نماذج محكمة وشديدة التحفظ وتنطبق على:

¹ نسمة صابر محمود محمد، **مقومات تطوير النظام المحاسبي المصرفي في ضوء متطلبات بازل4**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 24، العدد 04، أكتوبر 2023، جامعة بور سعيد، مصر، ص 102-105، رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg/>

✓ المؤسسات الكبرى و متوسطة الحجم التي تتجاوز إيراداتها 500 مليون يورو وكذلك البنوك والمؤسسات المالية الأخرى: يوصى باستخدام أساليب الحساب القائمة على التقييم الداخلي الأساسي أو أسلوب الحساب القياسي فقط في هذه الحالة.

✓ الأسهم: يطبق عليها أسلوب الحساب القياسي فقط.

✓ الإقراض المتخصص: يمكن تطبيق أسلوب التقييم الداخلي المتقدم، كما يفرض حد أدنى للمدخلات على أسلوب التقييم الداخلي المتقدم أو الأساسي وفق الضوابط التالي:

* **التخلف عن السداد:** يحسم من 5 إلى 10 نقاط على أساس ما يتم إقراره من القروض المقدمة للأفراد.

* **الخسارة المترتبة على التخلف عن السداد** من 25% إلى 50% للديون غير المكفولة بضمانات اعتمادا على سمات القروض، و 0% إلى 15% للقروض المكفولة بضمان اعتمادا على سمات القرض.

* **إجمالي المبلغ المعرض للمخاطرة في إطار أسلوب الحساب القياسي تحسب على النحو التالي:**

$$= \text{مجموع الائتمان في الميزانية العمومية} + (50\% \text{ من الائتمان ضمن البنود خارج الميزانية العمومية} \times \text{عامل تحويل الائتمان (Credit Conversion Factor)})$$

2- **إطار تعديل التقييم الائتماني:** تلغي اللوائح أساليب الحساب المبنية على النماذج الداخلية، وتوصي بتطبيق الحساب باستخدام الأسلوب القياسي (Standardized) أو الأساسي (Basic).

3- **المخاطر التشغيلية:** أوصت اللوائح بإبطال العمل بجميع الأساليب الحالية وتطلب الاعتماد على أسلوب موحد وحساسا للمخاطر محسوب باستخدام مزيج من دخل البنك وخسائره التاريخية.

4- **نسبة الرفع المالي:** إدخال عامل موزون للبنوك العالمية ذات الأهمية النظامية Global Systemically Important Banks- G-SIB، ويجب تغطية هذا المعدل من رأس المال الأساسي Tier1، بما يعادل 50% من المتطلبات المرجحة بالمخاطر، وذلك لإمتصاص الخسارة الكبيرة المحتملة لدى هذه البنوك.¹

¹فريد حبيب ليان، مرجع سابق، ص 43

5- الأسلوب القياسي لمخاطر الائتمان Standardized Approach for Credit Risk :

تهدف اللوائح إلى تحسين دقة وحساسية الحسابات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية نجد مثلاً المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتم على حسب المخاطر 85% باقي الحسابات وفق الجدول التالي:

جدول رقم 09: يمثل تحسين دقة وحساسية الحسابات المتعلقة بأوزان المخاطر الائتمانية

البيان		أوزان المخاطر
		إلى التصنيف الخارجي
		في حالة السلطات الرقابية لاتسمح بالتصنيفات
البنوك حسب المخاطر	يتراوح 20% و 50%	بين 20% و 150%
السندات المكفولة بضمان	بين 10% و 100%	
المؤسسات وتمويل المشاريع في حالة أوزان ترجيحية	بين 10% و 100%	بين 65% و 100%
تصنيف أوزان المخاطر حسب فئات أخرى		
التمويل في مرحلة المشروع حسب طبيعة الخطر	مرحلة ما قبل المشروع 130%	مرحلة التشغيل 100%
القروض السكنية للأفراد حسب الحالة	الإعتماد على التدفقات المالية من العقار من بين 30% و 105%	في حالة عدم الإعتماد على التدفقات المالية من العقار 20% و 70%
القرض العقاري التجاري	يتحدد بمعدل قيمة القرض إلى قيمة العقار يتراوح بين 60% / 150%	
القروض الثانوية وحقوق الملكية	يتحدد وزن المخاطر على أساس نوع الدين يكون بين 100% و 400%	
الإلتزامات خارج الميزانية العامة	القابلة للإلغاء بدون قيد معامل تحويل إئتماني إيجابي 10%	يطبق عليها نسبة 20% و 100% حسب نوع الإلتزام

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المرجع فريد حبيب ليان، مقررات كفاية رأس المال بين

النشأة والتطور، إتحاد شركات الاستثمار، تاريخ الإطلاع 20 جويلية 2024، متاح على الرابط:

<https://www.unioninvest.org>، جويلية 2019، ص ص: 41-43.

التعليق: إن الهدف من هذه اللوائح هو تحسين دقة وحساسية الحسابات المتعلقة بأوزان المخاطر الائتمانية حسب نوعين الأول يتعلق بأوزان المخاطر و ينقسم إلى التصنيف الخارجي و في حالة لاتسمح السلطات الرقابية بالتصنيفات و النوع الثاني يصنف إلى فئات أخرى والنسب موضحة في الجدول.

المبحث الثالث: أهم الأزمات المالية والحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة

هناك العديد من الأزمات مست إقتصاديات مختلف الدول بالرغم من تعدد مصادرها مسببة خسائر كبيرة لها سنحاول التطرق لمجموعة منها في هذا المبحث:

المطلب الأول: الأزمة المالية المكسيكية و الأزمة المالية الآسيوية

نعرض أولا الأزمة المكسيكية ثم الأزمة الآسيوية.

الفرع الأول: الأزمة المالية المكسيكية سنة 1994

كان الإقتصاد المكسيكي يتمتع بأداء جيد بسبب الإصلاحات الهيكلية التي أدخلتها السلطات الهادفة لخفض معدل التضخم، وتقليص دور الحكومة في الإقتصاد ووضع قواعد لسياسة الخصوصية، حيث قامت بتحرير التجارة الخارجية وتقييد الدين الخارجي وفرض قيود على الاستثمار الأجنبي وملكية الأجانب، مع فتح الكثير من القطاعات الرئيسية أمام القطاع الخاص تشمل الزراعة والنقل والاتصالات، و ربط عملة المكسيك البيزو بعلاقة ثابتة مع الدولار الأمريكي 1بيزو=1 دولار ساعد هذا الأمر على تدفق كثيف لرأس المال إلى داخل المكسيك وخاصة في الفترة ما بين 1980 و 1993.

أولاً: أسباب الأزمة المالية المكسيكية: بسبب تزايد مخاوف المستثمرين الأجانب بشأن الاستقرار في هذا البلد بشكل أدى إلى تآكل ثقتهم في الجانب الإقتصادي والجانب المالي، وجدت الحكومة صعوبة في الحفاظ على توازن سعر صرف البيزو أمام الدولار مما دفعها إلى ترك تحديد السعر للسوق، وهو ما أدى إلى زيادة الضغوط على العملة المحلية بسبب إرتفاع التضخم بمعدل سنوي يزيد عن 60% وإنخفاض سعر صرف البيزو بنسبة 50% مقارنة بالشركاء المكسيكين عاملا في تعميق عجز الحساب الجاري للمكسيك نظرا للأثار السلبية على القدرة التنافسية الخارجية للعملة الوطنية بسبب خروج الأموال من المكسيك، هذا في مارس 1995 وبذلك انفجرت الأزمة، بسبب ضعف البنوك حد من رفع معدلات الفائدة من أجل خروج الأموال بسبب مديونيتها بالدولار الذي زاد من تفاقم الأزمة.¹

¹البعل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017، ص 16.

ثانيا: الحلول المقدمة لعلاج الأزمة المالية المكسيكية

من أجل دعم العملة قامت السلطات المكسيكية في 20 ديسمبر 1994 بتخفيض قيمة العملة إلى 15% مما زاد من منسوب خروج رؤوس الأموال الأمر الذي زاد من عمق الأزمة.

قامت السلطات النقدية المكسيكية بإجراءات لتهدئة المخاوف لكن لم تكفي، وتسببت في تراجع الإحتياطيات الرسمية من 29 مليار \$ إلى 6 مليار \$ في أيام قليلة فقط، ونتيجة لخروج رؤوس الأموال تدهورت القيمة الخارجية للبيزو حيث تراجع في أيام معدودة من 3.4 الى 7.4 بيزو لواحد دولار حوالي 50%¹، وبعدها تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية وقدمت 35 مليار دولار لدعم المكسيك، إضافة إلى ضمانات قروض بقيمة 20 مليار دولار في إطار برنامج تثبيت سعر الصرف، كما شملت المساعدات دعما من صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، وكذلك مساعدات من دول صديقة مثل كندا، البرازيل والأرجنتين من أجل مواجهة هذه الأزمة خوفا من حدوث أزمة مؤسسية.²

الفرع الثاني: الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997

بعد أزمة المكسيك فوجئ العالم بالأزمة المالية في جوان سنة 1997 التي تعرضت لها دول جنوب وشرق آسيا^{*}، وكانت بالأمس القريب تعتبر معجزة حيث تميز الإقتصاد الآسيوي قبل الأزمة بمعدل النمو بلغ 9% لتسع سنوات ومعدلات تضخم منخفضة هذا الأمر ساهم في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل هذه البلاد ومع حدوث الأزمة التي تعرضت لها كل من: كوريا الجنوبية، ماليزيا، أندونيسيا، تايلندا، الفلبين بشكل كبير، ثم إنتقلت هذه الأزمة إلى اليابان وأستراليا وأمريكا والدول الأوروبية.³

أولاً: أسباب الأزمة المالية الآسيوية

القروض البنكية لعبت دورا جوهريا في هذه الأزمة فقد غيرت من وجهة التدفقات الرأسمالية نحو البنوك التجارية الآسيوية، حيث إنتقلت من 55.5 مليار دولار كتدفق وافد عام 1996 إلى 21 مليار دولار كتدفق رأس مالي نحو الخارج سنة 1997؛

¹ الطاهر لطش، مرجع سابق، ص ص: 297-298.

² لبعل فطيمة، مرجع سابق، ص 16.

^{*} دول جنوب شرق آسيا المعنية بهذه الأزمة تتمثل في تايلند، كوريا الجنوبية، ماليزيا، اندونيسيا، الصين، الفلبين، هونجكونج، سنغافورة، اليابان.
³ أسماء درودر ونسرين بن زواي، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العملة المالية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، أيام 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2009، ص 8.

- ✚ تدهور ميزان المدفوعات بسبب حرية حركة رأس المال والدور الذي لعبته في إندلاع الأزمة وتفاقمها؛
- ✚ ضعف في الشفافية وفي المنافسة المفتوحة بسبب إشراف غير ملائم على النظام المالي؛
- ✚ ضعف الفعالية الوظيفية للنظام المالي نتج أساسا عن القروض المباشرة للحكومة.

ثانيا: حيثيات الأزمة المالية الآسيوية

لقد عمل تدفق رأس المال إلى داخل إقتصاديات هذه البلدان التي كان يطلق عليها النمر الآسيوية، والذي كان جزء كبير منه في شكل ديون قصيرة الأجل للبنوك المحلية والمؤسسات على تشكيل وفرة مالية في البورصة والعقار خاصة في تايلندا، وتمحورت الأزمة حول الإنخفاض الحاد في سعر الصرف نتيجة عمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في سوق الأسهم، وقد اضطرت السلطات النقدية إلى رفع أسعار الفائدة لوقف تحويلات رؤوس الأموال من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار الأمريكي، ومحاولة تشجيع المستثمرين سواء داخل البلاد أو خارجها على تحويل مبالغ من الدولار الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية.

ومع إرتفاع أسعار الفائدة إلى 200% مما كان عليه سابقا في بعض أسواق هذه الدول أدى إلى تآكل الثقة لدى المستثمرين الأجانب بشكل خاص، وبدأ يتجه المستثمرون إلى الانسحاب عن الاستثمار في الأوراق المالية و التخلص منها لإيداع قيمتها في البنوك للاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة، ونتيجة لهذا الإجراء زاد العرض من الأوراق المالية وفي البورصة الآسيوية مع نقص كبير في طلبات الشراء مما أدى إلى إنخفاض أسعار الأوراق الأسهم بمستويات غير مسبوقة تراوحت ما بين 25% و 50% من الأسعار الأصلية¹، وقد أدى ذلك إلى إنباع هؤلاء المستثمرين مسارا ضاغطا على عملة تايلندا (الباهت، BAHT) التي كانت مرتبطة بالدولار ونتج عن ذلك خروج كثيف لرأس المال بسبب عجز في الميزان المدفوعات.

وعلى إثر ذلك قامت تايلندا بتخفيض عملتها مضطرة في 1997 وتعويمها بعد ما استنفذت الإحتياطات جزءا كبيرا منها كانت بداية الأزمة الآسيوية التي إنتقلت عداها إلى بقية دول المنطقة التي يتشابه معها هيكلها الإقتصادي مثل ماليزيا في 8 جوبلية والفلبين 11 من نفس الشهر قامت كل منهم

¹ عبد الله خبابة و فائزة لعراق، الأزمات المالية و المصرفية ، السمات و الخصائص المشتركة دراسة تحليلية ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، فيفري 2013، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص: 71-72.

بتعويم عملتهما وكذلك أندونيسا وسعت من هوامش تقلبات عملتها من 6% إلى 12% وهي الخطوات التي تتبعها تدهور كبير في سعر الصرف عملات هذه الدول والدول الأخرى في المنطقة، ونتج عن الأزمة عدة آثار تمثلت في ما يلي:

- ✓ تغيير وجهة تدفق رأس المال من رأس مال وافد يقدر بمبلغ 93 مليار دولار سنة 1996 إلى رأس مال خارج وصل إلى 12 مليار دولار سنة 1997 لمدة سنة فقط للدول الخمس مجتمعة؛
- ✓ أهمية الدين المالي للقطاع الخاص في معظم الدول التي مستها الأزمة فقد كان الدين الخارجي قصير الأجل أقل من سنة للمؤسسات المحلية في كوريا بلغ مايفوق 100 مليار دولار رقم كبير جدا مايعادل 10 مرات إحتياطات الصرف الرسمية لهذا البلد، وفي تايلاندا 70 مليار دولار، وفي أندونيسيا 56 مليار دولار، ماليزيا 25 مليار دولار؛
- ✓ شكلت الإقتراضات الخارجية قصيرة الأجل بين البنوك والشركات المالية جزءا كبيرا من تدفق رأس المال إلى هذا البلد، حيث تزايد الطلب على القروض الخارجية بسبب وجود فوارق واسعة ما بين معدلات الفائدة في السوق الوطنية للقروض ومعدلات الفائدة في السوق الخارجية.¹

ثالثا: الحلول المقدمة لعلاج الأزمة المالية الآسيوية

إضطرت صندوق النقد الدولي للتدخل بتوفير مليارات الدولارات لهذه الدول في أوساط المخاوف المتزايدة لخطورة هذه الأزمة على الإقتصاد العالمي.²

المطلب الثاني: أزمة الرهون العقارية أوت 2007

تعتبر أزمة الرهون العقارية التي إندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2007 من بين أعظم الأزمات وأخطرها على الإقتصاد العالمي، وكان لتوفر السيولة في ظل ضعف الرقابة الدور الكبير في إشعال فتيل الأزمة،³ وسنحاول معرفة الأسباب التي كانت وراء حدوث هذه الأزمة وكذلك تداعياتها وتحولها إلى مجالات أخرى من أزمة رهون عقارية إلى أزمة بنكية أمريكية ثم إلى أزمة بنكية دولية، ثم أزمة مالية دولية شاملة، ومعرفة الحلول المقترحة لحل هذه الأزمة.

¹ الطاهر لطش، مرجع سابق، ص ص: 299-302.

² أسماء دردور ونسرين بن زواي، مرجع سابق، ص 8.

³ بوقصبة سليمة، الأزمة المالية العالمية والإقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البلدة، الجزائر، السنة الجامعية: 2009-2010، ص 9.

أولاً: بداية أزمة الرهون العقارية

ظهرت أزمة الرهون العقارية ذات المخاطر العالية نتيجة نمو حجم ديون السوبرايم (Sub-prime) وهي ديون الرهن العقاري التي منحت للأسر الأمريكية المعرضة لخطر عدم التسديد.¹

و تمنح هذه القروض للعائلات للحصول على سكنات شخصية و تفرض علاوة خطر على طالبي هذه القروض، وتميزت هذه العلاوة بعلاقة عكسية مع دخل طالب القرض للسكن بحيث:

- ❖ إذا كان دخل العائلة مرتفع تفرض عليها علاوة على الخطر ضعيفة لقدرتها على السداد وإذا دخل العائلة ضعيف تفرض عليها علاوة على الخطر مرتفعة وهذا للتخوف من عدم قدرتها على السداد؛
- ❖ ونشير إلى أن هذه معدلات الفائدة المرتبطة بهذه القروض الرهنية هي معدلات متغيرة ترتبط بالمعدل الأساسي للبنك الفيدرالي الأمريكي وتتضمن علاوة استثنائية لتغطية خطر عدم القدرة على السداد؛
- ❖ وبما أن هذه القروض تمنح على أساس معدلات فائدة منخفضة فقد تنامت وزاد الطلب عليها من طرف العائلات الفقيرة وأصبحت تمثل 25% من مجموع القروض الرهنية الممنوحة في أمريكا.

ثانياً: تحول أزمة القروض الرهنية إلى أزمة بنكية أمريكية

تعود جذور الأزمة إلى سنة 2000 بسبب أزمة "دوت كوم" المتعلقة بشركات الأنترنت حينها قام البنك الفيدرالي الأمريكي من تغيير معدله الأساسي بشكل تدريجي من 6.5% إلى 3.5% خلال شهور قليلة لإرتفاع السيولة في السوق وتشجيع الإنفاق وبعد هجمات التي حدثت في 11 سبتمبر حدث تخفيض نسبة الفائدة مرة أخرى بسبب المشاكل الاقتصادية وصل إلى 1% في جولية 2003 واستمر لمدة عام.

أدت هذه النسبة المنخفضة جداً لمعدل الفائدة لتوفير سيولة هائلة في السوق، مما دفع البنوك التجارية للإقراض واستغلال فرصة إرتفاع أسعار العقارات من خلال تقديم قروض ميسرة (تميزت هذه العقارات بمعدلات فائدة منخفضة مما زاد الطلب عليها وبالتالي إرتفاع أسعارها هذا الأمر أدى إلى تعاظم الثروة لدى هذه الأسر مالكة هذه العقارات) ولأجل التخلص من مخاطر هذه القروض، قامت المصارف بإنشاء سند مالي دخله المستقبلي من هذه الديون وبيع لصناديق الاستثمار بسعر منخفض² وقامت هذه

¹ Patrick ARTUS et autres, La crise des subprimes, rapport pour le conseil d'analyse économique, la documentation française, Paris, France, 2008, P: 05.

² الطاهر لطش، مرجع سابق، ص ص: 309-310.

الصناديق ببيع هذه السندات خاصة بعد تقييم هيئات المخاطر هذه السندات كسندات مضمونة وهذا فتح الشهية للبنوك والصناديق العالمية للاستثمار فيها.¹

ومع مطلع سنة 2006 تشبعت السوق العقارية وقل الطلب على العقار هذا تسبب في إرتفاع أسعار الفائدة إلى مستوى 5.25% قد نتج عن هذا التغيير إرتفاع معدلات الفائدة في السوق العقارية أدى إلى إنخفاض أسعار العقارات (وجود علاقة عكسية مابين معدلات الفائدة وأسعار العقارات) وهكذا بدأت الأسعار في الإنخفاض، وسبب هاذين العاملين (إرتفاع أسعار الفائدة، إنخفاض أسعار العقارات) حدث زيادة في الأقساط ووجدت العائلات أصحاب الدخول المنخفضة صعوبة في تسدّد الأقساط وأحجموا عن السداد، ومع إنخفاض أسعار العقارات إلى أقل من قيمته أصبحت القيمة الحقيقية للمساكن أقل من مبالغ القروض التي منحت للحيازة عليها، ويعني ذلك أنه حتى ولو قامت البنوك ببيع هذه العقارات فلن تستطيع تغطية خسائرها وخاصة بعد زيادة عرض العقارات مما أدى إلى إنهيار تام لأسعارها، وأعلنت 70 شركة إفلاسها أو عرضت للبيع من بينها شركة " كونتري فاينانشال" و شركة "مورتجيج أنفستمنت" و "هوم دييو".²

ثالثا: تحول أزمة القروض الرهنية الأمريكية إلى أزمة بنكية دولية

إن إنتقال هذه الأزمات إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية كان بسببين أو ظاهرتين وهما:

- ❖ حرية حركة رأس المال؛
- ❖ ظاهرة التوريق: قامت مؤسسات مالية مختصة بشراء هذه القروض الرهنية وإصدار سندات مقابلها وهذه القروض كانت تحتوي على نوعين من المخاطرة (عالية، وضعيفة) وهذا دون علم المستثمرين الذين كونوا محافظهم دون التفرقة مابين هذه القروض.

وانفجرت الأزمة عندما قامت وكالات التتقيط في إعلان تخفيض التتقيط لحوالي 399 ورقة مالية بالنسبة للوكالة الأولى و 612 للوكالة الثانية، والمستثمرون الذين يقومون بشراء هذه السندات هم في الغالب البنوك، وصناديق الاستثمار، والمستثمرين المؤسسين الذين جمعوا في محافظهم سندات ذات

¹ ابلع فطيمة، مرجع سابق، ص ص: 23-24.

² وهزة محمد، زروقي رفيق، الأزمة المالية العالمية و اثرها على الاقتصاديات العربية، مداخلة ضمن الملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 3.

مخاطر عالية وبسبب تراجع التنقيط على الأوراق المالية من طرف الوكالات راودهم الشك وتفاقم الأمر إلى أن وصل إلى أزمة سيولة خانقة في الأسواق النقدية بين البنوك على المستوى الدولي.

رابعاً: تحول أزمة القروض الرهنية إلى أزمة مالية دولية شاملة

استمرت تداعيات الأزمة بدون توقف صعدت إلى الصدارة بنوك صغيرة ونزلت أو هوت بنوك رائدة وعلاقة إلى الأسفل مثل بنك "Lehman Brothers" (ليمان براذر) وذلك في 15 سبتمبر 2008، ليشكل شرارة إنطلاق أزمة مالية دولية شاملة.¹

خامساً: الحلول المقدمة لمعالجة أزمة الرهون العقارية وتداعياتها

شرعت السلطات الأمريكية في إتخاذ القرارات الصعبة بشأن معالجة الأزمة في البداية سبق الإحتياطي الفيدرالي تدخلات الحكومة الأمريكية معلنا عن فتح تسبيقات للبنوك الأمريكية قصد ضمان ملائمتها في جانفي 2008، وأقبل على تخفيض معدل فائدته بثلاثة أرباع حيث وصل إلى حدود 3.5% في 22 جانفي 2008.

وأهم تدخل عند إنطلاق الأزمة هو "مخطط بولسون" الذي خصص 700 مليار دولار لشراء "الديون الموبوءة" وإبعادها على محافظ البنوك حتى لا تنتشر عدواها، لكن بعد مدة ثلاث أشهر إتضح أن ضخ هذا المبلغ لم يكن كافياً لإخراج البنوك من الوضع الذي وصلت إليه، ولهذا تم تخصيص مبالغ إضافية قدرت ب 2000 مليار دولار لتوقيف إنهيار المنظومة البنكية، وأدى في نهاية المطاف إلى التدخل في رؤوس أموال البنوك بمبالغ وصلت إلى 400 مليار دولار بين سبتمبر 2008 ومارس 2009 ولقد مست الأصول الموبوءة موازنات البنوك بشكل كبير مما كرس أزمة الثقة في النظام البنكي.²

¹ الطاهر لطش، مرجع سابق، ص ص: 311-313

² نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج " دراسة لأزمة الرهن العقاري في أمريكا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية: 2012-2013، ص 200.

المطلب الثالث: الأزمة الأمريكية أزمة بنك "سيليكون فالي" 2023

إنهيار بنك وادي السيلكون (Silicon Valley Bank) ويختصر الاسم باللغة الأجنبية إلى (SVB) قراءة في الأسباب والتداعيات العالمية.

أولاً: لمحة عن بنك "سيليكون فالي"

بنك وادي السيلكون أو ما يسمى "سيليكون فالي" مقره في سانتا كلارا بولاية كاليفورنيا، يعد هذا البنك أحد البنوك الرئيسية التي تقدم قروضا للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، وكان له علاقات قوية مع مؤسسات رأس المال الاستثماري، و في سنة 2021 قام البنك بشراء هذا البنك سندات الخزنة الأمريكية طويلة الأجل مستفيدا من الزيادة الكبيرة في الودائع، حيث استثمر الجزء الأكبر من هذه الودائع في تلك السندات بهدف تحقيق عائد أعلى مقارنة بالسندات قصيرة الأمد، ومع نهاية سنة 2022 احتل هذا المصرف الرتبة السادسة عشر ضمن أكبر البنوك الأمريكية بإجمالي أصول بلغت نحو 209 مليار دولار ، في حين تجاوزت قيمة ودائعه 175.4 مليار دولار .

ثانياً: بداية أزمة بنك سيليكون فالي

بسبب إرتفاع معدلات التضخم في الفترة 2021-2023 قام الفيدرالي الأمريكي برفع كبير لمعدلات الفائدة تعرض البنك لخسارة كبيرة عقب إنخفاض قيمة السندات طويلة الأجل، فالأزمة الحالية إندلعت جراء إرتفاع أسعار الفائدة على مستوى العالم، إذ اضطرت البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة، لتهدة النشاط التجاري، ومن ثمّ كبح التضخم، و هذا الأمر يلقي بظلاله على قطاع الشركات الناشئة، إذ يؤدي إلى تقليل التمويل، وتقبيد الإنفاق الاستهلاكي، نظرا لكونه أحد البنوك الرئيسية التي تقرض الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا في أمريكا وخارجها، حاز مصرف «سيليكون فالي» على ودائع كبيرة من عملائه أثناء جائحة كورونا وبعدها، ليقدم بعد ذلك على استثمار هذه الأموال في السندات الحكومية، لكنّه تكبّد خسائر دفترية بعد إرتفاع أسعار الفائدة، ممّا دفع عُملاء البنك إلى سحب ودائعهم.¹

¹ مروان سالم العلي، إنهيار بنك وادي السيليكون قراءة في الأسباب والتداعيات العالمية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، مقال منشور على شبكة الأنترنت 2023، تاريخ الاطلاع: 21 سبتمبر 2024، متاح على الرابط: <https://www.bayancenter.org/2023/04/9598/>، ص 3-4.

ثالثا: تداعيات أزمة بنك سيليكون فالي

عقب انخفاض قيمة السندات طويلة الأجل مع ارتفاع أسعار الفائدة تعرض البنك لخسائر وصفت بالكبيرة تجاوزت 15 مليار دولار للأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، و فقدان القيمة السوقية لكثير من أصول البنك المرتبطة بالرهن العقاري مما أدى إلى عرقلة الأحوال المالية في قطاع الشركات الناشئة، وعلى وقع هذه التطورات، شرع زبائن البنك ولا سيما شركات التكنولوجيا الناشئة، في سحب ودائعهم في ضوء إحتياجات السوق للحصول على التمويل، مما دفع البنك على بيع السندات لتعويض خسائره لتغطية عمليات السحب من الزبائن الهائلة، إذ أعلن في تاريخ 8 مارس 2008 عن بيع استثمارات بقيمة 21 مليار دولار أمريكي وأقترض 15 مليار دولار، إضافة إلى عزمه تنفيذ عملية بيع طارئة لأسهمه لمجموع 2.25 مليار دولار، وقد أدى هذا الإعلان إلى قيام العملاء بسحب ودائع بلغت نحو 42 مليار دولار أمريكي في اليوم الموالي متكبدا خسائر تقدر بحوالي 1.8 مليار دولار، وبدأت الأزمة عقب إعلان السلطات الأمريكية يوم الجمعة صباحا من 10 مارس 2023 إغلاق مصرف "سيليكون فالي" بسبب العسر المالي الذي واجهه، وأصدرت إدارة الحماية المالية والإبتكار في كاليفورنيا حجزا على البنك وترك أصوله لمؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية وحاولت المؤسسة تغطية الودائع المؤمن عليها وغير المؤمن عليها بأرباح خاصة، إذ يوجد حوالي 89% من 172 مليار دولار من إلتزامات الودائع تجاوزت الصقف الأعلى المؤمن عليه من مؤسسة التأمين الفيدرالية، وفي نفس اليوم 10 مارس 2023 إنهار بنك واد السيليكون بعدما سحب المودعون أرصدتهم مما تسبب في أكبر فشل مصرفي منذ الأزمة المالية العالمية 2008 لم تصل خسائر أزمة بنك واد السيليكون إلى نفس التداعيات والخسائر التي سجلتها أزمة الرهون العقارية حيث سجلت هذه الأخيرة تأثر 500 بنك وخسائر بلغت 10 تريليون دولار وأدت إلى ركود إقتصادي استمر إلى سنة 2015.

رابعا: الحلول المقدمة لعلاج أزمة بنك سيليكون فالي: تعهدت السلطات الأمريكية باتخاذ خطوات لحماية أموال المودعين في بنك " سيليكون فالي" بعد إعلان إفلاسه وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي "جو بايدن" في تصريح له "أن الحكومة تضمن للمودعون أموالهم عندما يحتاجون إليها ستأتي الأموال من الرسوم التي تدفعها البنوك لتأمين الودائع".¹ نعرض تداعيات أزمة سيليكون فالي (SVB) وفق الجدول التالي:

¹ مروان سالم العلي، مرجع سابق، ص ص: 4-16.

الجدول رقم 10: تداعيات أزمة سيليكون فالي (SVB) على الإقتصاد العالمي

البيان	الخسائر
الأسهم	465 مليار دولار تبخرت من الأسواق المالية العالمية في ثلاثة أيام وخسرت القيمة السوقية للبنوك الأمريكية مجتمعة 190 مليار دولار
التأثير على الاستقرار المالي	سجلت أسهم مصرف كريدي سويس تراجعاً قياسياً وصل إلى 20% وتراجع بنك فوتسي في بريطانيا إلى 6% وهبطت مؤشرات الأسهم في أوروبا بنسبة 2.5%
التأثير على العملات المشفرة	تداولت عملة usdc ثاني أكبر عملة مستقرة بسعر منخفض وصل إلى 81.5 سنتاً، فإن شركات مثل {ريبيل وبانيترا وسيركل وبلوك فاي} وغيرها من الشركات الرائدة في العملات الرقمية أصبحت مهددة بخسارة جزء من ودائعها في البنك المفلس وتأتي من بين 32000 مؤسسة صغيرة لديها ودائع فيه أكبر من 250 ألف دولار
التأثير على الشركات التكنولوجية الناشئة التي كان الصديق لها	90% من هذه الشركات لا تستطيع مواصلة نشاطها والسبب نقص التمويل الملائم لها وكشفت شركة سيركل أن 3.3 مليار دولار من إحتياطياتها كانت محتجزة لدى البنك المفلس وصرحت شركة BLOCKFI المقرض المشفر والمفلسة حوالي 227 مليون دولار في حساب سيليكون فالي
تداعياته على البنوك	تبعث إنهيارات بنك السيليكون بنوك أخرى مثل بنك "سيلفرجيت" الذي يشارك بتوسيع في العملات الرقمية والشركات الناشئة، متبوعاً بإنهيار بنك "سجنشر" وقدرت السلطات الأمريكية حجم الأصول عالية المخاطر بحوالي 750 مليار دولار ونصيب بنك ميريل لينش العملاق 100 مليار دولار
تداعياته على الأسواق الأوروبية	سجل مؤشر القطاع المصرفي الأوروبي إنخفاضاً بقيمة 5.7% وسجل سهم كومرتس بنك الألماني إنخفاضاً 12.7% وكريدي سويس 9.6% مستوى قياسي منخفض ومؤشر يورو ستوكس للبنوك الأوروبية أكبر خسارة له من أكثر من سنة وبلغت الخسائر للبنوك الأوروبية في يومين من الأزمة 50 مليار دولار

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مروان سالم العلي، إنهيار بنك وادي السيليكون قراءة في

الأسباب والتداعيات العالمية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، مقال منشور على شبكة الأنترنت

2023، تاريخ الإطلاع: 21 سبتمبر 2024، متاح على الرابط:

<https://www.bayancenter.org/2023/04/9598> ، ص ص: 8-19.

المطلب الرابع: الخصائص المشتركة للأزمات التي تم التطرق لها وأهمية الحوكمة في الحد منها

أبرزت الأزمات الإقتصادية العالمية خلال العقود الماضية، مشاكل إدارة الشركات في الدول المتقدمة والنامية،¹ والعبرة المستخلصة من هذه الأزمات الدولية هي:

- 1- دور الإنفتاح المالي: جاءت بسبب عمليات التحرير المالي، الدور الحاسم لحركة رأس المال الحر.
 - 2- أزمة أدوات الإستثمار: (أدوات الملكية، أدوات المديونية، أدوات الأصول المشتقة).
 - 3- غياب نظام الإفصاح والإشراف: على الأسواق المالية وحرية حركة إنتقال رؤوس الأموال.
 - 4- تقترن بالوضع البنكي في البلاد.
 - 5- أزمة ميزان المدفوعات: تتعلق بترتيبات الصرف المتبعة في كل دولة وتبرز بالتالي دور العملة في حدوث الأزمات التي تنصف في غالبيتها بالفجائية والعشوائية.
 - 6- معاجة الأزمات: كانت جزئية بإجراءات لتخفيف من حدتها وليس لمعاجة جذورها، والدليل على ذلك أن الإنهيارات المالية التي تلتها إنهيارات إقتصادية تكررت على فترات وزاد حجمها وتأثيرها.²
- إن تعدد الأسباب المؤدية لهذه الأزمات يحتم علينا تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية من خلال:
- ❖ وضع الأنظمة الكفيلة بتخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد الإداري والمالي التي تواجهها البنوك ومن ثم الدول وتوزيع الحقوق والمسؤوليات والمساءلة من خلال خلق ثقافة الحوكمة؛³
 - ❖ توفير الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية يمنح المستثمرين إتخاذ القرارات الصائبة؛
 - ❖ تفعيل أسس المراقبة والمحاسبة بواسطة هياكل إدارية يمكنها محاسبة إدارة المصرف أمام مساهميها.
 - ❖ تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يدعم استقرار نشاط المصارف وتجنبها من حدوث إنهيارات للبنوك و الأسواق المال المحلية وحتى العالمية؛⁴
 - ❖ تجنب التعامل بأدوات الإستثمار الربوية المبتكرة والتوجه نحو الأدوات البديلة كالصكوك الإسلامية.

¹ صدوقي غريسي و بوشخي محمد، حوكمة الشركات بين البعد النظري والواقع قراءة في المبادئ ومؤشرات القياس، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد 16، العدد 01، جوان 2021، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، ص 81.

² عبد الله خبابة وفائزة لعراف، مرجع سابق، ص 77.

³ ساسي نور الدين و جبوري محمد، مرجع سابق، ص 36.

⁴ عون الله سعاد و بلعزوز بن علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي - بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، أكتوبر 2018، جامعة حسينة بن بوعليل شلف، الجزائر، ص 178.

خلاصة الفصل الثاني:

توصلنا في هذا الفصل آلية الحوكمة المصرفية للحد من الأزمات المصرفية إلى أن هناك العديد من الأزمات التي عصفت بإقتصاديات الدول و تعدى الأمر إلى أزمات مالية هددت النسيج الإقتصادي العالمي، أبرزها أزمة الرهون العقارية أو عالية المخاطر وهذه الأزمات تختلف أحيانا لإختلاف مسبباتها، وهناك نقاط ترابط مابينهما ترجع لطبيعة العمل المالي المحفوف بالمخاطر من جهة و من جهة أخرى لضعف أطر الرقابة ونقص الإفصاح والشفافية، وهذا ما يتضح جليا بسبب توالي الأزمات وإهتمام الدول بالحلول التي تجنبها الخسائر المترتبة عن هذه الأزمات و إصلاحات الهيئات الدولية فنجد لجنة بازل إبتداء من تأسيسها 1988 إلى غالية اليوم تصدر مقررات وإصلاحاتها سارية المفعول إلى غاية 2027 نهاية تطبيق المقررات بازل الرابعة، التي كان لها أثر إيجابي تمثل في تعزيز معايير للحد الأدنى عالميا للتعامل مع الأزمات والحد منها بزيادة متطلبات رأس المال للبنوك الذي بلغ 10.5% وزيادة الشفافية بعرض تقارير مفصل عن البنوك ومعاقبتهم عندما يتخلفون عن ذلك بالإضافة إلى مواكبة التحديات العصرية وهي الحد من المخاطر الناتجة عن الإقتصاد الرقمي.

وأمام التطورات الحديثة التي يشهدها النشاط المصرفي العالمي من بنوك رقمية و شاملة و توالي الأزمات خاصة بعد أزمة بنك سيليكون فالي الأمريكية في مارس 2023 في الولايات و تدعياتها على الاستقرار المالي، وتخوف الكثير من الدول منها بسبب ما حدث من خسائر في أزمة الرهون العقارية التي حدثت بسبب عدم إحترام البنوك لشروط منح القروض، وهي تغطية القروض بضمانات كفيلة و ما زاد من حجم الأزمة هو عدم منح وكالات التصنيف الإفصاح الحقيقي في تصنيف هذه الأوراق المالية، التي حولت عن طريق آلية التوريق لتداولها في البورصة مما عمل على نقل الأزمة إلى الأسواق العالمية، وأزمة سيليكون فالي إندلعت جراء إرتفاع معدل التضخم على مستوى العالم، إذ اضطرت البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة، لتهدة النشاط التجاري، ومن ثم كبح التضخم، هذا نفس الإجراء أتخذه الفيدرالي الأمريكي وبالتالي تأثر البنك وتأثرت الكثير من الشركات الناشئة، بعد معرفة آلية الحوكمة في الحد من الازمات المصرفية، ننتقل للفصل الثالث ونعرض دورها في تحقيق الاستقرار المالي.

الفصل الثالث

تمهيد:

تقوم البنوك بدور أساسي في الحياة الاقتصادية، فهي ممول رئيسي لتمويل التنمية الاقتصادية، حيث تنعكس سلامتها وقوتها على سلامة وأداء الاقتصاد بشكل عام، فهي تقوم بالوساطة المالية أي تقرض وتقترض من المؤسسات والبنوك والأفراد وأطراف أخرى، والنشاط المصرفي بحكم طبيعته يتعرض لعدد من المخاطر من بينها مخاطر السيولة والإئتمان والمخاطر النظامية وغيرها من المخاطر التي تعيق المصارف على تحقيق أهدافها وتهدد استقرارها.

وهذا ما يميز النشاط المصرفي عن العمل في قطاعات أخرى بارتفاع المخاطر وتربطها، ولذلك يتطلب ضمان سلامة واستقرار هذا القطاع، اعتماداً على تطبيق وتبني مبادئ الحوكمة، هذه المخاطر لها تأثيرات سلبية على النشاط البنكي و منه الاستقرار المالي لذا وجب البحث عن الطرق والآليات الكفيلة التي تحد من تأثيراتها وتحافظ على سلامة النظام البنكي وخلوه من الهزات، والحوكمة المصرفية وسيلة رقابة وقيادة والإلتزام بمبادئها يعمل على الحد من المخاطر التي يمكن التحكم فيها وبالتالي تعمل على تعزيز الاستقرار المالي.

ولنخوض أكثر في ذلك، تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم الاستقرار المالي

المبحث الثاني: آليات العمل المصرفي لتحقيق الاستقرار المالي

المبحث الثالث: دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي

المبحث الأول: مفهوم الاستقرار المالي

يعد الحفاظ على الاستقرار المالي هدفا محوريا تزايد الإهتمام على تحقيقه منذ العقود الماضية وهذا للأهمية الاقتصادية التي يحضى بها، و سنحاول التطرق للعناصر المرتبطة به من خلال توضيح هذا المفهوم بتقديم تعريف الاستقرار المالي وأهميته واسباب تعثره، ومظاهر الاستقرار وعدم الاستقرار المالي، بالإضافة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين الحوكمة المصرفية والاستقرار المالي.

المطلب الأول: تعريف الاستقرار المالي وأهميته

في البداية نتناول تعريف الاستقرار المالي في الفرع الأول، ثم توضيح أهميته في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف الاستقرار المالي

وصف الاستقرار المالي بأنه القدرة على تحقيق الاستقرار في كل عناصر القطاع المالي بصورة متوازنة، ويتكون القطاع المالي من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في " المؤسسات المالية" ومكوناتها من البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى والثانية " الأسواق المالية" تتمثل في أسواق رأس المال وأسواق النقد والعنصر الثالث هي "البنية التحتية" والتي تمثل أهم هذا المزيج وتتمثل في الأطر القانونية وتنظم الدفع والمحاسبة، وتعمل جميع هذه العناصر في تناغم لخلق البيئة المالية¹، ولتوضيح معنى الاستقرار المالي نقدم مجموعة من التعاريف ندرجها في ما يلي:

- تعريف أول: تعريف الاستقرار المالي:

يقصد بالاستقرار المالي العمل على ضمان قوة وسلامة أداء جميع مكونات النظام المالي، بما يحد من التشنجات والتوترات داخله، ويمنع انعكاساتها السلبية على الإقتصاد.²

- **تعريف ثاني:** هو قدرة النظام على إمتصاص الصدمات مع الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية دون في تخصيص المدخرات، وتوجيه الفرص الاستثمارية، وتنفيذ عمليات المدفوعات الإقتصادية.

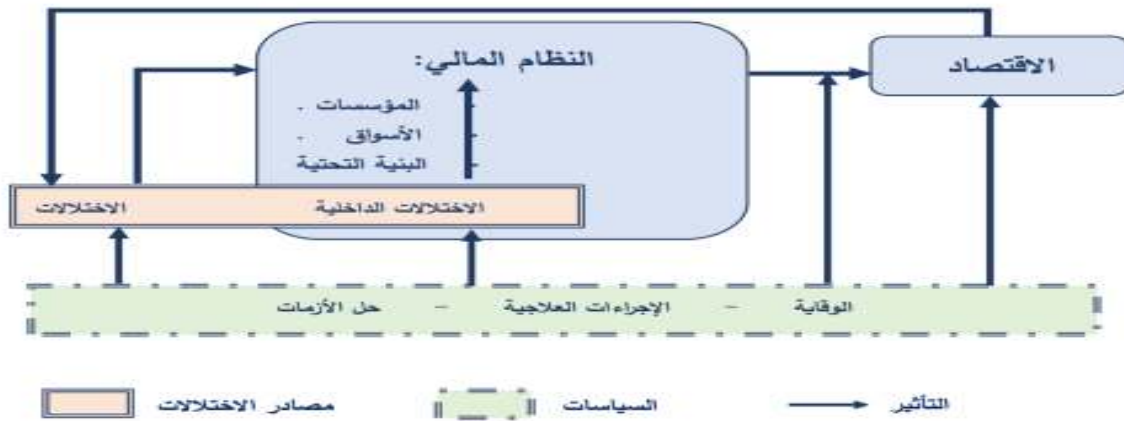
¹ كركار مليكة، الشمول المالي ، مرجع سابق، ص 367.

² حنان شاوي و زهير بن دعاس، قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج z-score، مجلة معارف، المجلد 17، العدد 01، جوان 2022، جامعة البويرة، الجزائر، ص 277.

- **تعريف ثالث:** يعرف الاستقرار المالي بأنه الحرص على منع النظام المالي من الدخول في سلسلة من الإختلالات الدورية التي تهدد الفعالية الإقتصادية، لأنه يعد شرط لازم ضمن الآليات الإقتصادية بغرض تقييم وإدارة المخاطر المالية من أجل الفعالية الإقتصادية.¹

من خلال ما سبق من التعاريف للاستقرار المالي، نلاحظ أنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادرا على مواجهة الصدمات المالية من أجل فعالية في الأداء الإقتصادي.

الشكل 08: مصادر الإختلالات المؤثرة على القطاع المالي



Source: Garry J. Schinasi, *Maintaining Financial Stability*, Op_cit, P.05

الفرع الثاني: أهمية الاستقرار المالي

إن الاستقرار المالي يؤدي إلى رواج إقتصادي وبالتالي التخفيف من معدلات البطالة، وهذا ينعكس إيجابا على النمو الإقتصادي، والعكس صحيح في حالة حدوث أزمات وزيادة حدتها من شأنه خفض معدلات النمو الإقتصادي، وهذا يؤدي إلى رفع من معدلات البطالة، وهذا ما ذكره صندوق النقد الدولي أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة استمرارها، انخفضت معدلات النمو الإقتصادي، ومثال على ذلك الأزمات المالية والمصرفية التي حدثت كالأزمة الآسيوية وأزمة الرهن العقاري نتج عنها خسائر كبيرة الأمر الذي أدى إلى إضطرابات مالية كارثية على جميع الأصعدة وتواصلت أثارها لعدة سنوات.²

¹ سنوساوي فاطنة و بوشامة مصطفى، تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر على ضوء بازل 03، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 1، جوان 2022، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 208.

² حنان شاوي و زهير بن دعاس، مرجع سابق، ص 208.

لتحقيق الاستقرار الكلي للإقتصاد يجب أن تتضمن السياسة الاقتصادية سياسات الرقابة والحذر الكلية التي تستهدف التشوهات المالية،¹ وتبرز أسباب الإهتمام بالاستقرار المالي من خلال: تأثيره المباشر على النمو الإقتصادي، فقد قام صندوق النقد الدولي بمراجعة حول أثر زيادة حدة الأزمات المالية على التقليل من النمو الإقتصادي، وكذلك على إحداث الإضطرابات المالية للأزمات في الإقتصاديات المتقدمة، إنتشار الإضطرابات المالية التوسع في القروض على نوع أو قطاع معين إلى حالة من عدم التوازن بين الخصوم وأصول البنوك، الأمر الذي أدى إلى التدخل في الأسواق المالية وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي.²

وتظهر من خلال وضعيات نذكر منها:

- ✓ توقف البنوك والمؤسسات المالية عن تمويل بعض القطاعات الحيوية والمشاريع ذات الأولوية والاستثمارات وهو ما يتسبب في أثار سلبية على النمو الإقتصادي وتفتشي البطالة والتضخم.
- ✓ إختلال في وسائل الدفع المختلفة وأنظمتها وعدم تسوية المدفوعات يهدد قنوات الإئتمان المصرفي.
- ✓ الأزمات المالية والإختلالات في مؤشرات التوازن الإقتصاد عوامل تهدد الاستقرار الإقتصادي الدولي.
- ✓ الهشاشة المالية وضعف النظام المالي وأدوات الرقابة والتنظيم والإشراف وعدوى وانتقال الأزمات بين الأسواق المالية يستلزم حوكمة النظام المالي العالمي وإدارة مخاطر يشرف عليه فريق دولي.
- ✓ حضي موضوع الاستقرار المالي بإهتمام من طرف الهيئات المالية الدولية، حيث يمتلك بنك التسويات الدولية، ولجنة بازل وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومختلف البنوك المركزية، معاهد ومننديات خاصة تقدم تقاريرها الدورية والسنوية عن الوضعيات المختلفة للاستقرار المالي وتنسيق الجهود للتنبؤ بالأزمات وتقوية الأنظمة الإحترازية لها.³

¹Mohammed Amin BENEDDINE, Role of central banks after the 2008 financial crisis : Price stability and financial stability, AL-RIYADA For Business Economics, Volume 04, issue 02, June 2018,p337.

²دردور أسماء و خوالدي سليمة، قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر Z-score للفترة 2008-2018، مجلة الإقتصاد والمناجمنت، المجلد 19، العدد2، ديسمبر 2020، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص 52.

³قسمية مصطفى، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي- حالة الجزائر 2001-2021، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص: مالية وبنوك، جامعة البليدة 2، الجزائر، السنة الجامعية 2022-2023، ص ص: 78-79.

المطلب الثاني: أسباب عدم وجود استقرار مالي

هناك مجموعة من العوامل تؤدي إلى عدم استقرار مالي نشرحها بإختصار في ما يلي:

- ❖ **العوامل الداخلية للمؤسسة:** التي تشمل تباين المعلومات بصرف النظر عن مصادرها، وسوء تدفقها الذي من شأنه يعيق كفاءة أداء الأسواق المالية.
- ❖ **العوامل المؤسسية:** التي تؤثر بدورها في الإقتصاد الكلي و الموازنة العامة.
- ❖ **العوامل الخارجية:** تتمثل في بنية الأسواق المالية الدولية التي قد ينتج عنها أزمات أسعار الصرف.
- ❖ **العامل الأخير** وجود سياسات غير مستقرة و ضعف قواعد الحوكمة.¹

الشكل رقم 09: المخاطر المحتملة لعدم الاستقرار المالي

المخاطر الخارجية		المخاطر الداخلية	
مخاطر البيئة الإقتصادية: - إختلالات السياسات	إضطرابات إقتصادية كلية	المخاطر المالية: الائتمان، العملة التشغيل، السوق، سعر الفائدة. المخاطر القانونية: مخاطر السوق، مخاطر استراتيجية الأعمال، تركيز المخاطر، مخاطر كفاية رأس المال.	مخاطر على أساس المؤسسات
		مخاطر الطرف المقابل - العدوى	مخاطر على أساس الأسواق
- الكوارث الطبيعية - التطورات السياسية - إنبهيات الشركات الكبرى	الآحداث	مخاطر نظام المقاصة والدفع والتسوية: إنهيار الثقة المؤدية للسحب مواطن الهشاشة في البنية التحتية: القانونية، المحاسبة، التنظيم، الرقابة - سلسلة الآثار التعاقدية	مخاطر على أساس البنية التحتية

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قسمية مصطفى، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي - حالة الجزائر 2001-2021، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص: مالية وبنوك، جامعة البليدة 2، الجزائر، السنة الجامعية 2022-2023، ص 87.

¹ تكرار مليكة، مرجع سابق، ص 367.

المطلب الثالث: مظاهر الاستقرار وعدم الاستقرار المالي وإجراءات تحقيقه

يعتبر مفهوم الاستقرار المالي من المفاهيم الحديثة التي صاحبت بروز وتنامي ظاهرة العولمة في القطاع المالي والمصرفي، وله عدة مظاهر تبين وضعية الاستقرار من عدمه، كما أن هناك إجراءات لا بد من القيام بها لتحقيقه والمحافظة عليه.

الفرع الأول: مظاهر الاستقرار وعدم الاستقرار المالي

من الصعب تحديد توقيت حدوث الأزمات المصرفية ومدى شدتها لكن هناك العديد من المظاهر التي تدل على قرب حدوث أزمة مصرفية¹، ونميز حالتين حالة الاستقرار تتمثل في القدرة على تسيير كفاءة توزيع الموارد الإقتصادية، عبر المناطق الجغرافية ومع مرور الزمن، إلى جانب العمليات المالية والإقتصادية الأخرى، مثل لإدخار والاستثمار، والإقتراض وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول، وتراكم الثروة ونمو الناتج، و تقييم المخاطر وتسعيورها و تحديدها وإدارتها².

وحالة عدم الاستقرار التي تتجلى في مظاهر عديدة التي تدل على عدم الاستقرار المصرفي:

- ❖ **إرتفاع الديون المتعثرة:** عدم كفاءة الأداء المصرفي تتحدد إذا تجاوزت نسبة الديون المتعثرة (5% أو 10%) من إجمالي القروض المصرفية، وبالتالي تعتبر مؤشرا هاما في رصد الأزمات المصرفية.
- ❖ **غياب الشفافية والإفصاح عن المعلومات:** حدث في أزمة الرهون العقارية منقوصة الضمان في أمريكا 2008، بسبب تقديم وكالات التقييم لمعلومات مغايرة وليست حقيقية لكثير من الأوراق المالية لما هي عليها في الواقع، كذلك يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الراسمالية للأصول بما في ذلك العقارية بهدف الحصول على قروض أكبر وهذا ما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة.
- ❖ **الذعر المصرفي:** عندما تحدث أزمة لأحد المصارف ويعلم بها الجمهور فيسارعون لسحب ودائعهم من المصارف السليمة أو المصابة فهنا تقل ثقتهم في المصرف، ويقع المصرف في أزمة سيولة بسبب السحب الكثير لإحتياطاته³.

¹ عثمانى أحسين و بن مخلوف أميرة، دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 15، جوان 2015، جامعة محمد خيدر بسكرة، الجزائر، ص 610.

² سوسناوي فاطنة و بوشامة مصطفى، مرجع سابق، ص 209.

³ أميرة بن مخلوف، مرجع سابق، ص ص: 182.

- ❖ **الإعسار المصرفي:** ويعتبر مؤشرا آليا على أزمة النظام المصرفي يحدث عندما لا يستطيع البنك الوفاء في التزاماته، بسبب الديون المتعثرة والتدهور السريع في نسب رأس المال وإنخفاض معدل التغطية مؤشرات على دخول البنوك مرحلة الإعسار.
- ❖ **الفشل المصرفي:** يحدث الفشل المصرفي عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك عن القيمة السوقية لالتزاماته، وذلك نتيجة التوسع في منح الإقراض عالي المخاطر والاستثمار في أصول تتسم بتقلب قيمها السوقية، إضافة إلى اندفاع المودعين لسحب ودائعهم.
- ❖ **الإفلاس المصرفي:** وينجم عن عدة مخاطر كثيرة نذكر منها المخاطر بالمجالات التالية: خطر السوق، خطر السيولة والإئتمانية، إضافة لعدوى الأزمات.¹

الفرع الثاني: إجراءات تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه

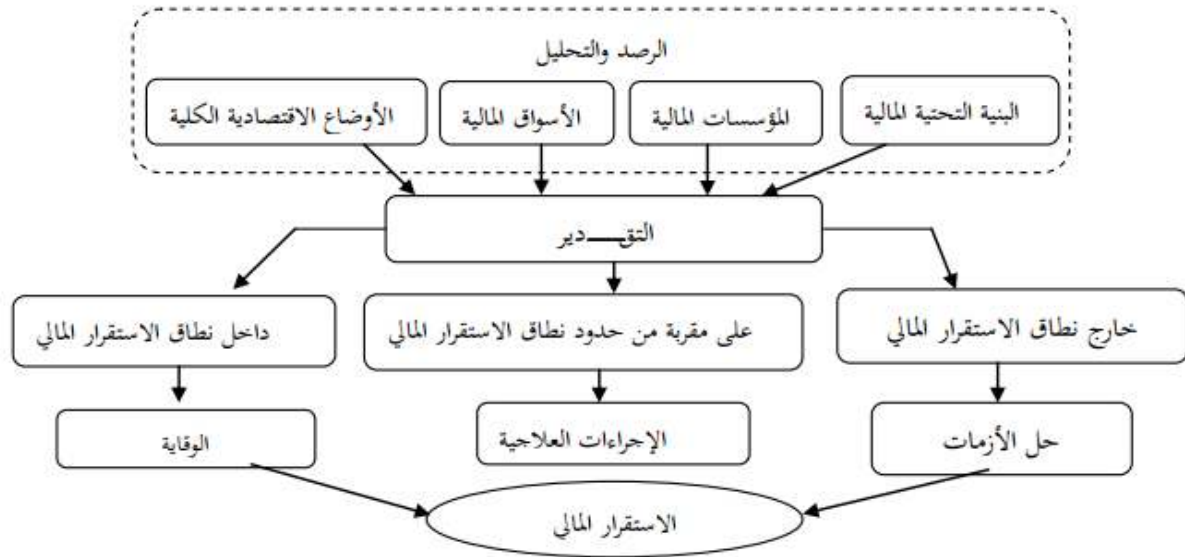
- تعتبر نظم الإنذار المبكر بمثابة الأداة الدائمة والمستمرة للتوجيه والتنبيه لمتخذي القرار من احتمال تعرض الاقتصاد من وقوع أزمة مصرفية أو مالية، وتساعد عموما هذه النظم في النقاط التالية:
- ❖ تساهم في تحديد أولويات الفحص والتخطيط المسبق للفحص، والتخصيص الأمثل للموارد الاشرافية؛
 - ❖ التقييم المستمر لنظم المصارف في الفحص أو بين فترات الفحص؛
 - ❖ التعرف على الخلل أو المشاكل في المصرف أو أين يحتمل وقوعه؛
 - ❖ توجيه الإهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على المصارف.²

كما تكمن آلية تحقيق الاستقرار المالي في مجموعة من الإجراءات الهادفة من خلال تجميع وتحليل البنية التحتية المالية، الأسواق والمؤسسات المالية، والظروف الإقتصادية الكلية ويمكن الاستدلال على هذا من خلال الشكل الموالي:

¹ أميرة بن مخلوف، مرجع سابق، ص ص: 183.

² عثمانى أحسين و بن مخلوف أميرة، مرجع سابق، ص 610.

الشكل رقم 10: إجراءات تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه



المصدر: سوسناوي فاطنة و بوشامة مصطفى، تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر على ضوء بازل 03، المجلد 12، العدد 1، جوان 2022، مجلة الإبداع، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 209.

التعليق:

- **الحالة العادية:** إذا كان النظام المالي ضمن حدود الاستقرار، وتعد الإجراءات الوقائية الملائمة وسيلة أساسية للحفاظ على الاستقرار، وذلك من خلال الاعتماد على الانضباط وفق شروط السوق، إلى جانب تفعيل أعمال الإشراف والرقابة الرسمية.
- **حالة بؤادر الاختلالات:** إذا كان النظام المالي غير مستقر لابد أن تكون السياسات تفاعلية ومستهدفة لاستعادة الاستقرار مما قد يستوجب على تدخل الإدارة المختصة التي تعمل على حل الأزمات، يمكن للإجراءات التصحيحية والعلاجية أن تحل هذه المشاكل وتعزز الصلابة والقدرة على استيعاب الصدمات وأن تطورها إلى أزمات تهدد الاستقرار المالي.
- **حالة الأزمات^B:** يتطلب تبني مؤشرات إنذار مبكر ومعايير إحترازية على المستويين الكلي والجزئي ثم دراسة المتغيرات المرتبطة بها وتتبع مسارها كميًا وزمانيًا.¹

^B **الأزمة:** هي خروج الأمور عن نصابها وفشل كل مساعي العلاج والسيطرة عليها في البداية ثم إنتقالها الى كافة القطاع المالي والحقيقي.
¹ قسمية مصطفى، مرجع سابق، ص 82.

المطلب الرابع: علاقة الحوكمة المصرفية بالاستقرار المالي

تعتبر علاقة مهمة ومباشرة، فالحوكمة تهدف إلى محاربة الفساد الداخلي، وضمان النزاهة والشفافية، وترسيخ الاستقامة، ومنع الانحراف والحد من الأخطاء، فضلا عن تعزيز فاعلية المحاسبة الداخلية والخارجية¹، أما الحوكمة المصرفية تشير إلى الإطار الذي ينظم كيفية إدارة ورقابة البنوك على أنشطتها وإتخاذ القرارات، وتهدف هذه الأطارات إلى ضمان شفافية ونزاهة في عمليات البنوك وحماية مصالح جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المساهمين والمودعين والمجتمع بأسره، وتكمن فاعلية الحوكمة المصرفية، فإنها تساعد في تحقيق الاستقرار المالي عبر عدة آليات:

1. **تخفيض المخاطر:** تعمل الحوكمة المصرفية الجيدة على تحديد ومراقبة المخاطر المالية بشكل فعال، مما يساعد في تقليل فرص الأزمات المالية وتقلبات السوق.
2. **تعزيز الثقة:** الحوكمة المصرفية السليمة تعزز الثقة في النظام المالي، حيث يشعر المستثمرون والمودعون بالثقة في قدرة البنوك على إدارة أموالهم بشكل آمن وفعال.
3. **تحسين الشفافية:** تشجع الحوكمة المصرفية على الشفافية في عمليات البنوك وإتخاذ القرارات، مما يساعد في فهم الأطراف المعنية للمخاطر المالية المحتملة وكيفية التعامل معها.
4. **تحسين الإدارة الفعالة:** تشجع الحوكمة المصرفية على تطبيق ممارسات إدارية فعالة ومتميزة، مما يؤدي إلى تحسين أداء البنوك وتقليل فرص الفشل المالي، وبناء على الركائز التي تستند عليها الحوكمة المصرفية تكسبها مزايا عديدة مرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله وموجوداته، مما يحقق الاستقرار المالي، إذن الحوكمة المصرفية القوية تساهم في الحفاظ على استقرار النظام المالي وتقليل فرص الأزمات المالية، مما يعود بالفائدة على جميع أطراف الإقتصاد.² إن الحوكمة المصرفية تلعب دورا في تعزيز الاستقرار المالي عند تطبيقها بفعالية.³

¹ طلال زغبة ومحاد عريوة، أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية -دراسة عينة من من البنوك التجارية-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 01، مارس 2021، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، الجزائر، ص 370.

² هبال عادل، أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على الأداء المصرفي- دراسة عينة بعض البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2017-2018، ص56.

³ Luc Laeven and Ross Levine, Corporate Governance of Banks and Financial Stability, Journal of Financial Economics, Volume 18, February 2018, p357.



التعليق: تطبيق الحوكمة المصرفية بفعالية يعمل على الحد من الأزمات المالية عبر تعزيز الشفافية، وتقليل المخاطر، وزرع الثقة في النظام المالي، مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي.

المبحث الثاني: آلية العمل المصرفي لتحقيق الاستقرار المالي

يلعب الجهاز المصرفي دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار المالي من خلال اعتماد سياسة فعالة تتجسد في دور البنك المركزي والبنوك والمؤسسات التي يشرف عليها، نعرضها في المطالب الموالية.

المطلب الأول: الدور الرقابي للبنك المركزي

يقوم البنك المركزي بنك الدولة بدور هام في تحقيق الاستقرار المالي، وحتى يقوم بتحقيق مهمته على أحسن وجه لابد من استقلاليته وهذا مانوضحه في مجموعة من المؤشرات في الفرع الثاني.

الفرع الأول: سياسة البنك المركزي في إدارة المخاطر

يقوم بهذه المهمة من خلال شكلين أساسيين تتعلق بالشكل الداخلي والشكل الخارجي كما يلي:

أولاً: الشكل الداخلي: فرض الالتزام بالرقابة الداخلية الفعالة وتطبيقها وأساليب التسيير السليمة والإدارة الرشيدة وفق مفاهيم الحوكمة على المؤسسات المالية والبنوك.

ثانياً: الشكل الخارجي: تنفذ عبر التنظيم الإحترازي وفرض الالتزام بمجموعة من القواعد الإحترازية المتعلقة بالتسيير البنكي، مثل: معدل كفاية رأس المال، معدل السيولة، معدل تقييم المخاطر، معدل تغطية المخاطر، معدل الأموال الذاتية، المصادر الدائمة ومعدلات الصرف.¹

¹ عثمانى أحسين و بن مخلوف أميرة، مرجع سابق، ص 610.

الفرع الثاني: استقلالية* للبنك المركزي بهدف تعزيز الحوكمة¹

تستخدم عدة مؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك المركزي والغرض منها ضمان مصداقية السياسة النقدية لأنها تكون بعيدة عن التناقضات والصراعات السياسية و بإمكانها نشر وتوفير المعلومات النقدية والمالية للجمهور بغرض الشفافية، تدور حول مجموعة من المعايير والتي يمكن تقسيمها كما يلي:

أولاً: شروط تتعلق بالمحافظ

- ✚ طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابلية هذه المدة للتجديد؛
- ✚ الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ (مجلس البنك المركزي، هيئة مشتركة بين مجلس البنك والحكومة والبرلمان، البرلمان، الحكومة، عضو من الحكومة)؛
- ✚ إمكانية إقصاء المحافظ؛
- ✚ مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخول لها إصدار الإذن بذلك.

ثانياً: شروط تتعلق بالسياسة النقدية

- ✚ الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية؛
- ✚ مدى إنفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية (وحده، المشاركة مع الحكومة، مستشار) ؛
- ✚ أهداف البنك المركزي (هدف وحيد، استقرار الأسعار، أو استقرار الأسعار مع أهداف أخرى منسجمة مع استقرار النظام المصرفي، استقرار الأسعار مع أهداف متعارضة مثل العمالة الكاملة، عدم النص على الأهداف..الخ).

ثالثاً: شروط تتعلق بمنح القروض للخرينة العمومية

- ✚ مدى إمكانية منح قروض للخرينة العمومية؛
- ✚ طبيعة القروض الممكن منحها وشروطها؛
- ✚ حدود الإقراض الممكن منحه وشروطه.

*استقلالية البنك المركزي: تعني استقلالية هذه المصارف في إدارة السياسة النقدية بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية.
أقدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص: 96-97.

المطلب الثاني: دور القطاع المصرفي في تعزيز الاستقرار المالي والمحافظة عليه

يرتبط الاستقرار الإقتصادي بالاستقرار المالي و المصرفي، و من غير الممكن تحقيق السلامة في القطاع الإقتصادي عندما تحدث إختلالات وأزمات في القطاع المالي والمصرفي فالتوقع أن الاستقرار في الإقتصاد الكلي أيضا مرتبط بوجود نظام مصرفي قوي، تتوقف سلامته ومرونته على الإجراءات والطرق التي يقوم بها النشاط المصرفي، من شروط منح القروض والتحليلات المتعلقة بالإقتراض، وكيفية معالجة القروض المتعثرة و إدارة المخاطر بشكل عام، بالإضافة للوظائف المالية التي تقوم بها المصارف مثل: ممارسة عمليات المقاصة وتسوية المدفوعات وعمليات سوق الصرف الأجنبي، وكنتيجة لذلك فإن القطاع المصرفي يعتبر الأداة الأساسية لنقل تدابير السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة في السوق.

ويمكن تقسيم المخاطر حسب متطلبات بازل الثانية التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاثة أنواع والجدول التالي يوضح أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها.

الجدول رقم 11: أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	- صافي أعباء القروض / إجمالي القروض - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستحقة ولم تسدد
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية / إجمالي الأصول - الخصوم المتقلبة / إجمال الأصول - سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	- الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول - الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم - الأصول الحساسة - الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	- المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية - إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	- إجمالي الأصول / عدد العاملين - مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	- حقوق المساهمين / إجمالي الأصول - الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة - القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص239.

المطلب الثالث: نماذج الحوكمة في المؤسسات كآلية لتحقيق الاستقرار المالي

هناك ثلاثة نماذج للحوكمة في المؤسسات من أجل تدعيم وإرساء الحوكمة في المؤسسات منها التي تنطبق على البنوك، نجد النموذج الأمريكي-الإنجليزي والنموذج الألماني-الياباني والنموذج الفرنسي الإيطالي، وفي ما يلي يمكن إبراز سمات وخصائص هذه النماذج.

الفرع الأول: النموذج الأمريكي - الإنجليزي:

ويعرف أيضا بإسم النموذج الأنجلوسكسوني (le modèle Anglo-Saxon)، و يتميز بتشتت الملكية، نتيجة وجود عدد كبير من المساهمين، كل منهم يمتلك حصصاً محدودة من أسهم المؤسسة. في هذا النموذج، تسير المؤسسة من قبل فريق من الإداريين التنفيذيين الذين يعملون لصالح المساهمين، ويكون المدير العام في الغالب هو نفسه رئيس مجلس الإدارة، بحيث لا يوجد فصل واضح بين مهام الإدارة ومهام الرقابة، و تستخدم هذا النموذج المؤسسات التي تعتمد على التمويل المباشر.

الفرع الثاني: النموذج الألماني الياباني (Le modèle Germano-Nippon):

يدعى بنموذج البنوك، يتميز هذا النموذج بتركز قوي في الملكية وحقوق التصويت، في هذا النموذج تتركز السيطرة على المؤسسات بين عدد محدود من المساهمين، سواء كانوا أفراد أو مؤسسات أو مصارف، مما قد يخلق تضارب المصالح بين مساهمي الأغلبية ومساهمي الأقلية، الذين قد يعانون من ضعف حماية حقوقهم، وتعتمد طريقة تسيير المؤسسات التي تتبع هذا النموذج على فصل مهام الإدارة عن الرقابة، حيث تعتمد هيئة رقابية مستقلة ومجلس تنفيذي، ويكون مجلس الرقابة هو المسؤول عن تعيين أعضاء المجلس التنفيذي.

الفرع الثالث: النموذج الفرنسي - الإيطالي (Le modèle Franco-Italien):

النموذجين السابقين، وهو يركز على خلق القيمة المضافة لمجموع الأطراف أصحاب المصلحة في المؤسسة، وتتم الرقابة فيه على حد سواء من خلال المؤسسات المالية والأسواق.¹

¹ أقصاص شريفة، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، السنة الدراسية: 2018-2019، ص ص: 85-86.

الجدول رقم 12: أهم الاختلافات ما بين نماذج الحوكمة

البيان	النموذج الأنجلو-أمريكي	النموذج الألماني - الياباني	النموذج الفرنسي-الإيطالي
الدول التي تعتمده	إنجلترا، أمريكا، والدول المرتبطة بهم إقتصاديا	المانيا اليابان والدول المرتبطة بهم إقتصاديا	فرنسا إيطاليا
الميزة الأساسية له	إعتماده على القواعد واللوائح المنظمة لرأس السوق	وجود تدخل كبير من قبل كبار المستثمرين في البنوك والمؤسسات المالية	خلق القيمة المضافة مجموع الأطراف أصحاب المصلحة في المؤسسة
نوع الرقابة	لا يوجد فصل بين مهام الرقابة و الإدارة	الفصل بين مهام الرقابة	وتتم الرقابة فيه من خلال المؤسسات المالية والأسواق
طبيعة التمويل	التمويل المباشر	علاقته الوثيقة مع المصارف حرية الوصول لرأس المال بأقل التكاليف	و سيطر مابين النموذجين
السلبيات	ضعف سيطرة المساهمين الصغار بسبب تشتتهم وإتحاد المساهمين الكبار	عدم وجود حماية قانونية لصغار المساهمين من سياسات دول الإقتصادية	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قصاص شريفة، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة
بيداغوجية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة 20 أوت
1955 سكيكدة، الجزائر، السنة الدراسية: 2018-2019، ص 86.

ملاحظة: يمكن لأي دولة تريد تبني نموذج من هذه النماذج الثلاثة، اعتماد أحد النماذج الذي يتناسب مع منظومتها المصرفية والمالية، إذا كانت الدولة تعتمد على التمويل المباشر تعتمد النموذج الأول، وإذا كانت لا تعتمد على التمويل المباشر فالأقرب لها هو النموذج الألماني-الياباني بحكم طبيعة التمويل الذي يعتمد على البنوك في ظل ضعف السوق المالي، كما يمكنها اعتماد النموذج الفرنسي-الإيطالي الذي هو مزيج مابين النموذجين سواء الأنجلو-أمريكي أو الألماني-الياباني، ومن الأحسن اعتماد نموذج خاص بها مصمم من طرف خبراء يتم تأسيسه يجمع مابين إيجابيات النماذج الثلاثة ويتمشي مع تركيبة منظومتها المصرفية.

المطلب الرابع: تجارب دولية في الحوكمة المؤسسية بهدف تعزيز الاستقرار المالي

نتيجة للفضائح والأزمات المالية التي هددت النسيج الإقتصادي بسبب الضرر الذي لحق بالمؤسسات الرائدة عالميا صاحبه زعر في الكثير من الدول، على هذا دعت الضرورة الدول سواء المتطورة أو الدول النامية للسعي إلى تطبيق الحوكمة المؤسسية في منظومتها من أجل الحد من هذه الاختلالات، وفي ما يلي نقدم مزيج من التجارب للدول التي قامت بإرساء مبادئ الحوكمة في منظومتها مثل: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، وتجربة اليابان بالإضافة إلى تجربة متميزة تتعلق بدولة ماليزيا والمتمثلة في حوكمة البنك الماليزي الذي يعتمد على المالية الإسلامية في نشاطه، كما لا يفوتنا عرض تجربة لدولة عربية المتمثلة في سلطنة عمان التي حققت ميزة في هذا المجال على باقي الدول العربية.

الفرع الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

كانت البداية الأولى للاهتمام بموضوع الحوكمة المؤسسية، مع صندوق المعاشلت العامة،* الذي عرف الحوكمة وسلط الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين، حيث أصدر مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية الهامة لتطبيقها، التي ركزت على النقاط التالية:

- ❖ تشكيلة مجلس الإدارة؛
- ❖ استقلالية أعضائه؛
- ❖ اللجان المنبثقة عنه؛
- ❖ مكافئات أعضاء مجلس الإدارة؛
- ❖ معايير تقييم أداء أعضاء المجلس؛
- ❖ استقلال أعضاء مجلس الإدارة.

وفي عام 1987 قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالإنحرافات بإصدار تقرير تضمن العديد من التوصيات يدور مضمونه على الحد من التقارير المالية الإحتيالية، مثل حالات التلاعب والغش في البيانات المالية، بالإضافة إلى تعزيز نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركات.¹

*صندوق المعاشات العامة: الذي يعتبر أكبر صندوق للمعاشات في الولايات المتحدة الأمريكية.
¹ حكيمة بوسلمة و نجوى عبد الصمد، تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة من الفساد المالي والإداري: قراءة تحليلية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جوان 2018، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص92.

وفي سنة 1999 أصدرت كل من بورصة نيويورك (NYSE) والمنظمة الوطنية لتجارة الأوراق المالية (NASD) تقريرهما المعروف بإسم (Blue Ribbon Repor)، الذي يتناول بلجان المراجعة بشأن الدور الذي تؤديه الخاص بالالتزام بتطبيق الحوكمة، وتضمن هذا التقرير توصيات هامة ترتبط بالآتي:

- ❖ توصيات تتعلق بالشروط أعضاء لجنة المراجعة: ينبغي أن يتوفر عضو لجنة المراجعة الاستقلالية والخبرة في المحاسبة والمراجعة، لكي يتمكن من أداء مهامه بموضوعية وحيادية؛
- ❖ مسؤوليات اللجنة المتعلقة بإعداد التقارير المالية؛
- ❖ ومسؤولية اللجنة إتجاه وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية.¹

وبالرغم من الجهود المبذولة ل تعزيز وإرساء مبادئ الحوكمة، إلا أنه حدثت أزمات مالية تعرضت لها مختلف المنشآت الأمريكية مثل شركة إنرون (Enron) وشركة وورلد كوم (Worldcom) مما كشفت عن وجود ثغرات وضعف في ممارسات الحوكمة، و دفع ذلك الكونغرس الأمريكي عام 2002 إلى إصدار قانون ساربنتر أو كسلي (Sarbanes- Oxley Act)، الذي أكد على دور الحوكمة وأهميتها في تعزيز الشفافية والمسائلة لحماية المستثمرين، وذلك من خلال تفعيل دور أعضاء مجلس الإدارة لا سيما غير التنفيذيين، و تعزيز دور لجان المراجعة وزيادة استقلالية المراجع الخارجي.

بالإضافة إلى إجراءات الرامية إلى زيادة موثوقية التقارير المالية، تم إلزام المدير التنفيذي والمدير المالي للمؤسسة بالمصادقة على هذه التقارير، مع تحمل المسؤولية الكاملة في حالة الإفصاح عن معلومات مغلوطة، ويعد هذا القانون إلزاميا على كل الشركات المدرجة في البورصة في أمريكا، ويمكن في العناصر التالية ذكر جوانب هذا القانون وماتضمنه كما يلي:

أولاً: مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة:

- ✚ تبني معايير رقابة جودة أخلاقيات الاستغلال؛
- ✚ تسجيل الشركات المحاسبية العامة وإجراء عمليات تفتيش عليها؛
- ✚ إجراء تحقيقات على الشركات المحاسبية وفرض عقوبات على المخالفين؛
- ✚ تشجيع المعايير المهنية المرتفعة وتحسين الجودة.

¹ حكيمة بوسلمة و نجوى عبد الصمد، مرجع سابق، ص93.

ثانيا: استقلالية المدققين:

- ✚ إعطاء المزيد من السلطة على أنشطة البنوك للجنة التدقيق في مجلس إدارة الشركة؛
- ✚ إجبارية تغيير شريك التدقيق الرئيسي في فريق التدقيق على الأقل كل خمس سنوات؛
- ✚ يحضر على شركات المحاسبة أداء أنشطة تدقيقية واستشارية معا للشركة الواحدة.¹

ثالثا: مسؤوليات الشركات:

- ✚ استقلالية لجنة التدقيق في مجلس الإدارة عن الإدارة، وإعطاءها مسؤولية واسعة في الإشراف على خدمات التدقيق وعمليات النزاعات المحاسبية؛
- ✚ لضمان نزاهة وموضوعية عمليات المراجعة المالية، يجب تجريم أي تضليل أو إكراه أو ممارسة تأثير إحتيالي على المحاسب المشترك في أنشطة التدقيق.

رابعا: تحسين الإفصاح المالي:

- ✚ يجب وجود خبير مالي في لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة؛
- ✚ حظر منح قروض للمديرين التنفيذيين من قبل شركات المحاسبة ماعدا القروض الداخلية؛
- ✚ يلزم القانون الشركات بالإفصاح عن المعاملات الخارجية خارج نطاق الميزانية العمومية وكذلك التصويبات التي يكتشفها المدققين بهدف تعزيز الشفافية ودقة التقارير المالية.

خامسا: تضارب مصالح المحللين

- ✚ فصل مهمة المحللين عن أنشطة المصارف الاستثمارية؛
- ✚ الإفصاح الكامل عن أي تضارب في مصالح المحللين.

سادسا: موارد لجنة هيئة الأوراق المالية* (SEC) لمساعدتها في توسيع قدراتها على المراقبة والتحقيق و خصص لها القانون مزيدا من الإعتمادات المالية.²

¹ عبد الحفيظي أحمد، دور البنك المركزي في إرساء قواعد الحوكمة المصرفية بحالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013-2014، ص 40.

* هيئة الأوراق المالية (SEC): نظم عشرات الآلاف من الشركات العامة والبنوك الاستثمارية والمدققين والأطراف الأخرى المشاركة فيها.

² عبد الحفيظي أحمد، مرجع سابق، ص 40.

سابعاً: الإحتيال المؤسسي والجنائي - المساءلة والعقوبات

حدد القانون مفهوم السلوكيات الإجرامية العقوبات المترتبة عنها، كمثال تزوير المستندات تصل عقوبته لمدة خمس سنوات سجنًا أو غرامة مالية، وعن سلامة الإفصاحات تصل عقوبتها إلى مليون دولار والسجن لمدة عشر سنوات للمتسبب فيها من مدير للشركة، المدير المالي، ورئيس مجلس إدارتها.¹

وفي سنة 2003 وضعت بورصة نيويورك (NYSE) وناسداك (NASDAQ) قواعد جديدة تفرض على المؤسسات المدرجة أن تحتوي تركيبة مجلس الإدارة على أغلب أعضائها من المديرين المستقلين، هذا من شأنه أن يؤدي إلى تفعيل الرقابة وتحسين الأداء بشكل أفضل، وبعد ثلاثة سنوات من هذا التاريخ أي سنة 2006 ألزمت هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) الشركات بتقديم معلومات مفصلة حول مكافآت المديرين، المدراء الماليين و غير التنفيذيين، بالإضافة إلى الإفصاح الكامل والشامل وإعطاء سياسة الأجور والممارسات المرتبطة بها، لتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الشركات.

الفرع الثاني: تجربة سلطنة عمان

جاءت سلطنة عمان في مقدمة الدول الخليجية، في التقرير الصادر عن معهد الحوكمة في دبي عام 2006 حيث قام بإجراء مسح مستوى تطبيق الحوكمة في دول الخليج بعدما وجدوا أن هناك فروقات متفاوتة بين دولة وأخرى، ولقد وصلت سلطنة عمان ألى تقدم ملاحظ في تطبيق الحوكمة منذ إصدار مدونة الحوكمة العمانية في 2002 التي نتج عنها النقاط التالية:

- ✚ إفصاح أغلب الشركات المدرجة في البورصة عن التقارير المالية في وقتها؛
- ✚ حرصت معظم الشركات على إرفاق تقارير سنوية مفصلة ضمن تقاريرها السنوية تتعلق بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة لديها؛
- ✚ مضاعفة عدد الأعضاء لمستقلين في مجالس الإدارة؛
- ✚ فصل وتحديد أدوار كل من المسؤولين الرئيسيين والمديرين التنفيذيين ورؤساء مجالس الإدارة؛
- ✚ تأسيس لجان المراجعة، وضع قواعد لمعاملة الأطراف ذات الصلة.²

¹ عبد الحفيظي أحمد، مرجع سابق، ص40.

² حكيمة بوسلمة و نجوى عبد الصمد، مرجع سابق، ص ص: 93-96.

الفرع الثالث: تجربة اليابان

في محاولة لإرساء قواعد الحوكمة قام المنتدى الياباني للحوكمة بإصدار تقرير في ماي 1988 يفرض مجموعة من المبادئ التي من شأنها أن تؤدي إلى التطبيق السليم للحوكمة داخل الشركات، وفي عام 2001 تم مراجعة هذه المبادئ، وتم إصدار تقرير يعتمد على الإصلاحات في المدى القصير يتم تنفيذها في 2002 وإصلاحات هامة يتم تطبيقها في المدى البعيد.

❖ الإصلاحات قصيرة الأجل للمنتدى الياباني للحوكمة:

➤ الانتقال السريع إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتحسين الإفصاح المحاسبي وتزويد المستثمرين بمعلومات صحيحة؛

➤ وجود أعضاء مستقلين غير تنفيذيين ممن ليس لهم مصالح مباشرة في المؤسسة؛

➤ تحديد مسؤوليات واضحة ومنفصلة لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛

➤ زيادة الحوار بين الإدارة والمساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للمساهمين؛

➤ تعيين مراجعين أكثر استقلالا عن مجالس الإدارة، مع وضع تعريف أقوى للاستقلال.

❖ الإصلاحات طويلة الأجل تشمل:

➤ جعل أغلبية عضوية مجالس الإدارة من أعضاء مستقلين من غير المديرين التنفيذيين؛

➤ الفصل مابين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي؛

➤ إنشاء لجان مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة، على غرار لجنة المراجعة، والمكافآت والتعيينات،

بحيث تشكل الأغلبية فيها من الأعضاء المستقلين، وأصدرت بورصة طوكيو في سنة 2004 مبادئ

للحوكمة تعد مرجعا إرشاديا للشركات للإعتماد عليها في تحسين ممارسات الحوكمة فيها،¹ من خلال:

ضمان حقوق المساهمين والمعاملة العادلة لهم، وتعزيز العلاقة مع أصحاب المصالح داخل الشركة، مع الالتزام بالإفصاح والشفافية، و تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة و مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي.

¹ حكمة بوسلمة و نجوى عبد الصمد، مرجع سابق، ص ص: 93-96.

الفرع الرابع: تجربة ماليزيا

بدأت المقاربة المعاصرة للحوكمة الشرعية مع تأسيس البنوك الإسلامية، غير أن النقاش في بداياته اقتصر على إنشاء هيئة شرعية تضمن توافق المعاملات المالية مع أحكام الشريعة. وقد تناولت هذه المسألة عدد من البنوك، من أبرزها بنك فيصل الإسلامي في مصر عام 1976، والبنك الإسلامي الأردني عام 1978، وبنك فيصل في السودان في عام 1978، وبيت التمويل الكويتي عام 1979، وبنك إسلام ماليزيا عام 1893 وبنك دبي الإسلامي، وأكدوا على ضرورة وجود هيئة شرعية تضمن شرعية المعاملات التي تقوم بها المصارف الإسلامية، وبعد تبني البنوك التقليدية لمعايير الحوكمة، تم مراجعة وتصفية هذه المعايير وبالفعل تم إعتماها، حيث أدرجت ضمن هيكل حوكمة الشركات الموجودة في المؤسسات المالية الإسلامية، وكان أول معيار صدر هو معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الذي سمي بمعيار الضوابط (الحوكمة) عام 1997، حيث كان جزء معيار المراجعة، ثم تم وضعه بمفرده، كما أصدرت معيار المراجعة ومعيار الأخلاقيات، وبعد هذا أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية معيار "المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات" التي تقدم خدمات مالية إسلامية عام 2006، إلى أن نهاية عام 2010 أصدر البنك المركزي الماليزي المبادئ الإرشادية الشاملة للحوكمة الشرعية الذي يتضمن إطار الحوكمة الشرعي، وبدأ العمل به في جانفي عام 2011.

أولاً: أهداف الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية

وتهدف، إلى العناصر التالية:

✚ تحقيق الاستقلالية في الحكم؛

✚ الكفاءة والإحتراف؛

✚ النزاهة والمساءلة؛

✚ التحسين المستمر.¹

¹ سعيد بوهراوة وحليمة بوكروشة، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 109.

ثانيا: الإطار التنظيمي للحوكمة الشرعية الصادر عن البنك المركزي المالي

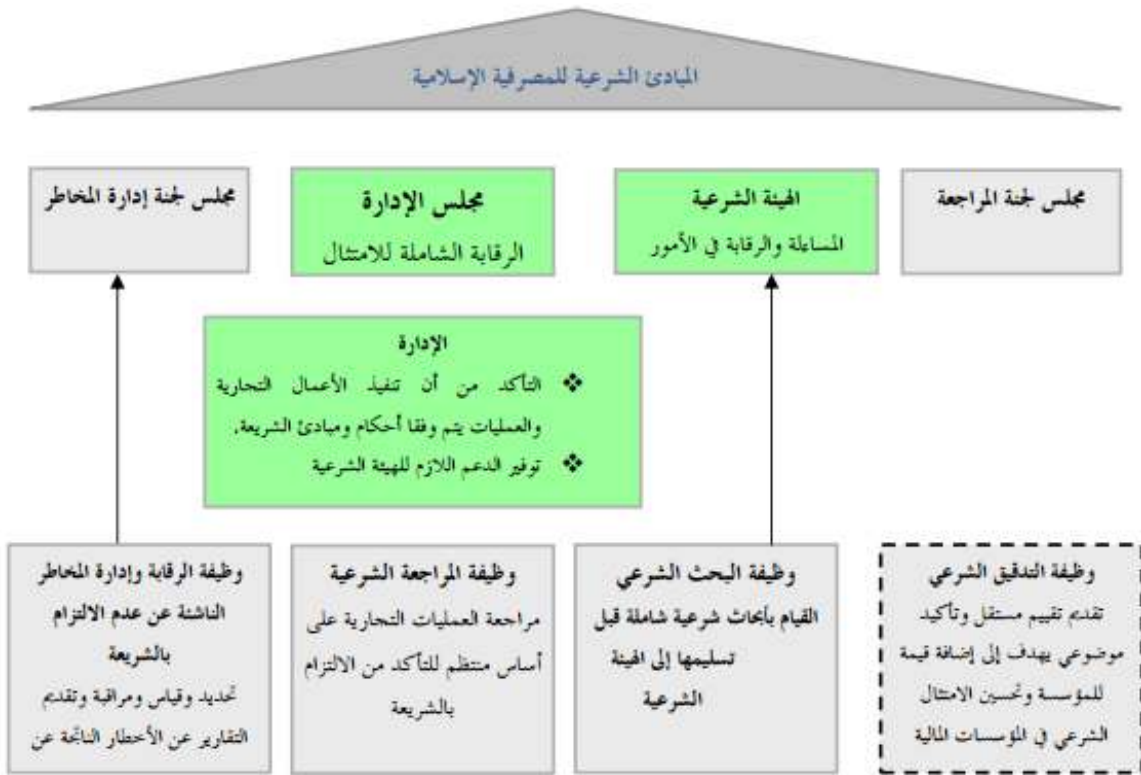
يستفيد البنك المركزي المالي من القوانين والمعايير الدولية ويضيف بنود تتعلق بالجوانب الشرعية تأخذ في الاعتبار المتطلبات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، ولهذا الغرض، أسس لجنتين هما:

❖ لجنة مراجعة القوانين.

❖ لجنة الموازنة بين القوانين الوضعية والشرعية الإسلامية.

تقوم بتعديل الجوانب المخالفة للشرعية الإسلامية لتجعلها منضبطة بالضوابط الشرعية، ونعرض المبادئ الشرعية للمصرف الإسلامي المالي في الشكل الموالي.¹

الشكل رقم 11: هيكل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية المالية



المصدر: سعيد بوهراوة وحليمة بوكروشة، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي المالي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 112.

¹ سعيد بوهراوة وحليمة بوكروشة، مرجع سابق، ص 110.

والجدول الموالي يلخص جوانب الحوكمة الشرعية أو ما يسمى "معايير الضبط" عند هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الجدول رقم 13: معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية

الوظائف	المؤسسات المالية التقليدية	إضافي للمؤسسات المالية الإسلامية	ملاحظات
الحوكمة	مجلس الإدارة	الهيئة الشرعية	هي هيئة مستقلة تعنى بإصدار القرارات والآراء والتوجيهات المتعلقة بالجانب الشرعي، و تقوم بتقديم تقاريرها مباشرة الى مجلس الإدارة
إدارة المخاطر	المدققون الداخليون والخارجيون	المدققون الشرعيون	يقوم التدقيق الداخلي بأداء مهامه من قبل موظفين مختصين و مدربين في المسائل الشرعية ويقومون بمراجعة الأنشطة المتعلقة بالشرعية، ويتم إعداد تقرير بالنتائج ويرفع إلى الهيئة الشرعية.
	وحدة إدارة المخاطر	موظفي إدارة المخاطر المتعلقة بعدم الالتزام بالشرعية	تشكل جزء من وظيفة الرقابة المتكاملة لإدارة المخاطر، وتسعى لتحديد جميع المخاطر المحتملة الناتجة عن عدم الالتزام بالشرعية، وتوفر التدابير اللازمة للتقليل من المخاطر.
الالتزام	وحدة موظفي الامتثال التنظيمي والمالي	وحدة المراجعة الشرعية	التقييم يشمل مراجعة مدى التزام الأنشطة والعمليات بالشرعية، مع تحديد المخالفات واتخاذ إجراءات تصحيحية فورية ووضع آليات لمنع تكرارها، ويترتب على ذلك إعداد تقرير للهيئة الشرعية وتقرير إداري للإدارة.

المصدر: سعيد بوهراوة وحليمة بوكروشة، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي

المالي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، 1- جامعة قاصدي مرباح

ورقلة، الجزائر، ص 110.

جدول رقم 14: مقارنة مابين الحوكمة في البنوك التجارية التقليدية والبنوك الاسلامية

البيان	البنوك التقليدية	البنوك الاسلامية
عناصر الحوكمة	- المساهمون - مجلس الإدارة - الإدارة - أصحاب المصالح الآخرين	- المساهمون - مجلس الإدارة - الإدارة - أصحاب المصالح الآخرين - هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
نظام الحوكمة	نظام حوكمة أحادي من خلال وجود مجلس الإدارة الذي يقوم بمراقبة الجانب الإداري للبنك	نظام حوكمة ثنائي بوجود مجلسين هما مجلس الإدارة الذي يقوم بمراقبة الجانب الإداري، ومجلس الرقابة الشرعية التي تقوم بمراقبة مدى توافق العمليات البنكية مع أحكام الشريعة الإسلامية
درجة المخاطر	ملزمة بمراعات أقل درجة لمصالح أصحاب الودائع كون نسبة المخاطر أقل	ملزمة بمراعات أكبر لمصالح أصحاب الودائع الاستثمارية بسبب اعتماد صيغة المضاربة كون هناك ارتفاع الخطر
شمولية المفهوم	أقل شمولية تعتمد فقط على المعايير المالية	أشمل كونها تعتمد على المعايير المالية والإجتماعية

المصدر: عبد الحفيظي أمحمد، دور البنك المركزي في إرساء قواعد الحوكمة المصرفية -حالة الجزائر -

، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية

2013-2014، ص48.

التعليق: المصارف الإسلامية تتميز بسمات وخصائص تنموية مميزة وصيغ تمويل ذات طابع تنموي يمكنها من جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية¹ وهذا مايميزها عن البنوك التجارية التقليدية، فالبنوك التقليدية تعتمد على الفائدة أما البنوك الإسلامية فهي تعتمد على مختلف الصيغ التمويل الإسلامي مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة وغيرها من الصيغ، لذا نجد مجموعة من الاختلافات، على غرار هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، والمعايير الإجتماعية المتمثلة في حساب التكافل الإجتماعي الذي يتجلى في تقديم الزكاة والقرض الحسن، واختلاف درجة المخاطرة ومجلس الإدارة، التي لا تتواجد في البنوك الربوية.

¹بهاء الدين بسام مشتهى، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة 1996-2008، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، السنة الجامعية 2011، ص 2.

المبحث الثالث: دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي

تقوم البنوك المركزية* في غالبية الدول بدور تقليدي يتركز على وضع وتنفيذ سياسة نقدية فعالة تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي، والاستقرار الخارجي المتمثل في استقرار اسعار الصرف، إلى جانب استقرار المستوى العام للأسعار، ودور رقابي يتمثل في توفير البيئة المصرفية المناسبة وضمان سلامة الأوضاع المصرفية، وعلى ضوء سياسة تحرير أسواق رأس المال إتجهت بعض الدول المتطورة إلى تحرير أسواق رأس المال وأسواق الصرف.

المطلب الأول: التوجهات الحديثة في دور البنوك المركزية

يشهد دور البنوك المركزية اليوم توسعا كبيرا، حيث أصبح يتعدى المهام التقليدية ليشمل التأثير المباشر على أسواق الصرف والتفاعل الديناميكي مع دورة النشاط الاقتصادي عبر أدوات السياسة النقدية، بما في ذلك التحكم في حجم القروض الممنوحة باستخدام إجراءات إنتقائية لتوجيه التمويل نحو القطاعات التي تسعى الدولة إلى تطويرها، فضلا عن إمتداد دور البنوك المركزية ليشمل مساعدة الحكومة في تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر غير تضخمية.

ويتضمن الإطار الحديث لعمل البنوك المركزية مجموعة من الضوابط والإجراءات الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي والحد من تداعيات الأزمات على الاقتصاد، بما في ذلك تنظيم منح القروض والرافعة المالية وأسعار الأصول، إلى جانب اعتماد أدوات احترازية مبتكرة ضمن ما يعرف بـ"Macroprudential tools"، التي تهدف إلى منع انتقال آثار الأزمات المالية من القطاع المالي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال وضع إطار يوضح الترابط والتأثير المتبادل بين القطاع المالي وبقية القطاعات الاقتصادية.

كما يشمل الإطار الجديد توسيع نطاق أهداف السياسة النقدية لتشمل تحقيق الاستقرار المالي إلى جانب الهدف التقليدي المتمثل في استقرار الأسعار، وإعتماد آليات تساهم في متابعة استقرار أسعار الأصول ورصد التطورات في حجم الائتمان.¹

*البنك المركزي: هو المؤسسة المسؤولة عن تنظيم وإدارة شؤون النقد في الجهاز المصرفي في بلد ما، ويقود السياسة النقدية والإئتمانية في الإقتصاد الوطني، في الجزائر يوجد بنك وحيد على مستوى الدولة وله فروع في الولايات التي اذا دعتا لضرورة لتواجدها، اما في أمريكا فيمثل البنك المركزي فيها اتحاد 12 بنكا فدير اليا يسمى اتحاد البنوك المركزية مقره في واشنطن /أنظر المرجع: خليل عبد القادر، مرجع سابق، ص59.
¹ أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014، ص 50.

المطلب الثاني: مسؤولية البنك المركزي على سلامة الجهاز المصرفي

يلعب البنك المركزي دورا أساسيا في تفعيل وإرساء الحوكمة على مستوى البنوك، من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المصارف والمؤسسات المالية وحقوق المودعين ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها الإداري والمالي¹، وتعتبر رقابة البنك المركزي أساس الرقابة النقدية ولن تكون فعالة إلا إذا كانت درجة مرونة الأسواق عالية فتصبح هذه الأسواق قناة نقل الأوامر والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي.²

وتعد السياسة النقدية³ والمالية من أهم الأدوات التي يجري العمل بها لتحقيق الاستقرار والتوازن الإقتصادي العام، تختلف أسس السياسة النقدية تبعا لإختلاف مستوى التقدم من بلد لآخر، وتطور النظم الإقتصادية والإجتماعية للمجتمعات المختلفة، ففي الدول المتقدمة تتركز هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للإقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي وفي مواجهة التقلبات الإقتصادية المختلفة، وتتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية الكمية كحتمية السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير معدل الإحتياطي لدى البنوك وغيرها كالتأثير القروض الاستهلاكية وغيرها، وهنا السياسة النقدية لا تعد كافية في تحقيق هذه الأهداف مما قلل من أهمية الإعتماد عليها والإعتماد على السياسة المالية لأن هناك حدود لا تستطيع الدولة تجاوزه في مسألة تخفيض معدل الفائدة أو زيادة عرض النقود وغيرها من الوسائل.

أما الدول النامية أسس السياسة النقدية تكمن في الأهداف الأساسية لسياستها الإقتصادية ومنها السياسة النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، ويحد من دور السياسة النقدية في توفير الموارد المالية إختلاف الهيكل الإنتاجي لتلك الدول خصوصا عنصر العمل الفني وتختلف النظام المصرفي القائم وقلة تأثيره و قلة المؤسسات المالية غير المصرفية وضيق الأسواق.³

¹ سلام عبد الرزاق، حوكمة المصارف ودورها في الحد من الأزمات المالية، مجلة الحقيقة جامعة أدرار، العدد 27، ديسمبر 2013، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ص 391

² نشاشدة شهر زاد، خيار الانتقال إلى أدوات الضبط غير المباشر للسياسة النقدية في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد 5، العدد 5، ديسمبر 2015، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 41.

³ تعرف السياسة النقدية: على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والإئتمان وتنظيم السيولة العامة للإقتصاد. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2004، ص ص: 112- 113.

المطلب الثالث: دور البنك المركزي كمقرض أخير ومسؤول عن تعثر المصارف

يتولى البنك المركزي تقديم القروض للبنوك التي تعاني من شح السيولة ولم تستطيع الحصول عليها "الإنتر بنك"، ويعد هذا الدور ضمن أدواره التقليدية حيث يقدم لهم القروض مقابل سعر الإقراض الذي يكون في الغالب سعر إعادة الخصم لدى البنك المركزي، وبحكم مسؤوليته على سلامة الجهاز البنكي، يلجأ إلى قبول ودائع من البنوك بفائدة محددة، وذلك لمعالجة مشكلة السيولة الزائدة التي قد تواجهها البنوك والتي تؤدي إلى تكبدها خسائر نتيجة عدم قدرتها على توظيف هذه السيولة لأسباب خارجية.

وفي أوقات الأزمات، قد يواجه القطاع المصرفي مشكلتين رئيسيتين هما:

❖ عدم قدرة بعض البنوك على توفير إحتياجاتها من السيولة، وتنشأ لأسباب تتعلق بمشكلات لديها أو لعدم وجود سيولة في السوق ككل.

❖ إنهيار مؤسسات بنكية مالية كبرى، وعدم وجود صورة واضحة لحدود الأزمة وعدم توفر الشفافية بشأن علاقة هذه المؤسسات بباقي المؤسسات المالية الكبرى، وبالتالي تتأثر بإنهيارها.

وقد ساهم الإنفتاح المالي العالمي في العقد الأخير بشكل كبير في إرساء علاقات واستثمارات مشتركة بين المؤسسات المالية العابرة للحدود، مما يزيد من صعوبة تقييم مدى تأثير هذه المؤسسات الكبرى أثناء الأزمات المالية، وتتدخل البنوك المركزية في سوق "الإنتر بنك" وذلك بضخ مبالغ ضخمة لتمكن البنوك التي في حاجة إلى السيولة من استخدامها، وهذا الأمر له جانب إيجابي يتمثل في زع الثقة في نفوس البنوك المقترضة وخلق نوع من الاستقرار المالي، وله جانب سلبي على المدى الطويل حيث يسبب للبنوك المركزية نفسها في عدم التمكن من تحقيق معدلات التضخم المستهدفه.

كما تبرز مسؤولية البنك المركزي عن سلامة نظام المدفوعات والتسوية والمقاصة، فمن الضروري أن يستهدف البنك المركزي في ما يخص نظم الدفع والتسوية تحقيق مايلي:

- منع المخاطر النظامية مما يحافظ على الاستقرار المالي وتعزيز كفاءة وسائل الأداء ونظم الدفع؛
- ضمان أمن استخدام النقود وثقة الجمهور فيها بصفقتها أصل للتسوية؛¹
- حماية أحد أهم قنوات الإنتقال بالنسبة للسياسة النقدية.

¹ أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سابق، ص ص: 53-54.

ولتحقيق هذه الأهداف يقوم البنك المركزي بالأدوار التالية:

الجدول رقم 15: دور البنك المركزي عن سلامة نظام المدفوعات والتسوية والمقاصة

دور المشغل	دور المشرف	دور المحفز	دور المستخدم
حيث يمتلك ويدير الآليات التي تقدم خدمات الدفع والمقاصة وتسوية المدفوعات	يقوم بإدخال التغييرات والتحسينات بغية ضمان الأمان والفعالية لنظم الدفع والتسوية وفقا لمعايير محددة للرقابة	وضع معايير السوق والممارسات التي تسهل الكفاءة بشكل عام لترتيبات المقاصة وتسوية المدفوعات	هو أحد المشاركين في النظم التي يملكها ويديرها، وحتى النظم التي تملكها وتديرها أطراف خارجية ^٤

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور

البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014، ص 57.

المطلب الرابع: دور البنك المركزي في تطوير نماذج رياضية لتقييم قدرة النظام المالي على إمتصاص تداعيات الأزمات، وتصميم إختبارات التحمل الدورية (Stress Testing)

هناك علاقة متبادلة بين القطاع المصرفي والقطاعات الإقتصادية يراد منها حشد المدخرات المالية من أجل استغلالها أحسن استغلال في سبيل تمويل التنمية، ويعتبر حدوث أي خلل في أحد هذين الطرفين من دواعي حدوث أزمة بكل منهما سواء بالتبعية أو التوازي والسبب هنا هو وجود علاقة إرتباط وثيقة بينهما حيث يعتمد كل قطاع على الآخر، وفي ضوء هذا يعد من الأمور الجوهرية لتحقيق الاستقرار المالي، أن تقوم البنوك المركزية بتطوير نماذج قياسية تهدف إلى دراسة العلاقة بين أداء الاقتصاد الكلي، ممثلا في تطورات المؤشرات الاقتصادية الكلية، وسلامة القطاع المصرفي، المتمثلة في مجموعة من مؤشرات السلامة البنكية، كما تقوم البنوك التجارية بإجراء إختبارات التحمل وتزويد الجهات المعنية بنتائجها بشكل دوري، ومن بين المؤشرات الأساسية التي تستعمل لتقييم أداء الاقتصاد الكلي والتي تتمتع بأعلى درجة تأثير على القطاع البنكي^١، نجد:

📊 نمو الناتج المحلي الإجمالي و حجم الاستثمارات وسعر الصرف؛

^٤ مثال على ذلك: غالبا ما يستخدم البنك المركزي نظم تسوية الأوراق المالية لتقديم ضمانات في عمليات الإنتمان وعمليات السوق الخاصة به وكذلك تقديم وتلقي المدفوعات المرتبطة به أو نيابة عنه (مثل الحكومة والإدارات العامة أو البنوك المركزية الأجنبية).
^١ أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سابق، ص ص: 58-59.

➤ مؤشر بورصة الأوراق المالية، وغيرها من المؤشرات؛

➤ الديون المتعثرة: وهذا مؤشر مهم لسلامة القطاع البنكي حيث تشير التطورات في هذا المتغير إلى قدرة القطاع المصرفي على الاستمرار في أداء دوره كوسيط مالي من عدمه.

وفي مرحلة لاحقة يستعان بإختبارات التحمل (Stress Testing) لتقييم تأثير حدوث الصدمات المحتملة في متغيرات أداء الإقتصاد الكلي على مؤشرات السلامة المالية للقطاع البنكي، ويعتمد في هذا السياق على أسلوبين متبعان دولياً هما:

الأسلوب الأول: أسلوب الإتجاه من القمة للقاع (Top-Down Approach)

تبدأ هذه العملية من البنك المركزي بتحديد النماذج الإقتصادية والمالية التي تظهر أثر الصدمات الخارجية على الجهاز المصرفي والإقتصاد ككل، ومن ثم يقوم بناء على نتائج هذه النماذج بتوجيه البنوك نحو الأسلوب الأمثل لتنفيذ إختبارات التحمل.

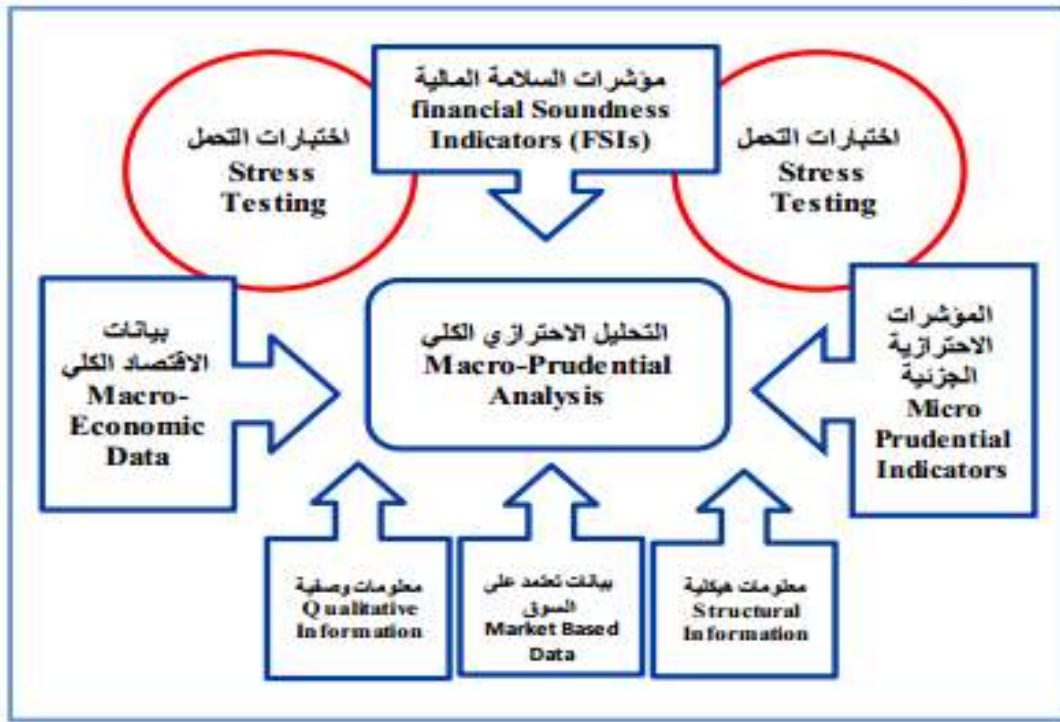
الأسلوب الثاني: أسلوب الإتجاه من القاع للقمة (Bottom-Up Approach)

ضمن هذا الأسلوب يبدأ العمل على مستوى وحدات الجهاز المصرفي، حيث تقوم بعمل إختبارات الأوضاع الضاغطة وتقدمها للبنك المركزي، الذي يقوم بدوره بإيجاد الطريقة المثلى لتجميعها لتحديد المخاطر وآثارها على الجهاز البنكي ككل، ومن هنا ينبغي على البنوك المركزية القيام بالتحديث والتطوير المستمر للتعليمات الخاصة بالمراجعة الإشرافية، وتشجيع البنوك على تطوير وتفعيل إدارة المخاطر لديها وحثها على الأخذ بالسناريوهات التي يتم تحديدها من قبله عن طرق تعليمات تتعلق بالمخاطر المختلفة^٤ التي تواجهها.^١

^٤ الأخطار التي يتعرض لها المصرف مثل: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل.

^١ أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سابق، ص ص: 59-60.

الشكل رقم 12: إطار مؤشرات الإحتراز الكلي



المصدر: أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للإستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014، ص 60.

التعليق:

تتضمن مؤشرات السلامة المالية، المؤشرات الإحترازية الكلية والجزئية وهي بمثابة جهاز إنذار مبكر لرصد والتنبؤ بالأزمات قبل وقوعها من أجل حماية النظام المالي ومن أجل التحليل الإحترازي الكلي يتطلب مجموعة من البيانات تتضمن معلومات هيكلية، وبيانات على السوق، ومعلومات وصفية، ولكن مانأكد عليه هو أنه لايمكن التخلص نهائيا من الأزمات لأنه هناك أخطار لا يمكن التحكم بها مثل خطر أسعار الفائدة وخطر أسعار الصرف وخاصة إذا تم ربطه بعملة واحدة أو عائم.

خلاصة الفصل الثالث:

توصلنا في هذا الفصل الحوكمة المصرفية ودورها في تعزيز الاستقرار المالي إلى أن هناك علاقة مباشرة و مهمة بين الحوكمة المصرفية والاستقرار المالي، لأن البنوك بطبيعتها عملها المرتبط أساسا بإدارة وحفظ الأموال للغير وتمويلها للنشاط الإقتصادي، تتعرض لعدة مخاطر تؤدي إلى الإضرار بمصالح الغير، هذه المخاطر تحدث أزمات تؤثر على إستقرار النظام المالي ككل الذي يؤثر بدوره على استقرار وسلامة القطاع الإقتصادي بشكل عام، وأدت الحاجة لحماية المودعين، والمساهمين وجميع الأطراف ذات المصلحة، والمهتمين بشأن المال والأعمال وعلى رأسهم الدول والهيئات الدولية بإصدار مبادئ لإرساء الحوكمة في منظومتها المؤسسية، وفي إطار السياسة النقدية يقوم البنك المركزي الذي خول له تنفيذ السياسة النقدية للدولة، إلى تبني المبادئ الأساسية لتطبيق الحوكمة في البنوك، ويلعب هذا الأخير "البنك المركزي" دورا مهما في تعزيز الممارسات السليمة في الجهاز المصرفي بإعتباره بنك البنوك ويشرف على تنفيذ السياسة النقدية لأي بلد وبالتالي هو يسيط سلطة الرقابية والتوجيهية بصفته مسؤول على سلامة النظام المصرفي، ومن الجدير التذكير أن فعالية البنك المركزي تبرز من خلال مدى استقلاليته والجدية في التنفيذ وحسن الرقابة و إتباع المناهج الحديثة في هذا المجال وليس في وضع القوانين وفقط، والافت للأمر هي تجربة البنك الماليزي الذي ينتهج العمل المصرفي وفق الشريعة الإسلامية ومن أجل حوكمة نظامه يقوم بتتقيح القوانين والمقرارات الدولية وفق مانتقتضيه الشريعة الإسلامية ويطبقها، وهي تجربة رائدة ويتجلى ذلك من خلال المؤشرات التي حققتها ماليزيا الصادرة عن البنك الدولي التي نتعرف عليها في الفصل الموالي، ختاماً، أبرز هذا الفصل الأبعاد النظرية للاستقرار المالي ودور الحوكمة المصرفية في تحقيقه، غير أن فهم واقع هذه العلاقة واسقاط ما تم التطرق له في الفصول النظرية السابقة بشكل أدق، يتطلب الانتقال إلى دراسة واقع تطبيق هذه المبادئ داخل النظام المصرفي الجزائري، وهو ما يتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

تمهيد:

إن التطورات المتزايدة في الميدان البنكي و وتوالي الأزمات المالية، وحث الهيئات الدولية المختلفة على رأسها لجنة بازل على ضرورة تطبيق المعايير الدولية التي تصدر عنها، أصبح تبني مفهوم الحوكمة من القضايا المطروحة للنقاش في الجزائر خاصة في الأونة الأخيرة، حيث لا يخفى على أحد أهمية القطاع المصرفي في حشد المدخرات العائلية وقطاع الأعمال والسهل على تنفيذ توجهات ومخططات الدولة في تمويل التنمية.

لذا شهدت المنظومة البنكية الجزائرية جملة من التطورات والإصلاحات، نذكر منها قانون النقد والقرض الذي تضمن جملة من الإصلاحات التي أحدثت ثورة في القطاع المصرفي، فهو بمثابة القطيعة مع النظام الإشتراكي والتحول إلى نظام الرأسمالي الحر، وتتص هذه القوانين كذلك على وجوب قياس المخاطر وإدارتها تماشيا مع ما أصدرته لجنة بازل، مما دفع الدولة إلى تكوين لجنة "الحكم الراشد" وتوالت الإصلاحات حتى وصلنا بالأمس القريب إلى إصدار قانون النقدي والمصرفي سنة 2023.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى واقع النظام المصرفي الجزائري وأهم الإصلاحات التي مربها وربط ماتاولناه في الفصول السابقة من الحوكمة المصرفية، وتوصيات لجنة بازل أخذت بعين الإعتبار في هذه الإصلاحات أم لا، وهي تتسجم مع مبادئ الحوكمة المصرفية أم لا بغية حوكمة الجهاز المصرفي ومعرفة الآليات الجديدة في تعزيز الاستقرار المالي.

ولتفصيل أكثر في ذلك، تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث الآتية:

المبحث الأول: لمحة حول النظام المصرفي الجزائري وأبرز الإصلاحات التي مر بها

المبحث الثاني: هيئات النقدية والرقابية ودعم الشفافية في النظام المصرفي الجزائري

المبحث الثالث: دور الحوكمة المصرفية في تعزيز استقرار النظام المصرفي الجزائري

المبحث الأول: لمحة حول النظام المصرفي الجزائري وأبرز الإصلاحات التي مر بها

يمثل البعد الإقتصادي والإجتماعي أحد أهم محاور وآليات الحكم الراشد، حيث لم يعد الإهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الإقتصادي فقط، بل إمتد ليشمل جوانب ومستويات الأداء الإقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات وتحقيق التنمية الإقتصادية إدراكا للآثار النافعة على حياة الناس وعلى استقرار البلد والأخذ بالأسباب المؤدية لذلك،¹ وهذه المهمة يقع جزء كبير على الجهاز المصرفي، الذي يشمل بنك الجزائر والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة والمصارف الأخرى، و يرأس هذا الجهاز بنك الجزائر الذي يقوم بدور مباشر وهام في تنفيذ خطط الدولة بصفته يحتل هرم الجهاز المصرفي، و يرى الكثير من المهتمين بالشأن المالي أن النظام المصرفي الجزائري يعاني من العديد من النقائص التي أثرت سلبا على أدائه ولم يكن عند المستوى المطلوب، وبما أن الجزائر تسعى إلى تحسين بيئة الأعمال وتحقيق الإنفتاح الإقتصادي وإرساء قواعد السوق،² من هنا برزت الحاجة لطرح جملة من الإصلاحات تماشيا مع المستجدات الدولية في هذا المجال والرفع من أدائه وجاهزيته لمواجهة الصدمات المالية وحمايته منها، وكانت بإجراء مجموعة من الإصلاحات والتعديلات المهمة منها، قانون النقد والقرض 90-10، وإصلاحات مكملة لهذا القانون، وأبرزها القانون النقدي والمصرفي الجديد رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان سنة 2023، وهو أحدث الإصلاحات الإقتصادية والمالية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية.

وحسب ما سبق سيتم التطرق إلى مفهوم البنك المركزي ووظائفه، وعرض أحدث البنوك التجارية والمؤسسات العاملة في النظام المصرفي الجزائري حاليا، وكذا أبرز الإصلاحات التي شهدتها.

المطلب الأول: البنك المركزي

من أجل تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، لابد من الإعتماد على السياسة النقدية والسياسة المالية، وذلك مهما كان النظام الإقتصادي المتبع³، والذي يشرف على السياسة النقدية هو البنك المركزي بصفته أهم مؤسسة مشرفة على شؤون النقد والإئتمان، ويمكن تقديم تعريف البنك المركزي والصلاحيات التي يقوم بها كما يلي:

¹ عبد المجيد أونيس و مريم شبيبة، الحوكمة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة المحلية بالجزائر، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، المجلد 4، العدد الخاص، ديسمبر 2021، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص 293.

² غلاي نسيم، الحوكمة والمسؤولية الإجتماعية للشركات، دراسة حالة بعض مؤسسات تلمسان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: حوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015، ص3.

³ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 111.

الفرع الأول: تعريف البنك المركزي

يمكن تقديم تعاريف للبنك المركزي في النقاط التالية:

- **تعريف البنك المركزي:** هو مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية تتمتع باستقلالية، ويرأس هرم الجهاز المصرفي، هو بنك الإصدار الرسمي وبنك الدولة وبنك البنوك، ويقوم بتحويل الأصول الحقيقية لأصول نقدية، ويعتبر أداة لتطبيق السياسة الاقتصادية، وترتبط فعاليته بدرجة الاستقلالية وعصرنة التسيير.¹

- **البنك المركزي الجزائري:** تم إنشائه بموجب القانون رقم 144/62 الصادر في 13 ديسمبر 1962، والذي حمل في مضمونه كيفية إنشائه وتنظيمه، وقد ورث البنك المركزي الجزائري إختصاصاته من بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار، وأسندت له كل المهام التي تقوم بها البنوك المركزية في دول العالم، فهو المسؤول عن إصدار النقود وضبط تداولها مع إدارة ومراقبة القروض وبيع العملة الصعبة ومنه تولي أمور السياسة النقدية وبالتالي يحافظ على الاستقرار المالي للبلد.

وقد قدم له تعريف في قانون النقد والقرض الجزائري رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14/04/1990 "البنك المركزي هو مؤسسة وطنية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وله علاقات مع غيره، وهو بذلك يكلف بتنظيم حركة النقد، وتوجيه ومراقبة جميع الوسائل الملائمة لتوزيع القرض، ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية إتجاه الخارج، واستقرار سوق الصرف.

كما جاء تعريف آخر له في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 الصادر بتاريخ 21 جوان 2023 "بنك الجزائر هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير، ويحكمه التشريع التجاري ويتبع قواعد المحاسبة التجارية، ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة، ورأسماله مملوك كلياً للدولة ويقع مقره في مدينة الجزائر ويفتح فروع له ووكالات في كل ولايات الوطن التي يرى فيها ضرورة لذلك، وتضمن الدولة أمن منشآته، ويشترط لحل بنك الجزائر بموجب قانون يحدد كفاءات تصفيته"²

ملاحظة: يمكن الإطلاع على الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر في الملحق رقم (1).

¹ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2014، ص 57.

² القانون رقم 23-09، المؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 43، الصادرة في 27 جوان 2023، ص 5.

الفرع الثاني: صلاحيات بنك الجزائر وفقا للقانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 الجديد

يمثل البنك المركزي حجر الزاوية في النظام المالي، حيث يتمتع بعدة صلاحيات رئيسية تشمل إصدار النقد، إدارة السياسة النقدية، والإشراف على المؤسسات المالية، يتمثل دور البنك المركزي في خلق وتدمير النقود القانونية، كونه "بنك البنوك" ومستشارها المالي،¹ بالإضافة إلى تعزيز الحوكمة المصرفية عبر آليات الرقابة والوقاية، بهدف حماية أصول المصارف وضمان سلامتها المالية والإدارية، كما يسعى البنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار المالي وحماية حقوق المودعين.

وفقاً للقانون النقدي والمصرفي الجديد، تم تفصيل صلاحيات بنك الجزائر في الباب الثالث، الذي يتضمن أربعة فصول تمتد من المادة 35 إلى المادة 60، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولاً: صلاحيات عامة ذكرت في الفصل الأول المواد 35، 36، 37.

✚ **الحرص على استقرار الأسعار:** يهدف من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو الإقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي. حسب ماجاء في المادة 35

✚ **تشجيع الشمول المالي:** يتخذ تدابير تسهيل تقديم الخدمات المالية، و نشر وسائل الدفع الكتابية و التواجد المنظم لشبابيك المصارف والمؤسسات المالية عبر كامل البلاد. حسب المادة 36

✚ **استشارة مع الحكومة:** في كل قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل النقدية والمالية، كما يمكنه تقديم مقترحات لتحسن ميزان المدفوعات وحركة الأسعار وأحوال المالية العامة، بشكل عام لتنمية الإقتصاد.

✚ **إدارة ميزان المدفوعات:** يعد بنك الجزائر ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر، ويطلع الحكومة على كل طارئ من شأنه المساس بالاستقرار النقدي، ويحدد عمليات الاقتراض من الخارج ويرخص بها، ويمكن أن يطلب الإحصائيات والمعلومات التي يرى فيها فائدة مرجوة منها لأداء مهامه من أي بنك و المؤسسات المالية أو أي هيئة مختصة أو أي شخص معني ويسمح له كذلك بالقيام بأي تحقيق إحصائي، ويجمع كل المعلومات والبيانات المفيدة لرقابة ومتابعة الإلتزامات المالية نحو الخارج، ويقدمها لوزير المالية. حسب ماجاء في (المادة 37)

¹ عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص ص: 62-72.

✚ **المفاوضات مع الهيئات المالية الدولية:** يساعد الحكومة ويمثلها في علاقاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية ويشارك في التفاوض بشأن عقد إتفاقيات دولية للدفع والصرف والمقاصة وينفذها.¹ (المادة 39)

ثانيا: إصدار النقد ذكر في الفصل الثاني المادة 40

يصد بنك الجزائر العملة النقدية*الوطنية سواء في شكلها المادي (الأوراق النقدية والعملات المعدنية) أو الرقمي (الدينار الرقمي) وفق شروط التغطية المحددة في المادة 64 من هذا القانون، وتتضمن تغطية النقد العناصر التالية: السبائك الذهبية والنقود الذهبية، العملات الأجنبية، سندات الخزينة، سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن.

ثالثا: العمليات ومنح السيولة الاستيعالية تم ذكرها في الفصل الثالث

✚ **العمليات على الذهب وتسيير إحتياطيات الصرف:** بالنسبة للذهب كل متعلق بالشراء والبيع والإقتراض والرهن وذلك نقدا أو لأجل وتسيير إحتياطيات الصرف ويديرها كما يجوز له، كل متعلق بعمليات البيع والشراء الخصم أو إعادة الخصم، ويرهن أو يرتهن أو يودع ويأخذ كوديعة كل سندات الدفع المحررة بالعملات الأجنبية و كل الأرصدة بالعملات الأجنبية. حسب المادتين 41 ، 42.

✚ **عمليات السياسة النقدية:** يتدخل بنك الجزائر ضمن الحدود ووفقا لشروط المحددة من طرف المجلس النقدي والمصرفي من أجل تنفيذ سياسته النقدية.

- ❖ أن يتدخل على مستوى السوق النقدية من خلال بيع أو شراء أو وضع أو أخذ تحت نظام الأمانة أو إقراض أو إقتراض مستحقات وسندات قابلة للتفاوض محررة بالدينار الجزائري؛
- ❖ القيام بعمليات قروض مكفولة بضمانات ملائمة من خلال رهن سندات الخزينة أو الذهب أو عملات أجنبية أو سندات عمومية وخاصة؛
- ❖ إلزام البنوك بتشكيل إحتياطيات إلزامية لديه في شكل ودائع محصلة للفائدة بنسبة يحددها هو؛

¹ القانون رقم 09-23، المؤرخ في 21 جوان 2023، **يتضمن القانون النقدي والمصرفي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 43، الصادرة في 27 جوان 2023، ص 8.

***يأخذ إصدار النقد شكلان:** شكلا ماديا (أوراق نقدية وقطع نقدية معدنية هي الدينار الجزائري) وشكلا رقميا وتسمى العملة الرقمية للبنك المركزي (الدينار الرقمي الجزائري) ويعود للدولة امتياز اصدار العملة النقدية عبر تراب الوطن، ويفوض ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي المادة : 2 من القانون رقم 09-23، المؤرخ في 21 جوان 2023، **يتضمن القانون النقدي والمصرفي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 43، الصادرة في 27 جوان 2023.

- ❖ إجراء عمليات مبادلة العملات لأغراض السياسة النقدية؛
 - ❖ إصدار سندات الإقتراض وإعادة شرائها في السوق النقدية؛
 - ❖ خصم سندات عمومية وإعادة خصم سندات خاصة ممثلة للقروض الموزعة محررة بالعملة المحلية؛
 - ❖ بالنسبة للسيولة استلامها في شكل ودائع لأجل على بياض. (حسب المادة 43)
- كما يمكنه إجراء كل عملية خاصة بالسياسة النقدية يراها ضرورية.
- السيولة الاستيعابية:** يقدم البنك سيولة طارئة للبنوك ذات الملاءة المالية التي تواجه مشكلات مؤقتة من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي،¹ بشرط أن تكون مدعومة بضمانات كافية، إذا تعذر ذلك، تتدخل الدولة لضمان العملية، مع ضرورة تقديم البنك خطة لاستعادة السيولة.
- العمليات مع الدولة والهيئات العمومية والبنوك المركزية** أنظر المواد 48 إلى 54
- الاستثمار:** يوظف بنك الجزائر أمواله الخاصة على شكل عقارات، أو سندات صادرة أو مكفولة من الدولة، أو في عمليات تمويل ذات فائدة إجتماعية أو وطنية، أو على شكل سندات صادرة عن مؤسسات مالية تخضع لقوانين خاصة تصدر عن وزير المالية. حسب (المادة 55)
- بتحصيل ديون بنك الجزائر** المشكوك فيها أو المتأخر التحصيل. حسب (المادة 57)

رابعاً: أمن نظم و وسائل الدفع تم تناولها في الفصل الرابع

تناول القانون الجديد في الفصل الرابع دور بنك الجزائر في ضمان سلامة وفعالية نظم الدفع الوطنية، و حرصه على سير عمل هذه النظم بشكل سلس وآمن، مع تحديد معايير مراقبتها وفقاً للقرارات الصادرة عن المجلس النقدي والمصرفي.¹ حسب المواد 58، 59، 60.

المطلب الثاني: البنوك التجارية والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر

لقد ضم النظام المصرفي الجزائري في نهاية 2024، 28 مصرفاً ومؤسسة مالية، مقرهم بالعاصمة الجزائر، كما نشير إلى أن 12 بنكاً 6 منها بنك عمومي و 6 بنك خاص تقدم منتجات وخدمات تابعة

¹ يقصد بالاستقرار المالي: الاستقرار المشترك للمؤسسات المالية الرئيسية و الأسواق المالية التي تعمل فيها، ويضمن على الصعيد الكلي من خلال السياسة الاحترازية الكلية حسب المادة 155 من القانون رقم 09-23، المؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 43، الصادرة في 27 جوان 2023.

¹ القانون رقم 09-23، المؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 43، الصادرة في 27 جوان 2023، ص ص: 9-11.

للتتمويل الإسلامي ومنها بنكان متخصصان حصريا في التمويل الإسلامي، من أصل 20 بنك، تتوزع على النحو التالي:

جدول رقم 16: توزيع المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعتها

البيان	العدد
البنوك العمومية	7
المصارف الخاصة برأسمال أجنبي بما في ذلك بنكا مختلط رأس المال	13
المؤسسات المالية العمومية	2
المؤسسات العمومية المتخصصة في الإيجار	3
المؤسسات الخاصة المتخصصة في الإيجار	2
تعاضدية للتأمين الفلاحي	1
المجموع	28

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع

المصرفي، التقرير السنوي 2024، الصادر جوان 2025، ص 50.

الفرع الأول: البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية أشخاصا معنوية، تتمثل مهمتها الأساسية هي تلقي الأموال من الجمهور في شكل ودائع و استثمارها وفقا لإعتبارات الخاصة مع ضمان إمكانية إعادتها، ومنح القروض وتوفير وسائل الدفع وإدارتها لصالح العملاء.¹

أولا: البنوك التجارية العمومية: مملوكة بالكامل للدولة وتستحوذ على أكبر حصة من السوق المصرفي.

- الصندوق الوطني لتوفير والإحتياط (CNEP) الذي تأسس في 10 أوت 1964.
- البنك الوطني الجزائري (BNA) الذي تأسس في 13 جوان 1966.
- القرض الشعبي الجزائري (CPA) الذي تأسس في 11 ماي 1967.
- البنك الجزائري الخارجي (BEA) الذي تأسس في 01 أكتوبر 1967.

¹ القانون رقم 90-10، المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 16، الصادر بتاريخ 18-04-1990، المادة 4.

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الذي تأسس في 13 مارس 1982.
- بنك التنمية المحلية (BDL) تأسس في 30 أبريل 1985.
- البنك الوطني للإسكان: تم إعداده في 29 ديسمبر 2022 برأس مال 80 مليار دج، يعمل على ضمان التمويلات لقطاع السكن والبناء، سواء للأفراد أو للمقرنين العموميين والخواص أو لفائدة مؤسسات الإنجاز، و يعد مؤسسة مصرفية شمولية موجهة بشكل رئيسي لتمويل قطاع السكن.¹

ثانيا: البنوك الخاصة

- بنك البركة الجزائري: وهو بنك مشترك رأس مال مابين بنوك جزائرية نجد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنوك السعودية منها بنك البركة الدولي وذلك بنسبة 51 % للطرف الجزائري و49% للطرف السعودي وتم تأسيسه في 6 ديسمبر 1990.
- سيتي بنك الجزائر CITIBANK: يقع مقره في الأوراسي و يعتبر من أكبر البنوك العالمية في ميدان تسخير أسواق الصرف تحصل على الإعتماد بتاريخ 18 ماي 1998 برأس مال قدره 1.2 مليار دج
- المؤسسة العربية المصرفية -الجزائر
- نتيكسيس-الجزائر Natexis Bank
- سوسيتي جنيرال - الجزائر Société Général Algérie
- البنك العربي - الجزائر Arab Bank
- بي.ن. بي باريباس - الجزائر BNP Paribas
- ترست بنك -الجزائر Trust Bank Algeria
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل -الجزائر Houssing Bank algeria
- بنك الخليج -الجزائر AGB
- فرنسا بنك -الجزائر France Bank Algeria
- H.S.B.C Algeria
- مصرف السلام - الجزائر

¹مقرر رقم 03-22، المؤرخ في 29 ديسمبر 2022، يتضمن اعتماد البنك الوطني للإسكان، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 90، الصادرة في 31 ديسمبر 2022.

الفرع الثاني: المؤسسات المالية

المؤسسات المالية هي: " أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور"¹ ونجد مجموعة من المؤسسات المالية العاملة هي:

✚ شركة إعادة التمويل الرهني.

✚ الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف.

✚ الشركة العربية للإجار المالي، المغاربية للإجار المالي الجزائري.

✚ الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية.

✚ الشركة الوطنية للإجار المالي.

✚ إجار ليزينغ الجزائر.

✚ الجزائر إيجار.²

ملاحظة: لمزيد من المعلومات عن قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة أنظر الملحق رقم (2).

جدول رقم 17: عدد المصارف والمؤسسات الناشطة في الجزائر إلى غاية عام 2025

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
(1) المصارف	20	19	20	20	20
البنوك العمومية	6	6	7	7	7
البنوك الخاصة	14	13	13	13	13
(2) المؤسسات المالية	8	8	8	8	8
المؤسسات العمومية	6	6	6	6	6
المؤسسات الخاصة	2	2	2	2	2
(3) المجموع	28	27	28	28	28

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع

المصرفي، التقرير السنوي 2024، الصادر جوان 2025، ص 50.

¹ المادة 115 من القانون رقم 90-10، المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 16، الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990.

² مقرر رقم 01-25، المؤرخ في 2 جانفي 2025، يتضمن نشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 03، الصادرة بتاريخ 22 جانفي 2025، ص 24.

المطلب الثالث: أبرز الإصلاحات النظام المصرفي الجزائري

شهد النظام المصرفي عدة إصلاحات منذ نشأته على أنقاض بنوك فرنسية تم تأميمها سنة 1966 وأول إصلاح برز وأحدث ثورة في الميدان البنكي والإعلان عن التحول من النظام الإشتراكي والتوجه بسياسة تتماشى مع إقتصاد السوق هو صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، بالإضافة إلى تعديلات جاءت بعده، لكن أحدث الإصلاحات صدور القانون النقدي والمصرفي 09-23 الذي صدر سنة 2023 وقبله النظام 02-20 المتعلق بالبنوك الإسلامية ونقدم لمحة لهذه الإصلاحات كما يلي:

1- قانون النقد والقرض رقم 10-90: الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990

شهدت سنة 1990 منعرجا هاما في مسار الإصلاحات المالية النقدية في الجزائر، وهو صدور القانون النقد والقرض رقم 10-90، والذي جاءت به السلطات الجزائرية لسد القصور والنقائص التي وقعت فيه الإصلاحات السابقة، والتوجه نحو سياسة إقتصاد السوق، ومن أهم ما تضمن:

- ❖ تعزيز أكبر للاستقلالية لبنك الجزائر؛
- ❖ منح البنوك الشمول في العمل المصرفي لزيادة فعاليتها؛
- ❖ فتح الاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص و الأجنبي.

بعدها شهد النظام المصرفي عدة تعديلات بسبب التغيرات التي مست المحيط الإقتصادي الجزائري أهمها:

2- الأمر رقم 01-01: المعدل والمتمم لأحكام القانون 10-90 الصادر في 27 فيفري 2001

أول تعديل لقانون النقد والقرض 10-90 تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، والفصل بين إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.¹

¹ الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم لأحكام القانون 10-90 المؤرخ في 14 أبريل 1990، والمعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 14، الصادرة بتاريخ 28 فيفري 2001.

3- الأمر رقم 03-11: المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 26 أوت 2003

شهدت الساحة البنكية في الجزائر فضائح مالية طالت البنوك الخاصة، مثل بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري وكذلك البنوك العمومية على غرار بنك الفلاحة والتنمية الريفية وغيرهم من البنوك. ما كشف عن ضعف الجهاز المصرفي وإهتزت مصداقيته، وقد دفع هذا الوضع السلطات النقدية والمالية إلى إصدار الأمر 03-11 ، الذي جاء ضمن التزامات الدولة الجزائرية في الميدان المالي والبنكي، واستجابة لتطورات البيئة البنكي المحلية، وإعداد المنظومة المصرفية لمواكبة مع الركب العالمي، مع إلغائه القانون 90-10 لكن حافظ على أهم أفكاره ومبادئه، ومتشدا مع المسؤولين عن تسيير البنوك بتوضيح المخالفات وتقديم العقوبات المقابلة لها.¹

4- النظام رقم 03/09 المؤرخ في 26 ماي 2009

جاء ليحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات البنكية نتيجة عدة عوامل منها:

- ❖ الرغبة في تحديث الخدمات المصرفية في البنوك للتكيف مع المقاييس الدولية؛
- ❖ محاولة توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والحفاظ عليها لنمو الإقتصاد سريعا والمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.

5- الأمر رقم 10-04: المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2010

يعدل ويتم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والإئتمان، نص صراحة أن بنك الجزائر مكلف بالتحقيق من سلامة وصلاية الجهاز المصرفي في إطار تعزيز الاستقرار المالي وذلك عن طريق:

- ❖ تعزيز الإطار المؤسسي، ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية، حماية الزبائن، وتحسين نوعية الخدمات البنكية؛
- ❖ بالإضافة لتعزيز وسائل المصارف في مواجهة المخاطر عبر تقوية أنظمة رقابتها الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال، والهدف من ذلك: التحكم في نشاطها والاستعمال الفعال

¹ سليمان ناصر و آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور للبنك المركزي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص ص: 14 - 15.

لمواردها، وضمان السير الحسن للعمليات الداخلية وضمان شفافية العمليات المصرفية، وصحة المعلومات المالية، وكذا الأخذ بمجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية؛

❖ كما نص تعديل 2010 اشتراط نسبة المساهمة الوطنية بما لا يقل عن 51% من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمة الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري.¹

5- تعديلات 2014:

- الأمر رقم 01-14: الصادر في 16 فيفري 2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
- الأمر رقم 02-14: الصادر في 16 فيفري 2014 والمتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات.
- الأمر رقم 04-14: الصادر في 29 سبتمبر 2014 الذي يحدد شروط تحويل رؤوس الأموال للخارج.

6- النظام 02-20 المتعلق بالبنوك الإسلامية.

- ينص على فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية.²

6- قانون النقد و المصرفي 09-23 الصادر في 21 جوان 2023:

يهدف إلى تعزيز استقرار النظام المالي بشكل عام والنظام البنكي بشكل خاص، من خلال توسيع دور بنك الجزائر في مجال الاستقرار المالي والسياسة الاحترازية الكلية.³

¹ فريدة بناشنهو، تعديلات قانون النقد والقرض، 2022، جامعة تلمسان، ص ص 74-75، تاريخ الاسترداد 20 فيفري 2023، من <https://fseg.univ-tlemcen.dz>

² فرحي محمد، إنفتاح البنوك التقليدية على الشبابيك الصيرفة الإسلامية- قراءة في أحكام النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020، مجلة الأستاذ البحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 02، ديسمبر 2021، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 1198.

³ بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2023، الصادر جوان 2024، ص 58.

المبحث الثاني: الهيئات النقدية والرقابة ودعم الشفافية في النظام المصرفي الجزائري

نتناول في هذا المبحث السلطات النقدية والرقابية ودعم الشفافية في النظام المصرفي الجزائري و التي كانت في السابق و كرسها القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 الجديد، مع توسيع في صلاحياتها تتعلق بكل من مجلس النقدي والمصرفي، اللجنة المصرفية، صندوق ضمان الودائع، ولجنة الاستقرار المالي ولجنة الدفع.

المطلب الأول: السلطات النقدية والرقابية في النظام المصرفي الجزائري

يوضح الشكل الموالي السلطات النقدية والرقابية في النظام البنكي الجزائري كما يلي:

الشكل رقم 13: السلطات النقدية والرقابية في النظام المصرفي الجزائري على ضوء القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 الجديد



المصدر: حمادي عبد الرزاق وكركار مليكة، الحوكمة المصرفية في الجزائر على ضوء أحكام القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 1، المركز الجامعي لإليزي، الجزائر، ص 307.

الفرع الأول: المجلس النقدي والمصرفي

يقوم بدور السلطة النقدية في الجزائر، وتم إنشائه لأول مرة عند صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 مما شكل تحولاً نوعياً في معالجة المسائل النقدية عبر قطع علاقتها مع الإقتصاد الحقيقي وتوحيد السلطة النقدية في هيئة واحدة وتوحيد مهامها، وقد كرس القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 مبدأ الفصل بينه وبين مجلس إدارة بنك الجزائر،¹ إضافة إلى توسيع صلاحياته، وأحدث تغيير في تركيبته بزيادة الأعضاء والتتويج حيث أدخل (شخصية تختار بحكم كفاءتها في مجال الصيرفة الإسلامية، إطار برتبة مدير عام من بنك الجزائر)، و يبلغ عدد أعضائه 13 عضواً وكان (7) سبعة أعضاء في السابق في قانون النقد والقرض 1990 و في قانون 2003 تسعة (9) أعضاء ونقدمهم كما يلي:

أولاً: تشكيلة المجلس: يتشكل المجلس من الأعضاء التالية:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وعددهم ثمانية (المحافظ رئيساً، نواب المحافظ الثلاثة، أربعة موظفين من أعلى درجة يعينون بمرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في المجال الإقتصادي والمالي)؛²
- شخصية تختار بحكم كفاءتها في المسائل الإقتصادية والنقدية؛
- شخصية تختار بحكم كفاءتها في مجال الصيرفة الإسلامية؛
- إطار من بنك الجزائر، برتبة مدير عام على الأقل.

يتم تعيين الأعضاء الثلاثة المذكورين سلفاً بموجب مرسوم رئاسي، ويحق لهم المشاركة في التداول والتصويت داخل المجلس، يرأس المجلس محافظ بنك الجزائر الذي يتولى دعوته للاجتماع وتحديد جدول أعماله، وتتخذ القرارات في المجلس بأغلبية الأصوات، و صوت الرئيس هو المرجح في حالة التساوي.

ينعقد المجلس على الأقل أربع مرات في السنة، و هناك إمكانية عقد إجتماعات أخرى بمبادرة من الرئيس أو من عضوين من المجلس إذا دعت الضرورة، حيث يُقترح في هذه الحالة جدول الأعمال، ولعقد الإجتماعات، يتطلب الأمر حضور خمسة أعضاء على الأقل، ولا يجوز لأي عضو تفويض شخص آخر

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 366.

² المادة 13، المادة 21، القانون رقم 23-09، المؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023.

لتمثيله في الاجتماع، كما يحدد المجلس بدل الحضور لأعضائه والشروط الخاصة بتسديد المصاريف المتعلقة بها، يتم تزويد المجلس بأمانة عامة تحدد صلاحياتها وكيفية تنظيمها بإقتراح من المجلس النقدي والمصرفي.¹

ثانيا: صلاحيات المجلس: يخول المجلس صلاحيات بصفته سلطة نقدية في الميادين المتعلقة حسب المادة: 64 بما يأتي:

- إصدار النقود، و تغطيتها؛
- وضع معايير وشروط العمليات التي ينفذها بنك الجزائر، وخصوصا بما يتعلق بالخصم والسندات تحت نظام الأمانة، و رهن السندات العامة و الخاصة؛
- تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، و تحديد الأهداف النقدية خاصة المتصلة بتطور المجاميع النقدية والإئتمانية، وتحديد أدوات السياسة النقدية، وضع قواعد الحذر في السوق النقدية، وينشر معلومات المتعلقة بها لتقادي مخاطر الاختلال؛
- منتجات التمويل والديون الجديدة، و الخدمات البنكية؛
- وضع معايير وسير أنظمة الدفع وسلامتها؛
- تحديد شروط إعتداد المصارف والمؤسسات المالية وإنشائها، بالإضافة إلى شروط فتح مكاتب تمثيل للمصارف والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر؛
- تحديد القواعد والمعايير الإحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، ومزودي خدمات الدفع والمصارف الرقمية؛
- حماية عملاء المصارف والمؤسسات المالية؛
- تحديد المعايير المحاسبية التي يجب أن تطبق على المصارف والمؤسسات المالية؛
- الشروط التقنية لممارسة المهنة البنكية و الاستشارة والوساطة في الميدان المالي و البنكي؛
- تحديد كيفية ضبط الصرف وأهدافه والتنظيم القانوني له؛
- تنظيم سوق الصرف و تسيير إحتياجات الصرف؛

¹ المادة 62، من القانون رقم 09-23، المؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023.

- وضع قواعد السير الحسن وأخلاقيات المهنة للبنوك والمؤسسات المالية، والوسطاء المستقلين، ومكاتب الصرف، و مزودي خدمات الدفع؛
- وشروط إعتداد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف، و مزودي خدمات الدفع، كتحديد الحد الأدنى لرأس المال وكذا كفاءات إبراؤه وحماية زبائنهم وكذا المعايير والقواعد المحاسبية التي تطبق عليهم ويستمتع إلى وزير المالية بناء على طلب منه، وتستشير الحكومة المجلس كلما تداولت في مسائل تتعلق بالنقد أو القرض أو مسائل يمكن أن تنعكس على الوضع النقدي.¹

الفرع الثاني: اللجنة المصرفية

تأسست لأول مرة في القانون 1990 بموجب المادة 143، و تم تكريسها في الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض في مادته 105 وتم الإبقاء عليها كذلك في القانون الجديد النقدي والمصرفي رقم 09-23 بصلاحيات موسعة تتماشى مع المستجدات و التطورات في الميدان المصرفي، وبنفس تركيبة عدد الأعضاء التي كانت في القانون السابق 2003 بعدد (8) أعضاء وتختلف على القانون 1990 التي كان فيها عدد الأعضاء (5) أعضاء وسيتم ذكر مهامها وتركيبها عدد الأعضاء كالاتي:

أولاً: المهام: بناء على المادة: 116 تقوم بالمهام التالية:

❖ مراقبة مدى إلتزام البنوك والمؤسسات المالية، والوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف، بمعايير العمل السليم؛

❖ فحص شروط استغلال هذه المؤسسات المالية وضمان نوعية وضعياتها المالية؛

❖ فرض عقوبات على المخالفات التي تكتشف وتضمن الإلتزام بقواعد حسن سير المهنة.

ثانياً: تشكيل اللجنة المصرفية: تم التطرق إليه في المادة : 117 تتكون اللجنة من:

❖ المحافظ: ورئيسا لها؛

❖ ثلاثة أعضاء يتم أنتقائهم على أساس كفاءتهم في المجال البنكي والمالي و المحاسبي؛

¹المادة 64 من القانون رقم 09-23، المؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023.

❖ قاضيين، ينتدب من المحكمة العليا والآخر من مجلس الدولة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء؛

❖ ممثل عن مجلس المحاسبة يتم إختياره من بين المستشارين الأولين؛

❖ ممثل عن وزارة المالية برتبة مدير على الأقل و يتم تعيين رئيس وأعضاء اللجنة لمدة خمس سنوات و تزود اللجنة بأمانة عامة، وتحدد صلاحياتها وكيفية تنظيم عملها وفقاً لإقتراح من اللجنة.

المطلب الثاني: هيئات دعم الشفافية في عمل النظام البنكي الجزائري على ضوء القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23

الفرع الأول: صندوق ضمانات الودائع

حسب مضمون المادة 134، تدفع البنوك المعتمدة نسبة 1% من مبلغ ودائعها كعلاوة ضمان إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية الذي يُنشئه بنك الجزائر، و يتم تسديد العلاوات بشكل منفصل بالنسبة لودائع العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، ويجب على الصندوق تخصيص لها حساب خاص مراعاة خصوصيات البنوك التي تزاوّل الصيرفة الإسلامية.¹

في التعلّية رقم 01-16 تم تحديد علاوة الضمان بنسبة 1% كحد أقصى من مبلغ الوديعة، مع تحديد الحد الأقصى لكل مودع ب 600000 دج²، ويجدر بالذكر النظام رقم 20-03 المؤرخ في 15 مارس 2020 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، والذي يحدد نسبة العلاوة الواجب دفعها من قبل البنوك وفروع البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر، كما تشير للتعلّية رقم 01-2024 المؤرخة في 18 جانفي 2024 ، التي تتضمن نسبة العلاوة المستحقة بموجب المساهمة في صندوق ضمان الودائع المصرفية، يحدد ذلك في المادة رقم 2 نسبة العلاوة 0.15% من مجموع الودائع المصرفية المسجلة لغاية 31 ديسمبر 2022 وفقاً لمداولة المجلس النقدي والمصرفي المنعقد في 18 جانفي 2024.³

¹ المواد 116، 117، 134 من القانون رقم 09-23، المؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023.

² التعلّية رقم 01-16، المؤرخة في 21 فيفري 2016، المتضمنة تحديد نسبة العلاوة المستحقة للمساهمة في صندوق ضمان الودائع المصرفية.

³ التعلّية رقم 01-24 المؤرخة في 18 جانفي 2024، المتضمنة نسبة العلاوة المستحقة بموجب المساهمة في صندوق ضمان الودائع المصرفية.

الفرع الثاني: جهاز فعال للرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية

تناول الفصل السادس من هذا القانون رقابة البنوك والمؤسسات المالية، وضرورة الإلتزام بالشروط التي تضمن توفير السيولة والقدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، كما يُلزم البنوك والمؤسسات المالية بإنشاء قواعد حوكمة داخلية فعالة، بما في ذلك وضع جهاز رقابة داخلي لضمان الإمتثال للقوانين وحماية الأصول، يرتبط بالتحقيق الأمثل للعمليات و السير الحسن، موثوقية المعلومات المالية، أمن الأصول، عدم إحترام هذه الإلتزامات يؤدي لعقوبات تصل لسحب الإعتماد حسب المادة 126 من هذا القانون.¹

الفرع الثالث: المراكز الوقائية

تتمثل في مركزية المخاطر، ومركزية المستحقات غير المدفوعة.

أولاً: مركزية المخاطر

ينظم بنك الجزائر ويسير مركزة المخاطر، تكلف بمهمة رئيسية تتمثل بجمع بيانات هوية المستفيدين من القروض وبيانات القروض لدى البنوك والمؤسسات المالية، تستخدم هذه المعلومات لتسيير المخاطر ذات الصلة، و يشترط على البنوك والمؤسسات المالية وكذلك المؤسسات أو الهيئات المانحة للقروض المصغرة، الإنخراط فيها، وتزويدها بالمعلومات الضرورية لضمان السير الحسن.

ثانياً: مركزية المستحقات غير المدفوعة

يتمثل هدف مركزية المستحقات غير المدفوعة في الوقاية ومحاربة إصدار الصكوك بدون رصيد، مهامها مركزية حوادث الدفع بالصكوك لغياب أو عدم كفاية الرصيد المصرح به من طرف المصارف والخزينة العمومية إضافة إلى المصالح المالية لبريد الجزائر، وتحكم النصوص التنظيمية مركزية المستحقات غير المدفوعة، وتربطها بنظم الدفع التي يشرف عليها بنك الجزائر.²

وتم إنشاء جهاز مكافحة الشيك بدون رصيد بموجب النظام 92-03 الصادر في 22 مارس 1992 ويعمل هذا الجهاز بأحد أهم وسائل الدفع وهي الصك وفي هذا الشأن يعمل على تجميع

¹المواد: 106، 107، 108، 109، من القانون رقم 09-23، المؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023.

²المادة 110 من القانون رقم 09-23، المؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023.

المعلومات المتعلقة بعوارض دفع الصكوك الناتجة عن عدم كفاية الرصيد، مع تبليغ وتقديم المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين لضمان الشفافية والمساءلة في عمليات الدفع.¹

المطلب الثالث: التسيير الإحترازي وسلامة النظام المصرفي الجزائري

تهدف السياسة الإحترازية الكلية إلى تعزيز صمود النظام المالي من خلال معالجة نقاط الضعف النظامية التي قد تهدده، وذلك عبر تعزيز صلابة النظام المالي على الصمود أمام الصدمات المتعددة.

الفرع الأول: لجنة الاستقرار المالي

يلعب مفهوم الاستقرار المالي دورًا مهمًا ورئيسيًا في عملية إدارة البنوك، حيث يعتبر تحقيقه من أهم أولويات السياسة الإقتصادية لأي دولة، والجزائر من بين الدول التي سهرت على تعزيز الاستقرار المالي لمنظومتها المالية، ويتجلى ذلك في إصدار و إعتقاد القوانين الدولية بهذا الشأن وأخرها صدور القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23، الذي يحث على حوكمة النظام المصرفي، ومنه مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المصرفي وكفاءة البنوك، و حفظها من التعرض لحالات الغش والتعثر المالي، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي.²

أولاً: عمل لجنة الاستقرار المالي³

تختص بالمراقبة الإحترازية الكلية وإدارة الأزمات، و تقوم اللجنة بإعداد الدراسات المتعلقة بمهامها وتتخذ القرارات من خلال التوجيهات، كما تعد تقريراً سنوياً يرفع إلى رئيس الجمهورية.

ثانياً: تشكيل لجنة الاستقرار المالي

❖ يرأس لجنة الاستقرار المالي محافظ بنك الجزائر أو ممثل عنه من بين نوابه.

❖ تتشكل اللجنة من الأعضاء:

✓ ممثلان من درجة عليا عن بنك الجزائر برتبة مدير عام؛

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 375.

² حمادي عبد الرزاق وكركار مليكة، قياس الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري باستخدام نموذج z-score، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 13، العدد 4، ديسمبر 2025، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ص 570.

³ يقصد بالاستقرار المالي: الاستقرار المشترك للمؤسسات المالية الرئيسية إضافة إلى الأسواق المالية التي تعمل فيها، يضمن الاستقرار المالي على الصعيد الكلي من خلال السياسة الإحترازية الكلية. حسب المادة : 155 من القانون النقدي والمصرفي رقم 03-23.

- ✓ ممثلان من درجة عليا بوزارة المالية برتبة مدير عام؛
- ✓ ممثل من درجة عليا عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، مختص في الصيرفة الإسلامية؛
- ✓ رئيس لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها، و رئيس لجنة الإشراف على التأمين؛
- ✓ الأمين العام للجنة المصرفية، والأمين العام للمجلس النقدي والمصرفي؛
- ✓ تجتمع اللجنة بناء على طلب رئيسها أو بطلب ثلثي الأعضاء كل ثلاثة أشهر.¹

الفرع الثاني: اللجنة الوطنية للدفع

تؤسس لدى بنك الجزائر لجنة وطنية للدفع يحدد تنظيمها وعملها بموجب تنظيم.

أولاً: عمل اللجنة الوطنية للدفع

- ❖ تتمثل مهمتها الرئيسية في وضع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية، الذي يهدف إلى تعزيز المعاملات المصرفية وكذا تقوية الشمول المالي؛
- ❖ متابعة تنفيذ التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بوسائل الدفع الكتابية من طرف الفاعلين المعنيين؛
- ❖ مراقبة تطور استخدام ونشر وسائل الدفع الكتابية ومتابعة الابتكار في هذا المجال، و مراقبة استخدام وسائل الدفع الدولية في الجزائر، وإعداد مشروع تحيين الاستراتيجية الوطنية لسلامة الدفع الكتابية.

ثانياً: تشكيل اللجنة الوطنية للدفع

- تتشكل من محافظ البنك الجزائر، رئيساً أو ممثله من بين نوابه و من أعضاء من مختلف الميادين:
- ❖ ممثلو الوزارات التالية: المالية، العدل، التجارة، البريد، الرقمنة، وإقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، برتبة مدير عام على الأقل؛²
 - ❖ بالإضافة إلى أعضاء آخرين.*

¹ المادة 155، 156، من القانون رقم 09-23، المؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023.

² المادة 163، من القانون رقم 09-23، المؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023.

*أنظر المادة 164، المادة 155، المادة 156، من القانون رقم 09-23، المؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023.

المبحث الثالث: دور الحوكمة المصرفية في تعزيز استقرار النظام المصرفي الجزائري

توفر الحوكمة المصرفية بيئة سليمة للنشاط المصرفي والمالي، وذلك في الدور الأساسي الذي تقوم به في الحد من المخاطر المتنوعة والمتعددة ومنه تزرع حالة الاستقرار للنظام المالي.

المطلب الأول: أسباب اللجوء إلى حوكمة النظام المصرفي الجزائري

الجزائر مثل البلدان النامية الأخرى من المفترض أن تعزز الحكم الرشيد في المؤسسات المصرفية والمالية من أجل ضمان تنمية الاقتصاد الوطني¹، دعت الضرورة إلى الإسراع في تبني الحوكمة المصرفية، هذا لجوانب الضعف الهيكلي و أزمت البنوك الخاصة والفضائح المالية في البنوك العمومية.

الفرع الأول: أزمة البنوك الخاصة

أولاً: بنك الخليفة

تأسس بنك الخليفة من قبل صاحبه السيد " خليفة لعروسي " سنة 1998 الذي كان يشتغل صيدلي، وأفلس هذا البنك نتيجة إجتماع مجموعة من الأسباب، نذكر منها:

- ❖ فتح الاستثمار في قطاع المالي لإشخاص غير مؤهلين ولا يملكون الخبرة الكافية في الميدان البنكي؛
- ❖ معدلات الفائدة المرتفعة أو بالأحرى الخيالية الذي كان يقدمها البنك ولم يكن يتوقعها الجزائريين؛
- ❖ كانت هذه المعدلات تمنح لجلب أكبر عدد ممكن من الجمهور ومع وجود عدد من الخدمات المصرفية هي: الودائع لأجل، بطاقات بنكية، حسابات بالعملة الصعبة، تسهيلات القروض، بطاقات الشراء كانت تعادل ضعف مرتب العميل؛
- ❖ قدم البنك مجموعة من العروض المغرية لمختلفة الهيئات العامة وهذا لجلب الإحتفاظ بأموالهم؛
- ❖ والسبب الأهم هو سوء تطبيق الحوكمة وهذا ما أشارت له اللجنة البنكية في إحدى تقاريرها المتعلقة بالرقابة والتفتيش، وكدليل على ذلك: التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر، عدم إحترام قواعد الحذر و غياب المتابعة والرقابة، عدم إحترام الإجراءات المحاسبية للبنك.²

¹LADJOUZI Soumiya. The good banking governance: a necessary condition for the economic development in Algeria. Journal of the performance of Algerian institutions . Issue 05.2014.p27.

²أمال عيادي و أبوبكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، الملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، يومي 06-07 ماي، 2012، ص 10.

وسجلت هذه الأزمة عدة أثار سلبية تمثلت في: تشويه صورة النظام المصرفي داخليا وخارجيا، ويعتبر الأثر البالغ على النظام المصرفي الجزائري تمثل في فقدان الثقة في البنوك الخاصة.¹

ثانيا: البنك التجاري والصناعي

تأسس هذا البنك سنة 1998، إكتشف بنك الجزائر العديد من التجاوزات عندما قام سنة 2001 ببرنامج الرقابة الشاملة على مستوى هذا البنك، فقد وجد العديد من التجاوزات منها:

- ❖ غياب الإحتياطي الإلزامي؛
- ❖ عدم كفاية الحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر؛
- ❖ تجاوزات لقوانين الصرف، عدم إحترام التسيير الجيد في مجال معالجة الصكوك غير المدفوعة.

بعد إعلان عدم قدرة هذان البنكان على التسديد شهد النظام المصرفي عدة أزمات، بعدها قامت اللجنة المصرفية ومجلس النقد والقرض بسحب الإعتماد من عدة بنوك، نجد البنك الدولي الجزائري، يونيون بنك، الشركة الجزائرية للبنك، بنك الريان الجزائري وغيرهم من البنوك.²

الفرع الثاني: الفضاء المالية للبنوك العمومية

هناك مجموعة من المخالفات المصرفية والفضائح المالية التي حدثت في البنوك العمومية الجزائرية يمكن عرض أهمها في ما يلي:

أولاً: البنك الوطني الجزائري

هو أول البنوك التجارية الذي أسس في الجزائر المستقلة، وقد شهد فضيحة مالية سنة 2005 تمثلت في إختلاس 3200 مليار سنتيم، على مستوى ثلاثة فروع تابعة له، أين تم إكتشاف إختلاس مبالغ ضخمة منذ 2002 تعود لمدة ثلاثة سنوات خلت من النهب للمال العام في ظل غياب سلطة الإشراف والرقابة، وتدور أصول القضية على تواطئ كبار مسؤولي فروع البنك مع أحد العملاء عن طريق تأسيس 24 شركة وهمية وإصدار 1957 صك بدون رصيد، بعدما استنفاد العميل من قروض دون ضمانات، وتم

¹ إجماع مختار وزبان عبد الكريم، التحرير المالي وانتقال الأزمات المصرفية حالة الجزائر، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2020، جامعة الوادي، الجزائر، ص 548.

² شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أيام 20-21 أكتوبر، 2009، ص ص: 9-10.

إيداع الأشخاص المتورطين السجن كل من: المدير السابق و مديرين فرعيين للبنك ولاذ بالفرار مدير فرعي هو وعائلته إلى لندن، بالإضافة إلى توقيف محافظ الحسابات والمفتش العام.

ثانيا: بنك الفلاحة و التنمية الريفية

سجلت المفتشية العامة لإدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شهر نوفمبر 2005 ضياع مبالغ ضخمة في صفقات مشبوهة بين متعاملين خواص تجاوزت 1700 مليار سنتيم، تمكن من استرجاع حوالي 500 سنتيم وهي عملية إرتبطت بمعاملات مشبوهة لمسؤولي الوكالة بأوراق تجارية وهمية، وتم متابعة 9 إطارات البنك ومجمع ديجي ماكس وتم إدانتهم بأحكام تراوحت بين سنتين إلى 10 سنوات.

وفي سنة 2006 سجل البنك قضية إختلاس وتبيد 9 ملايين دولار من وكالة رياض الفتح، كاد أن يفلس لولا تدخل الدولة بإعادة تمويله، وبهذا يكون قد تعرض البنك لكبرى الفضائح والأزمات المصرفية هددته بالإفلاس وتوقف نشاطه، حيث سحب الإعتماد من وكالتين تابعين له،¹ هذه أمثلة فقط هناك مخالفات أخرى حدثت على غرار ماحدث للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ويرجع السبب في ذلك إلى غياب الحوكمة أي أن البنوك العمومية تفتقر للعديد من متطلبات الحوكمة السليمة في مجال الرقابة وتطبيق قواعد الحذر والحيطة المعتمدة في النشاط البنكي.

الفرع الثالث: جوانب الضعف الهيكلي في النظام المصرفي الجزائري

يعاني النظام المصرفي الجزائري من مجموعة من الضعف الهيكلي والقصور، مما جعله محط إنتقاد من عديد الجهات الداخلية للوطن والخارجية ويمكن تقديم مجموعة من نقاط الضعف كما يلي:

1- صغر حجم رأس المال البنوك الجزائرية:

لقد تطور الحد الأدنى لرأس المال البنوك الجزائرية في السنوات الأخيرة مقارنة لما كان عليه منذ سنة 1990 لكن في ظل الاندماج البنكي الذي تشهده الساحة المصرفية، تعتبر هذه المبالغ صغيرة مقارنة ماهو الحال عليه في البنوك العربية والأجنبية، والجديد هو ظهور البنك الرقمي ويمكن عرض تطور حجم رأس المال للبنوك والمؤسسات العاملة في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى غاية 2024 كما يلي:

¹نوفل سمالي وفضيلة بوطورة، بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية -دراسة تقييمية تحليلية للفترة 2003-2015، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 2، ديسمبر 2016، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص ص: 297-298.

الجدول رقم 18: تطور الحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	1990	2004	2008	2018	2024
البنوك*	500	2.500	10.000	20.000	20.000
بنك رقمي	-----	-----	-----	-----	10.000
المؤسسات المالية	100	500	3.500	6.500	6.500

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الأنظمة التالية: (رقم 01-90، رقم 01-04، رقم 04-08، رقم 03-18، رقم 02-24) المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات العاملة في الجزائر.

2- التركز المصرفي (سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية): ويراد به سيطرة مصارف معينة على النشاط العام، حيث كلما كانت درجة التركز مرتفعة كلما دل ذلك على عدم وجود منافسة حقيقية وهذا شئ سلبي¹، وهذا ما يلاحظ ويعاب على الجهاز البنكي الجزائري حيث تعتبر السمة الأساسية فيه هي سيطرة المصارف العمومية على النظام المصرفي، وبالرغم من فتح الباب أمام البنوك الخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10، تزايد عدد البنوك الخاصة وصل إلى 13 بنك خاص بما فيها بنك مختلط وبلغ عدد البنوك العمومية ب 7 بنوك حتى الآن أي سنة 2024².

الجدول رقم 19: تركيبة الودائع العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2020-2024)

المبالغ: مليار دينار

البيان / السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
حجم الودائع المجمعة	10756,0	12484,9	14530,4	14917,0	16246,4
حصة البنوك العمومية %	84,71	84,61	86,51	85,89	85,50
حصة البنوك الخاصة %	15,29	15,39	13,49	14,11	14,50

المصدر: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2024، الصادر جوان 2025، ص 52.

*بنك أو مصارف أعمال:

¹ عبد القادر مطاي، الإصلاحات المصرفية ودورها في جلب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة 1، الجزائر، السنة الجامعية: 2005-2006، ص174.

² بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2023، الصادر جوان 2024، ص 46.

التعليق:

نلاحظ من خلال سنوات الدراسة أن الودائع المجمعة تمتاز بالإرتفاع والإنخفاض قليلا من سنة إلى أخرى لكن حصة الأسد أو النصيب الأكبر كان لصالح البنوك العمومية، والذي بلغ ذروته عام 2022 بنسبة 86,51% وأقل نسبة مسجلة هي سنة 2021 لتبلغ 84,61%، مقابل أكبر نسبة 15,39% لصالح البنوك الخاصة سنة 2021، ومسجلا النسبة الأضعف خلال سنوات الدراسة سنة 2022 13,22% ويمكن حتى في السنوات السابقة وهذا ربما لنقص الثقة من طرف الجمهور في البنوك الخاصة بسبب الأحداث الإفلاس منها بنك الخليفة.

ولا يختلف الأمر كثيرا في مجال منح القروض فنجد كذلك هيمنة القطاع العمومي وحصوله على أكبر نسب في التمويل ومنح القروض مقارنة بالقطاع الخاص كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 20: تركيبة القروض العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2020-2024)

المبالغ: مليار دينار

البيان /السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
حجم القروض	11180,2	9792,1	10112,3	10694,9	11256,5
حصة البنوك العمومية %	88,30	85,46	85,58	85,18	84,57
حصة البنوك الخاصة %	11,70	14,54	14,42	14,82	15,43

المصدر: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2024،

الصادر جوان 2025، ص 56.

3- إشكالية فائض السيولة غير الموظفة في البنوك الجزائرية:

تعاني البنوك الجزائرية من مشكلة فائض السيولة غير الموظفة، والتي بدأت في الظهور مطلع سنة 2001 وازداد حجم هذه السيولة من سنة بعد سنة نتيجة طبع كميات كبيرة من النقود في إطار سياسة الدولة الرامية إلى رفع الأجور وتحسين القدرة الشرائية للمواطن،¹ لكن يجب معالجة هذا الفائض وتوظيفه في تمويل الاستثمارات التي تعود بالنفع على الوطن.

¹ سليمان ناصر وأحمد حديدي، مرجع سابق، ص 19.

الجدول رقم 21: حجم السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة 2020-2024

المبالغ: مليار دينار

البيان / السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
1/ حجم الودائع المجمعة	10756,0	12484,9	14530,4	14917,0	16246,4
2/ حجم القروض	11180,2	9792,1	10112,3	10694,9	11256,5
فائض السيولة* = 2-1	424,2	2692,8	4418,1	4222,1	4989,9
الملاحظة	سالب	فائض	فائض	فائض	فائض

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدولين السابقين رقم 19 ورقم 20.

التعليق: نلاحظ في النتائج في الجدول أن سنة 2020 لا يوجد فائض في السيولة والنتيجة سالبة لكن عودة ظهور حجم فائض السيولة في باقي السنوات وبلغت سنة الذروة سنة 2024 بمبلغ 4989.9 والجدول يوضح ذلك.

4- ضعف نسبة التغطية المصرفية:

يقدر المعدل العالمي لنسبة التغطية المصرفية هو شباك لكل 3000 نسمة، وتحسب هذه النسبة عن طريق قسمة عدد السكان في البلد على عدد الوكالات أو الشبائيك البنكية المتوفرة في هذا البلد، كلما كانت منخفضة وتقارب المعدل العالمي تدل على وجود مؤشر إيجابي لوجود تغطية كما هو معمول به في العالم وبلغت في الجزائر شباك لكل 26917 نسمة سنة 2024 مسجلة إرتفاع 78 وكالة بعدما كان عدد الوكالات 26839 سنة 2023¹، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع المعدل العالمي، و مقارنة مع الجارة تونس الذي يبلغ فيها المعدل شباك لكل 9000 نسمة.

والأمر هو كذلك بالنسبة للشبائيك الآلية تسجل الجزائر نسبا ضعيفة جدا إذ تبلغ هذه النسبة 6,5 شباك لكل 100 ألف نسمة، بينما نجد هذه النسبة في الدول الناشئة مثلا البرازيل تبلغ 130,74 وفي تونس 23,59، وفي السعودية 69,80 وهذا يدل أن الجزائر تعاني من تأخر كبير في هذا المجال.²

* فائض السيولة = حجم الودائع المجمعة - حجم القروض

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2024، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، جوان 2025، ص 51.

² أم الخير حمودة، دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الجزائرية -دراسة ميدانية باستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية-، أطروحة دكتوراه شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات إقتصادية ومالية، السنة الجامعية 2020-2021، ص 101.

5- نطاق التوزيع المصرفي: يدخل توزيع البنوك ووكالاتها في إطار الشمول المالي مما يسهل المواطن عناء التنقل وإمكانية تلقي الخدمات المصرفية والمالية بأفضل الطرق وأقل التكاليف، كذلك يساهم في نشر الوعي المصرفي، والملاحظ في شبكة الوكلاء المعتمدة في الجزائر هي هيمنتها على السوق أو الساحة المصرفية بتعداد يبلغ 1673 وكالة سجلت مطلع 2024 في آخر إحصائيات بنك الجزائر كما يلي:

وفي نهاية 2024، ضمت شبكة البنوك في الجزائر 1673 وكالة منها 1272 وكالة تابعة للبنوك العمومية و401 وكالة للبنوك الخاصة، نجد 102 وكالة بنكية متخصصة في التمويل الإسلامي مسجل إرتفاع ب 13 وكالة عن سنة 2023 بمجموع 89 وكالة نهاية سنة 2023، هذه 102 وكالة موزعة مابين 23 وكالة للتمويل الإسلامي تابعة للبنوك العمومية و79 وكالة تابعة للبنوك الخاصة مع نهاية 2024، أما بالنسبة للمؤسسات المالية فقد بلغ عددها 88 وكالة في نهاية 2024.¹

جدول رقم 22: تطور عدد الوكالات في القطاع المصرفي و المالي خلال الفترة (2020-2024)

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
1- المصارف	1577	1602	1628	1652	1673
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	56	61	75	89	102
البنوك العمومية	1188	1201	1229	1252	1272
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	1	2	10	18	23
البنوك الخاصة	390	401	399	400	401
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	55	59	65	71	79
2- المؤسسات المالية	86	86	87	88	88
المؤسسات المالية العمومية	69	68	68	68	68
المؤسسات المالية الخاصة	17	18	19	20	20
مجموع البنوك والمؤسسات المالية	1663	1688	1715	1740	1761

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع

المصرفي، التقرير السنوي 2024، الصادر جوان 2025، ص 51.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2025، ص 51 متاح على الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/Rapport-annuel-2024-Ar.pdf>

التعليق: الشيء الأفت هو تزايد الوكالات المتخصصة في التمويل الإسلامي من سنة إلى أخرى بمجموع 102 وكالة موزعة ما بين 79 وكالة خاصة و 23 وكالة تابع للبنوك العمومية، بالنسبة للوكالات التابعة للبنوك الخاصة وكالة إلى وكالتين سنتي 2020 و 2021 على التوالي لترتفع إلى 23 وكالات سنة 2024، أما الوكالات التابعة للبنوك العمومية فالعدد تضاعف تقريبا من سنة 2020 إلى غاية 2024، أما الوكالات التابعة للمؤسسات المالية العمومية تقريبا العدد ثابت ووصل إلى 68 وكالة سنة 2024 بعدما كان 69 وكالة سنة 2020، أما الوكالات التابعة للمؤسسات المالية الخاصة بلغ 20 وكالة وهي أعلى عدد سجل منذ 2020 ب 17 وكالة.

6- القروض المتعثرة: تعاني البنوك التجارية الجزائرية من إرتفاع نسبة القروض المتعثرة، مما يدل على ضعف سياستها الائتمانية و تحكمها في إدارة المخاطر، والنسب في الجدول الموالي توضح وتبين تطور حجم القروض المتعثرة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر:

الجدول رقم 23: تطور إجمالي القروض المتعثرة في القطاع المصرفي خلال الفترة (2020-2024)

المبالغ: مليار دينار

السنة	2020	2021	2022	2023	2024
حجم القروض	11180,2	9792,1	10112,3	10694,9	11256,5
نسبة التعثر %	16,36	19,64	19,86	20,88	20,68
حجم القروض المتعثرة	1829,08	1923,16	2008,30	2233,09	2327,84

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع

المصرفي، التقرير السنوي 2024، الصادر جوان 2025، ص 66.

التعليق: شهد القطاع المصرفي أكبر نسبة تعثر سنة 2023 في الفترة المدروسة (2020-2024) حسب تقرير بنك الجزائر وكذلك من قبل منذ 2013 بسبب تلك الإجراءات التي تسمح للبنوك والمؤسسات المالية بتأجيل سداد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولتها، وبلغ حجم القروض المتعثرة في سنة 2020 مبلغ يساوي 1829,08، وبعدها بدأت هذه النسبة بالتصاعد حتى وصلت سنة 2023 في أكبر معدل لها يتمثل في 20,88 % بمبلغ بلغ 2233,09، نقول أن معدلات التعثر المصرفي مازالت مرتفعة.

ونجد المعدل العالمي المسموح به هو 5%، ويرجع إرتفاع النسبة في الجزائر إلى تورط العديد من البنوك ومنح قروض دون مراعات الدراسات العلمية لجدوى المشاريع مثل قروض (ANSEJ, CNAC)،¹ وتعتبر نسبة القروض المتعثرة (صافية من المخصصات)/ رأس المال التنظيمي مؤشرا هاما يقيس قدرة البنوك على تحمل الخسائر الناجمة عن القروض المتعثرة، إرتفع معدل نمو القروض المتعثرة لدى البنوك بشكل طفيف سنة 2023 ليصل إلى 5.7% بعد تباطؤ النمو بين سنتي 2019 و 2021 إثر إجراءات التخفيف التي إتخذتها السلطة النقدية²، كما تبلغ نسبة القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض بما في ذلك القروض المتعثرة لمشاريع أنظمة دعم التشغيل المتمثل في:

(ANGEM)، وCNAC وANADE(ex-ANSEJ) والتي تمثل 29.2% من إجمالي الديون المصنفة في 2023 مقارنة مع (30.8% سنة 2022)، ب20.4% أي مستوى مستقر مع عام 2022.²

جدول رقم 24: مؤشرات فعالية السياسة الائتمانية للقطاع المصرفي الجزائري للفترة (2020-2024)

المبالغ: مليار دينار

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
الناتج المحلي الخام	20902,1	25153,2	32039,5	33638,3	35788,5
الودائع لأجل	5757,8	6463,2	7584,9	8012,0	8787,3
حجم القروض	11180,2	9792,1	10112,3	10694,9	11256,5
الودائع لأجل/ حجم القروض	0,51	0,66	0,75	0,749	0,78
(حجم القروض / PIB) %	53,48	38,92	31,56	31,66	31,45
تغير القروض	/	1388,1	320,2	582,6	561,6
تغير PIB	/	4251,1	6886,3	1598,8	2150,5
معامل المرونة الدخلية*قروض	/	0,32	0,04	0,36	0,26

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجداول السابقة و بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية

التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2023، الصادر جوان 2024، ص52، ص119.

¹ أم الخير حمودة، مرجع سابق، ص 102.

² المادة 4 من الأمر رقم 05-20 المؤرخ في 6 أبريل 2020، المتعلق بالتدابير الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الإحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، جوان 2024، ص 62.

*معامل المرونة الدخلية للقروض = التغير القروض بالنسبة لتغير الناتج الداخلي الخام PIB.

التعليق:

❖ يشير مؤشر (الودائع لأجل/ حجم القروض) إلى مدى اعتماد المصارف على الودائع لأجل لتمويل نشاطها الائتماني، والقيم المسجلة في الجدول تراوحت من (0,51 إلى 0,78) وهذه النسب أقل من الواحد، أي أن الودائع لأجل لا تغطي كامل القروض المقدمة من طرف المصارف ومنه قد تغطي الجزء المتبقي من الودائع الجارية عند قيامها بتغطية القروض.

❖ ويشير مؤشر (حجم القروض/ PIB) % إلى قدرة المصارف على توفير السيولة للإقتصاد الوطني ومدى مساهمتها في الناتج المحلي، وتراوحت النسب المسجلة في الفترة المدروسة ما بين (31% إلى 53%) مما يدل على عدم متانة الوساطة المالية التي تقوم بها المصارف، ويلجأ المتعاملون إلى استعمال طرق أخرى.

❖ أما معامل المرونة الداخلية للقروض: فمن المفروض يكون مساوي للواحد الصحيح، لكي تتعادل الزيادة في حجم القروض المصرفية مع الزيادة في الناتج الداخلي الخام، أما إذا زاد عن الواحد يشير لحالة تضخمية وإذا نقص يشير إلى حالة إنكماشية، وذلك لأن أي توسع في حجم القروض يصاحبه زيادى في عرض النقود، وإذا لم يقابل هذا التوسع النقدي بتوسع مماثل في النشاط الإقتصادي فأن ذلك سيؤدي إلى ضغوطات تضخمية، ونكون أمام ضغوطات إنكماشية إذا حدث العكس و إنكمش حجم القروض بما لا يتماشى مع الإقتصاد الحقيقي.¹

ومن خلال معطيات الجدول والنسب المسجلة نجد: السنوات الدراسة من 2020 إلى غاية 2024 النسبة أقل من الواحد وبالتحديد سنة 2021 النسبة سالبة وهذا يدل على وجود حالات إنكماش ، في ظل غياب تسجيل النسبة مساوية للواحد حتى نستطيع أن نقول أنه هناك حالة استقرار لأنه تتماشى الزيادة في القروض مع الزيادة في الناتج.

8- ضعف أنظمة المدفوعات: تقدر المدة المتوسطة لتحصيل الشيك بين المصارف أكثر من 21 يوما في المتوسط وتصل أحيانا إلى 3 أشهر، هذا شجع المتعاملين الإقتصاديين بالتعامل خارج الجهاز

¹ طالب وسيلة، الاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية مع دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة البليدة، السنة الجامعية 2018-2019، ص ص: 361-362.

المصرفي بحيث قدرت حجم المعاملات ب 80% نقداً، وكذلك الربط الشبكي بين فروع البنك الواحد وفيما بين البنوك، كذلك نقص الموزعات الآلية وتعطلها في بعض الأوقات مما يقلل من كفاءة عملها.¹

9- الفساد: بدأت منظمة الشفافية الدولية* في ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد منذ سنة 2003 ويختص هذا المؤشر بتقييم مستوى الفساد المُدرَك في القطاع العام للدول وهو ما يعتقده الخبراء والمسؤولين عن مدى إنتشاره، ويتم منح كل دولة من 0 إلى 100، حيث تشير الدرجات المنخفضة (إلى غاية 0) إلى مستويات عليا من الفساد والدرجات المرتفعة إلى (غاية 100) تدل على أن البلد نظيف والجدول التالي يبين القضايا التي تناوھا تقرير الفساد العالمي منذ صدوره سنة 2001.

الجدول رقم 25: تقرير الفساد المالي

الموضوع	السنة	التقرير
الفساد في العالم	2001	الأول
الوصول إلى المعلومات	2003	الثاني
الفساد السياسي	2004	الثالث
البناء و الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع	2005	الرابع
الصحة	2006	الخامس
الأنظمة القضائية	2007	السادس
قطاع المياه	2008	السابع
القطاع الخاص	2009	الثامن
تغير المناخ	2011	التاسع
التعليم	2013	العاشر
الرشوة	2016	الحادي عشر

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على سمير بن محاد و عبد الحفيظ بوخرص، دراسة تحليلية

لظاهرة الفساد في الجزائر حسب مؤشرات منظمة الشفافية، مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، المجلد

7، العدد 1، ص 254.

¹ أم الخير، مرجع سابق، 102.

*تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصدار العديد من المؤشرات الخاصة بقياس مستويات الفساد، ونجد من أهم المؤشرات مؤشر دفع الرشوة، مؤشر سيادة القانون، مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر جودة التشريعات، وحرية الصحافة، سيطرة الفساد، ومؤشر النزاهة العامة، مؤشر الشفافية المالية والمناخ الاستثماري، ومؤشر استقرار الاسعار، ومؤشر التنافسية العالمية ومؤشر مدركات الفساد الذي يقدم مقياس من (0-100) درجات وتشير الدرجة 0 مستوى عالي من الفساد و الدرجة 100 خالي تقريبا من الفساد .

المراكز التي تحصلت الجزائر عليها منذ ترتيبها ضمن مؤشر مدركات الفساد 2003 موضحة كالآتي:

جدول رقم 26: ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد للفترة (2020-2024)

الرتبة	مستوى المؤشر	عدد الدول	السنة
104	36	180	2020
117	36	180	2021
116	36	180	2022
104	36	180	2023
107	34	180	2024

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية.

التعليق: يتضح من الجدول أن الجزائر لم تحصل على علامة أكثر من 50 في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2020-2024 وحتى من قبل أي منذ سنة 2003 وهو ما جعلها تصنف ضمن الدول التي يشكل فيها الفساد مشكلة خطيرة على التنمية، وترجع منظمة الشفافية ذلك إلى إفتقار الشفافية وإنعدام الأمن وكذا الثروة النفطية في ظل إرتفاع سعرها التي تتمتع بها الجزائر مما يفتح أبواب الفساد.¹

و على الصعيد العالمي، تصدرت الدنمارك المؤشر لعام 2023 بحصولها على 90 نقطة، تليها فنلندا ونيوزيلندا بدرجات 87 و85 على التوالي، في المقابل جاءت دول مثل الصومال وسوريا واليمن في المراتب الأخيرة، مما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجهها هذه الدول في مكافحة الفساد، ويعتبر هذا التحسن في ترتيب الجزائر مؤشراً إيجابياً، إلا أنه يظل من الضروري تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الفساد وتحسين الشفافية في القطاع العام لضمان تقدم مستدام في هذا المجال.

2- مؤشرات الحوكمة العالمية: يقيم هذا المؤشر نسبة مئوية من (0 إلى 100)، وتحصلت الجزائر في مختلف المؤشرات بمصادر تراوحت من 6 إلى 8 مصادر النسب الآتية.

¹ اسمير بن محاد و عبد الحفيظ بوخرص، مرجع سابق، ص255.

جدول رقم 27: مؤشرات الحوكمة العالمية من طرف البنك الدولي الخاصة بالجزائر

2023	2022	2021	2020	2019	مؤشر الحوكمة العالمية – (WGI) البنك الدولي Worldwide Governance Indicators
30.2	27.8	29.5	27.6	28.1	مؤشر السيطرة على الفساد % Corruption control index
23.2	22.6	15.6	17.9	13.2	مؤشر استقرار المؤسسات السياسية % The index of stability of political institutions.
27.4	32.5	28.6	31.9	32.9	مؤشر فعالية الحكومة % In the Government Effectiveness Index
16	14.2	10	8.6	7.1	مؤشر جودة التنظيمات % The quality index of organizations.
26.4	22.2	22.4	22.4	20.5	مؤشر سيادة القانون % The rule of Law Index %
22.1	21.7	20.8	19.3	19.8	مؤشر المساءلة والمشاركة الشعبية % accountability and popular participation

Source: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?Id=ceea4d8b&Report_Name=WGI-Table. consulter le: 01/01/2025.

التعليق:

الجزائر لم تتجاوز نسبة المؤشرات طيلة فترة الدراسة النسبة 30% إلا في سنة 2022، حيث بلغت 32,2% تتعلق بمؤشر فعاليات الحكومة، وضعف هذه المؤشرات يدل على ضعف الحوكمة في مؤسساتها، مما يجب عليها الإصلاح والإلتحاق بركب الدول النامية والمتطورة.

كما يمكن تقديم مؤشرات الحوكمة العالمية من طرف البنك الدولي لمجموعة من الدول، إن إختيار هذه الدول للمقارنة مع الجزائر لم يكن صدفة بل كان مقصودا حيث تم إختيار مزيج من الدول تمثلت في دول عربية وتتشابه في تركيبها السياسية مع الجزائر، ودول متقدمة مثل أمريكا وروسيا، ودول ناشئة وتشهد تطورا مثل ماليزيا وقطر، ودول تمر بأزمات سياسية مثل سوريا السودان.

جدول رقم 28: مؤشرات الحوكمة العالمية من طرف البنك الدولي للجزائر مع مجموعة من الدول

البيان	مؤشر السيطرة على الفساد	مؤشر استقرار المؤسسات السياسية	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر جودة التنظيمات	مؤشر سيادة القانون	مؤشر المساءلة والمشاركة الشعبية
السنة	2023	2022	2023	2022	2023	2022
الجزائر	27.8	30.2	22.6	23.2	32.5	27.4
مصر	26.9	24.5	34	42	14.6	16.6
سودان	6.6	4.2	5.2	2.4	4.7	1.9
سوريا	0.9	0.9	2.8	3.3	0	0
تونس	45.3	42.9	43.4	39.2	24.5	22.3
قطر	79.2	75	82.5	85.8	82.1	84.4
ماليزيا	62.3	61.8	79.2	79.7	51.4	50.7
أمريكا	88.7	87.7	74.5	73.1	91	91.9
روسيا	18.4	15.6	25.9	26.4	14.2	13.3

Source: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?Id=ceea4d8b&Report_Name=WGI-Table. consulter le: 06/01/2025.

التعليق: نلاحظ في الجدول أن الدول التي لديها استقرار وتطبق الحوكمة في مؤسساتها تحصلت على نسب جيدة مثل أمريكا التي تراوحت النسب المتحصل عليها أكبر من 70% في جميع المؤشرات وخلال سنوات الدراسة وفاقت أحيانا 90 % في مؤشر فعالية الحكومة سنتي 2022 و 2023، نفس الشيء قطر الدولة العربية التي تشهد استقرار، وتطور مس شتى المجالات سجلت نسبة تفوق 75 بالمائة في جميع المؤشرات والسنوات ماعدى مؤشر المساءلة والمشاركة الشعبية سنتي 2022 و 2023، تليهم ماليزيا التي تراوحت النسب المتحصل عليها 50 إلى 80 بالمائة خلال سنوات الدراسة، أما الجزائر ومصر لم تحص على مستوى يفوق 50 % لجميع المؤشرات وخلال سنوات الدراسة، والجزائر بالتحديد لم تفوق النسبة 30 بالمائة إلا في سنة 2022 تتعلق بمؤشر فعاليات الحكومة الذي كان 32,2% ، وضعف هذه المؤشرات يدل على ضعف الحوكمة في مؤسساتها، مما يجب عليها الإصلاح والإلتحاق بركب الدول مثل قطر وماليزيا وحتى أمريكا والاستفادة من تجربتهم، أما روسيا تحصل على نسب تراوحت مابين 18 إلى 26 بالمائة ربما بسبب الحرب التي تقودها، و السودان وسوريا سجلت نسب منعدمة و التي لم تفوق في أحسن أحوالها 7% لهما بسبب الحرب الأهلية القائمة.

10- الضعف التكنولوجي:

إن تطوير العمل المصرفي يتطلب تنويع وتحديث المعلومات والخدمات المالية والمصرفية باستعمال التكنولوجيا الحديثة مثل البنك الإلكتروني و التعامل بالهاتف في الخدمات المصرفية وتوسيع واستخدام شبكة الأنترنت ترقى لمستوى التعاملات البنكية المعاصر وهذا الجزائر بحاجة إليه اليوم.

11- البروقراطية في إتخاذ القرارات: لا تزال المصاف الجزائر تعتمد في إتخاذ قراراتها على السلطات العليا، مع ضعف الاستقلالية والفعالية في أداء المهام الأساسية المنوطة بها.

12- ضعف الشفافية والإفصاح عن المعلومات هو ما يؤدي إلى ضعف الرقابة على المصارف.

المطلب الثاني: تحديات وأفاق حوكمة النظام المصرفي الجزائري

من أجل الوصول إلى نموذج الحوكمة المصرفية الفعال لابد من مجموعة من المتطلبات التي تغرس وتحضى بإهتمام وقبول العاملين في الجهاز المصرفي والقائمين عليه، ولعل من أبرزها: وضع الأهداف الاستراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ الواجب إتباعها وتكون معلومة ومتوفرة لكل عمال المصرف، كما يجب ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة ومدى إدراكهم للوظائف الموكلة إليهم في عملية الحوكمة مع ضمان عدم تأثرهم بعوامل داخلية أو خارجية، والتأكد من وجود توافق بين نظام الحوافز وأنظمة المصرف وأهدافه والبيئة المحيطة به، بالإضافة إلى مراعات الشفافية لأنها تمكن أصحاب المصالح من الحصول على المعلومات الكافية عن البنك، وكذا ضرورة وجود رقابة خارجية على مختلف مجالات العمل بهدف ضمان حياد وسلامة وفعالية الرقابة.¹

إن الحوكمة الفعالة في البنوك الجزائرية تعزز الاستقرار المالي من خلال تعزيز الرقابة على المخاطر، وتوزيعها بشكل أكثر كفاءة، و التجديد الدوري للقيادة يضمن توافق اتخاذ القرار مع الاستقرار على المدى الطويل لتحقيق الأهداف،² و نقترح من أجل المساهمة في معالجة جوانب الضعف الهيكلي بغية تأهيله لتعزيز الاستقرار المالي وقدرته على مواجهة الصدمات، وهذه المهمة موكلة لبنك الجزائر بصفته المستشار الإقتصادي والمالي للحكومة، ويكمن دوره في التأهيل من خلال العناصر التالية:

¹ طلال زغبة و محاد عريوة، مرجع سابق، ص 375.

² Aissa Guettala AND Others, Bank governance impact on financial stability: Evidence from Algerian bank, Journal of Advanced Economic Research, Volume 10, issue 02, October 2025,p80.

1- الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية:

من أجل بعث المنافسة والإحتكاك والاستفادة من الخبرات بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة العاملة في الجزائر، لابد من إحداث توازن في تركيبة القطاع العام والخاص، وذلك بفتح خوصصة ولو جزئية للقطاع المصرفي الجزائري، وهذا من أجل وضع حد لسيطرة البنوك العمومية في الجزائر، مع العلم حاليا يشهد النظام المصرفي بميلاد بنك جديد هو بنك الإسكان لترتفع عدد البنوك العمومية إلى 7 بنوك و 13 بنك خاص بما فيهم بنك مختلط، بالرغم من العدد القليل للبنوك العمومية إلا أنها تسيطر على الساحة المصرفية من خلال حجم الودائع مقارنة بالبنوك الخاصة، وهذا يرجع ممكن لعدم الثقة في البنوك الخاصة التي زرعت من طرف الأزمات التي حدثت على رأسها بنك الخليفة.

2- معالجة مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية: حاول بنك الجزائر وبادر لحل مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية وهذا بالرفع التدريجي لنسبة الإحتياطي القانوني وتبلغ حاليا 12%¹، وهذا من أجل سحب وإمتصاص جزء من تلك السيولة الغير الموظفة تقاديا لإحداث آثارها التضخمية في حالة توجيهها إلى قروض غير مجدية، وهذا حل أولي، يجب استثمار هذه السيولة وتسخيرها في خدمة قروض مجدية لتمويل الاستثمارات بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الراهنة وتوجهات الدولة.

3- رفع نسبة التغطية المصرفية: يجب رفع القيود الإدارية وتخفيفها عن التوسع في إنشاء الوكالات، وهذا طبعا إذا كانت الوكالة تستوفي الشروط القانونية، وبالتالي هذا الإجراء يساهم في إحتدام المنافسة بين البنوك سواء عمومية أو خاصة وفي إطار التمويل الشامل تكون هناك وكالات قريبة من المواطن من أجل تغطية التراب الوطني وتقديم خدمات أفضل ومع العلم العدد قليل للوكالات الحالي مقارنة بالمعيار العالمي كما أسلفنا سابقا.

4- تطوير أنظمة الدفع: السبيل الوحيد لتقليص حجم المبادلات النقدية في الجزائر والتقليل من حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق يتمثل في تطوير أنظمة الدفع، خاصة بالشيك والبطاقة الإلكترونية، وبهذا الصدد آخر ما أصدرت السلطات الجزائرية تعليمية، وهي إلزامية التعامل بالشيك في كل المعاملات التجارية التي تتجاوز قيمتها مليون دينار جزائري، إبتداء من 01 جويلية 2015.²

¹التعليمية رقم 13-02 الصادرة بتاريخ 23 أفريل 2013، المتعلقة بنظام الإحتياطات الإجبارية.

²سليمان ناصر وأدم حديدي، مرجع سابق، ص ص: 24-25.

وكذلك صدرت تعليمية رقم 1 في 7 جانفي 2025 بخصوص المعاملات التي تتم عبر القنوات المصرفية والمالية ابتداء من تاريخ الإصدار أي 7 جانفي 2025 يجب تنفيذ المعاملات بوسائل أخرى غير نقدية أي عبر وسائل المصرفية والمالية كل ما يتعلق:

✚ المعاملات العقارية للأموال المبنية وغير المبنية؛

✚ عمليات البيع المنفذ من قبل وكلاء بيع المركبات والمعدات الصناعية؛

✚ شراء اليخوت والقوارب الرفاهية؛

✚ عقود التأمين الإلزامية.¹

5- الحد من ثقل الإجراءات البروقاطية في معالجة ملفات القروض.

6- مواكبة المعايير الإحترازية العالمية: منها ما تعلق باتفاقية بازل 3 وإتمام الإصلاحات.

المطلب الثالث: ملامح تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري

هناك مجموع من الجهود المحلية والدولية التي قامت بها الدولة الجزائرية بغية حوكمة النظام المصرفي، وتظهر في مجموعة من النقاط وسنحاول التطرق لأهمها في العناصر الموالية.

الفرع الأول: القوانين التشريعية

حرص بنك الجزائر على إصدار التشريعات المنظمة للأعمال المصرفية بهدف مواكبتها وتحديثها لما هو معمول به في الدول المتقدمة، ومعالجة الإختلالات الموجودة منها التجاوزات التي حدثت من طرف البنوك الخاصة والعمومية على سبيل المثال: فضيحة بنك الخليفة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، من أجل إرساء الحوكمة المصرفية وتدارك الثغرات الموجودة، تم سن مجموعة من القوانين أهمها:

❖ تعديلات قانون النقد والقرض رقم 90-10 والمتمثلة في:

- الأمر رقم 01-01 المعدل والمتمم لأحكام القانون 90-10 الصادر في 27 فيفري 2001

- ثم الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 26 أوت 2003

- ثم الأمر 04-10 المتعلق بالنقد و القرض

¹ القانون رقم 08-24 المؤرخ في 24 نوفمبر 2024، المتعلق بقانون المالية لسنة 2025، المادة 207.

- ثم القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 الذي يلغي الأمر 11-03

ومن أهم المستجدات نجد:

أولاً: أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك بهدف إرساء مبادئ الحوكمة

بعد صدور الإجراء التحفظي ضد بنك الخليفة في 27 نوفمبر 2002 من طرف بنك الجزائر، صادق مجلس النقد والقرض على النظام رقم 03-02 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، وقد تم إلغاء هذا النظام في 28 نوفمبر 2011 وأستبدل بالنظام رقم 11-08 ، يؤكدان على ضرورة وجود نظام رقابي داخلي فعال في البنوك قادر على مواجهة مختلف المخاطر المصرفية المتمثلة في المخاطر التشغيلية، والمخاطر الائتمانية، والمخاطر السوقية، وفي نفس الصدد جاء القانون رقم 23-09 وذكر صراحة في المادة رقم 107 على توفر جهاز فعال للرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

ثانياً: أنظمة تنظيم الصرف وحركة رؤوس الأموال

صدر الأمر رقم 11-03 المتعلق بتنظيم حركة رؤوس الأموال من وإلى خارج الوطن الذي ينص على معاقبة كل مخالفة للتنظيم الخاص بالصرف وحركة رؤوس الأموال.

ثالثاً: قوانين وأنظمة مكافحة تبييض الأموال والفساد

صدر قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 05-01 المؤرخ في 6 فيفري 2005 و والذي عدل بالنظام 12-03 الذي يبين دور البنوك في مكافحة تبييض الأموال من خلال أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة ومعرفة العملاء وتدقيق العمليات والتزام العملاء و البقطة، وإصدار قانون مكافحة الفساد 06-01 الصادر 20 فيفري 2006 والذي كشف العديد من المتورطين في قضايا الفساد الإداري والمالي ومعاقبتهم.¹

التي تتمحور مهامه حول إقتراح سياسات توجيهية وتدابير للوقاية من الفساد، وجمع معلومات وإعداد برامج التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منه.²

¹نوفل سمايلي و فضيلة بوطرة، مرجع سابق، ص 299.

²غلاي نسيمة، مرجع سابق، ص 3.

رابعا: تأسيس مكاتب الصرف وإعتمادها ونشاطها¹

خامسا: قوانين وأنظمة لتشجيع الحوكمة الجيدة في بيئة الأعمال بغية جذب الاستثمارات الأجنبية

قام أصحاب المصالح في القطاع العام والخاص في عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل، تعمل بالتعاون مع المنتدى العالمي للحوكمة (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) من أجل وضع دليل للحوكمة الجزائرية، وبالفعل تم إصدار الدليل تحت عنوان "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر"*. ولنشر والتوعية بفوائدها ومزايا الحوكمة قامت مجموعة عمل الحوكمة الجزائرية بإطلاق مركز " حوكمة الجزائر" في أكتوبر 2010 ليكون بمثابة منبر لإعتماد ممارسات الحوكمة الدولية، وفرصة لتحسين البيئة الإقتصادية في الجزائر، وتحسين قيم الحوكمة بما فيها الشفافية والمساءلة والمسؤولية.

كذلك أصدرت الجزائر نظام مالي محاسبي جديد يتوافق مع المعايير الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الذي بدأ يطبق بداية 2010 كدعامة لتطبيق الحوكمة وتحسين الممارسات المالية والمحاسبية.²

الفرع الثاني: النظم الإحترازية من أجل سلامة النظام المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي

أولاً: رفع رأس مال البنوك: أكد بنك الجزائر في أكثر من مناسبة على أن وجود مؤسسات مصرفية قوية يعتبر بشكل عام في تعزيز قدرة البنوك على المنافسة وصد الصدمات، فقد رفع بنك الجزائر رأس مال البنوك والمؤسسات المالية بداية من سنة 1990 ثم 2004 ثم 2018 إلى سنة 2024 حيث بلغ 20 مليار دينار جزائري للبنوك و 6,5 مليار دينار جزائري، والإعلان الجديد تم التطرق له هو ميلاد البنك الرقمي من بين شروط إعتماده هو 10 مليار دينار جزائري.

ثانياً: آليات الرقابة الخارجية: تمكين الجهاز المصرفي من هذه الآليات والتي أسندت أساساً للجنة المصرفية التي تعمل على مراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة ومعاينة المخالفين التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وإعطائها صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك، ويظهر ذلك في القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 الجديد.

¹ النظام رقم 01-23 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023، المتعلق بشروط الترخيص بتأسيس مكاتب الصرف وإعتمادها.

* ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر: الذي عرف الحوكمة على أنها تلك العملية الإدارية والتطوعية للمؤسسة من أجل إدخال المزيد من الشفافية والصراحة في تسيرها وإدارتها ومراقبتها.

² حكيمة بوسلمة و نجوي عبد الصمد، مرجع سابق، ص ص 97-98.

ثالثا: القواعد الإحترازية وسلامة النظام المالي: تم إلزام البنوك والمؤسسات المالية على إحترام القواعد الإحترازية، و إنشاء مجلس النقدي والمصرفي له عدة مهام أهمها حماية الزبائن و البنوك وتحديد القواعد والمعايير الإحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، و البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع، و إنشاء لجنة الاستقرار المالي وتم تكريس هذا المفهوم في القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 المادة 156 منه التي هي سلطة مكلفة بالمراقبة الإحترازية الكلية وإدارة الأزمات.

رابعا: الإلتزام بالشفافية في النشاط المصرفي: إلتزام بنك الجزائر بتقديم عدة تقارير منها ما يتعلق بوضعية الحسابات كل شهر وينشر في الجريدة الرسمية، والآخر يتعلق بالتقرير السنوي الذي يمس مجموعة من المجالات تتعلق بالتطور الإقتصادي والنقدي للدولة ويناقش من طرف البرلمان، وإعداد تقرير عن نتائج العمليات والأنشطة التي يقوم بها في مجال الإشراف والرقابة المصرفية.

خامسا: حماية المودعين بنظام تأمين الودائع المصرفية: بسبب إفلاس المصارف الخاصة، واستجابة لتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن تطوير آليات الإشراف والرقابة على البنوك، وكذلك محاولة الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والمصادقة على إتفاقية تحرير الخدمات المالية والبنكية، في هذا الصدد تم إنشاء صندوق ضمان الودائع المصرفية، الذي يتكفل بتغطية عجز المصارف عن سداد الودائع في أجالها، وحسب المادة 134 من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 تدفع البنوك المعتمدة نسبة 1% من مبلغ ودائعها كعلاوة ضمان إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية الذي ينشئه بنك الجزائر.¹

بهدف تعويض المودعين في حالة عدم توافر ودائعهم، في حالة توقف البنك عن الدفع بإعتباره نظام وقائي، مما يعزز الثقة في النظام المصرفي ويرفع درجة الأمان فيه.²

1- نسبة الإحتياطي الإجباري: والتي تقدر حاليا ب 3% ، معدل الفائدة الرئيسي 3%.

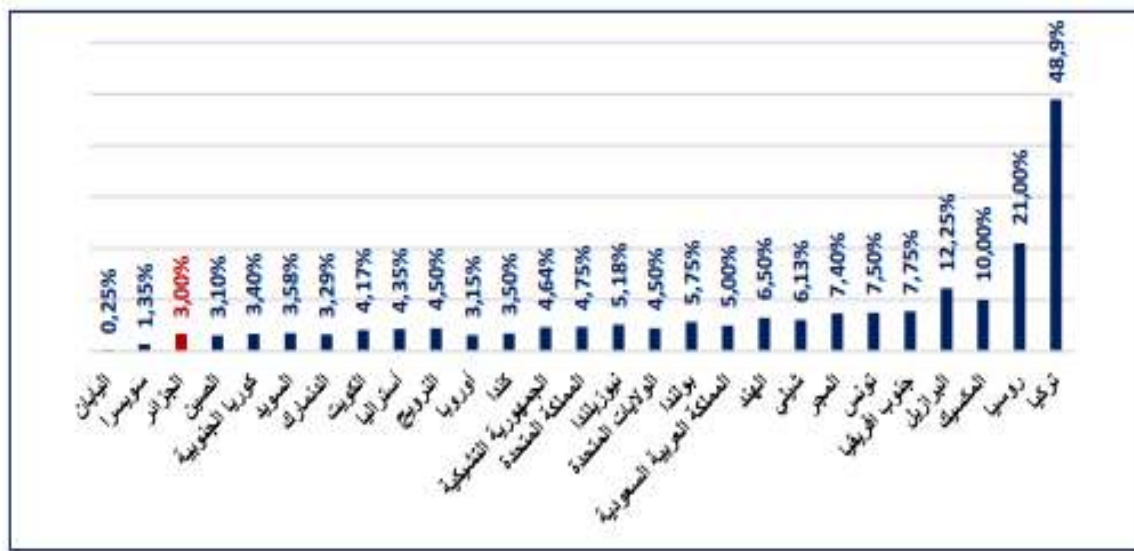
قرر بنك الجزائر على الإبقاء على معدل فائدة يساوي 3% وهو أدنى معدل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتعزيز ديناميكيات النمو الإقتصادي خلال فترة مابعد كوفيد واستخدام سياسة سعر الصرف وأدوات السياسة النقدية التي تستهدف بشكل مباشر السيولة التضخمية المحتملة، ومواجهة التضخم الذي

¹ طالب وسيلة، مرجع سابق، ص 406.

² نوفل سمايلي و فضيلة بوطرة، مرجع سابق، ص 300.

كان مستوردا في الأساس، بالإضافة إلى ذلك وفي ضوء التطورات الإقتصادية والمالية وتوقعاتها على المدى المتوسط قرر بنك الجزائر زيادة الإحتياطي الإلزامي ب 1% ليصل إلى 3% وتعزيز استرجاع الثنائي للسيولة الذي تم إدخاله في سبتمبر 2020 لتصل 600 مليار دينار، مستهدفا من هذه الإجراءات في البداية مصادر فائض السيولة، التي يحتمل أن تكون تضخمية مع إبقاء النظام المصرفي في وضع يمكنه من تمويل الإقتصاد الوطني دون مزاحمة ودون تكبد تكاليف إضافية.¹

الشكل رقم 14: أسعار الفائدة الرئيسية لبعض البنوك المركزية



المصدر: بنك الجزائر، السياسة النقدية، التقرير السنوي 2024، جوان 2025، ص 43.

2- نسبة تغطية وتوزيع المخاطر المطبقة إمتثالا لمعايير لجنة بازل

❖ إتفاقية بازل 1: تطور نسبة الملاءة* تماشيا مع مقررات بازل (1-2-3) : تتمثل في العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية والمخاطر المرجحة المحتملة بسبب منح القروض لعملائه، وطبقت هذه النسبة تدريجا في البنوك الجزائرية بعدما أقر ذلك البنك المركزي، بسبب تعديلات قانون النقد والقرض، ومراعات لضعف رؤوس الأموال البنوك الجزائرية وكانت يتضمن الجدول الموالي:

¹ بنك الجزائر، السياسة النقدية، التقرير السنوي 2023، جوان 2024، ص ص: 39-40.
*نسبة الملاءة: وتسمى أيضا نسبة كوك حسب بازل وتمثل نسبة تغطية المخاطر.

جدول رقم 29: مراحل تطبيق نسبة الملاءة المفروضة سنة 1994 في البنوك الجزائرية

التاريخ	نهاية جوان 1995	نهاية 1996	نهاية 1997	نهاية 1998	نهاية 1999
النسبة	%4	%5	%6	%7	%8

Source: Instruction N° 74-94 Du 29 Novembre 1994 Relative a La Fixation Des Regles Prudentielles De Gestion Des Banques et Etablissements Financiers,(Article3)

وتم الحديث ومسايرة لإتفاقية بازل 1 في البنوك الجزائرية، كانت عند صدور التنظيم رقم 90-01 المؤرخ في 04 جويلية 1990 والمتعلق بتحديد نسبة الحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، حيث ورد في المادة رقم 4 منه " ينبغي أن تمثل الأموال الخاصة المحددة في المواد السابقة، نسبة تغطية الأخطار لا تقل عن 8% ¹

جدول رقم 30: مؤشرات ملاءة البنوك

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
البنوك العمومية					
نسبة الملاءة الكلية %	18,95	22,21	22,04	23,87	23,96
نسبة الملاءة القاعدية %	14,58	17,60	17,56	19,47	19,92
البنوك الخاصة					
نسبة الملاءة الكلية %	20,29	19,06	19,33	18,87	18,34
نسبة الملاءة القاعدية %	19,46	18,24	18,52	17,77	17,25
القطاع المصرفي					
نسبة الملاءة الكلية %	19,17	21,60	21,53	22,88	22,82
نسبة الملاءة القاعدية %	15,38	17,72	17,74	19,19	19,37

المصدر: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2024،

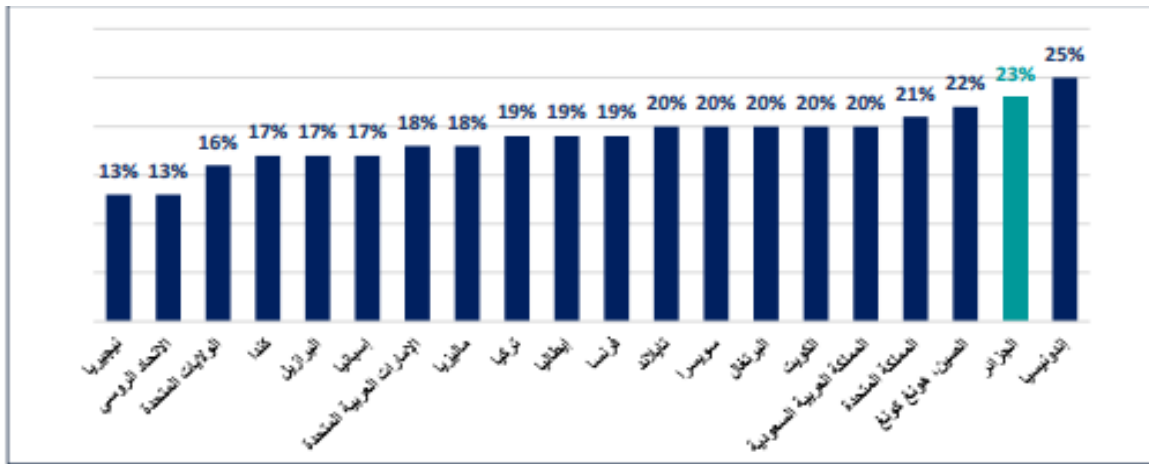
جوان 2025، ص 62.

¹ سليمان ناصر و آدم حديدي، مرجع سابق، ص 20.

التعليق:

يسجل القطاع المصرفي الجزائري نسبة ملاءة على ما هو منصوص عليه في إتفاقية بازل الثالثة التي تقدر ب 10,5 حيث نلاحظ أن مؤشرات الملاءة طيلة الفترة المدروسة هي أكبر من المعدل المطلوب، و تتراوح النسبة من 17% إلى أكثر من 23% وهي نسبة جيدة لتغطية المخاطر المصرفية ويمكن مقارنة نسبة الملاءة الكلية للقطاع المصرفي الجزائري مع مجموعة من الدول كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم 15: مقارنة نسبة الملاءة الكلية للقطاع المصرفي الجزائري مع مجموعة من الدول



المصدر: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2024، جوان 2025، ص 63.

❖ إتفاقية بازل 2

تم وضع تشريعات تتسجم مع نظام بازل 2 في القطاع المصرفي وتطبيق ركائز الثلاثة المعروفة، بغية تحسين تسيير المخاطر وتعزيز الرقابة والإنضباط في السوق و إرساء الحوكمة في البنوك منها:

✚ وضع نظام لضمان الودائع المصرفية يتمثل في صندوق ضمان الودائع.¹

✚ وضع نظام مركزية المخاطر من أجل تقادي الوقوع في المخاطر مجددا والوقاية منها.

¹ المادة 134 القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23، الجريدة الرسمية العدد 43 الصادر بتاريخ 23 جويلية 2023.

يظهر فحص البيانات لدى مركزية المخاطر نهاية 2023 أن عدد المستفيدين من القرض قد بلغ 1,113,907 مليون مستفيد من القرض مقابل 1,079,381 مليون مستفيد سنة 2022 أي بارتفاع قدره 3,2 % أي مايمثل 34,526 مستفيدا جديدا، معظمهم من فئات ورجال الأعمال، وتمثل الأسر وحدها نسبة 97,1% من إجمالي المستفيدين من القرض، أي 1,081,863 مليون مستفيد ومقابل 32,044 مستفيد بالنسبة للمؤسسات بنسبة 2,9 % .

بلغ مجموع مبالغ القروض المصرح بها لدى مركزية المخاطر وصلت 2023 مبلغ 9653 مليار دينار مقابل 9373 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2022 مسجلة إرتفاع طفيف بلغ 3% وبلغت الفائدة المستحقة من جانبها 521 مليون دينار، والضمانات المتخذة مقابل القروض الممنوحة بلغت 15,944 مليار دينار، من بينها 8,819 ضمانات حقيقية و7,124 مليار ضمانات شخصية

➤ مركزية المستحقات غير المدفوعة:

تشكل ملفات حوادث الدفع وحوادث حظر إصدار الشيكات التي يديرها هذا الجهاز العناصر الأساسية لعنصر الوقاية ومكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد، إذ يتعين على البنوك والخزينة العمومية والمصالح المالية لبريد الجزائر استشارة هذه المركزية قبل تسليم الشيكات لزيائنها.

وسجلت عوارض الدفع سنة 2023 عدد 42,082 شيكا بقيمة 101,49 مليار دينار مقابل 41,896 شيكا بقيمة 102,55 مليار دينار في سنة 2022، بزيادة طفيفة قدر 1% من حيث القيمة و 0,6% من حيث العدد، وشهد عدد الممنوعين من إصدار الشيكات إتجاها تصاعديا سنة 2023 بلغ 12,660 بزيادة عن 2022 بنسبة 35,5%، وبلغت الشيكات المصدرة موضوع حضر 12,660 من 34,442 شيك تم إصداره أي نسبة 36,75% وتم إلغاء أو رفع 292 حالة إصدار الشيكات في سنة 2023، ومن جانب آخر بلغ عدد 45,836 شيكا تم رفضه في نظام المقاصة عن بعد (ATCI).¹

➤ إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات* في 11 مارس 2009 بغية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري.

➤ وضع نظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الساحة المصرفية الجزائرية.²

¹ بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2023، جوان 2024، ص ص: 78-79.

* دليل حوكمة الشركات الجزائري أطلق عام 2009 قامت بوضعه مجموعة عمل حوكمة الشركات متعددة الأطراف.

² سلام عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ص: 402-403.

❖ إتفاقية بازل 3

✚ إصدار التنظيم رقم 04-11 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير خطر السيولة، وأوجب فيه على البنوك وضع نسبة سيولة مساوية ل 100% على الأقل في الأجل القصير؛

✚ إلزام البنوك بوضع مؤشرات تسمح بقياس وتسيير ومراقبة السيولة، وإعتبرها مؤشرات الحيطة والحذر؛

✚ صدور التنظيم رقم 01-14 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتضمن نسبة الملاءة المطبقة في

البنوك والمؤسسات المالية، نص على رفع نسبة الملاءة من 8 % إلى 9,5 % ابتداء من أكتوبر

2014 على أن يغطي رأس المال الأساسي كلا من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بنسبة 7 %

على الأقل. وخول للجنة المصرفية فرض نسبة أكبر من ذلك إذا إقتضى الأمر؛

✚ فرض تكوين هامش أمان بنسبة 2,5% من الأموال الخاصة القاعدية للبنك وسماء "وسادة أمان"¹

تمثل مخاطر السيولة: عدم القدرة على مواجهة الإلتزامات في الأجل المحدد وبتكلفة معقولة، وعلى

المصارف والمؤسسات المالية أن تملك فعليا وفي كل وقت السيولة الكافية لمواجهة إلتزاماتها بواسطة

مخزون من الأصول السائلة، كما يجب عليها أن تقدم معامل سيولة يساوي على الأقل 100%.²

وتحسب كما يلي:

الأصول السائلة في الأجل القصير

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة في الأجل القصير}}{\text{الخصوم المستحقة في الأجل القصير}} \leq 100\%$$

الخصوم المستحقة في الأجل القصير

* عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير:

الصندوق، البنك المركزي، الحساب الجاري البريدي، الخزينة العمومية، سندات الخزينة، حساب لدى

المراسلين سواء المحليين أو الأجانب، مدينون متنوعون.

¹ سليمان ناصر و آدم حديدي، مرجع سابق، ص 23.

² النظام رقم 04-11 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتضمن بتعريف وقياس وتسيير خطر السيولة المواد: 1، 2، 3.

* عناصر الخصوم المستحقة في الأجل القصير: حسابات الزبائن، حساب الإيداع، حسابات مستحقة للقبض، الحسابات العادية بالدينار الجزائري وبالعملات الصعبة، دائنون متنوعون، حسابات دائنة لأجل، سندات الصندوق تعهدات بالقبول¹.

جدول رقم 31: نسبة الأصول السائلة للبنوك خلال الفترة (2020-2024)

2024	2023	2022	2021	2020	
البنوك العمومية					
39,90	40,86	40,54	35,93	10,34	الأصول السائلة/إجمالي الأصول %
125,12	128,23	115,57	110,16	31,54	الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل %
البنوك الخاصة					
36,14	34,93	37,88	36,29	30,29	الأصول السائلة/إجمالي الأصول %
68,26	68,55	73,80	68,90	59,46	الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل %
القطاع المصرفي					
39,41	40,11	40,22	35,98	13,11	الأصول السائلة/إجمالي الأصول %
113,41	116,99	108,53	102,06	37,14	الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل %

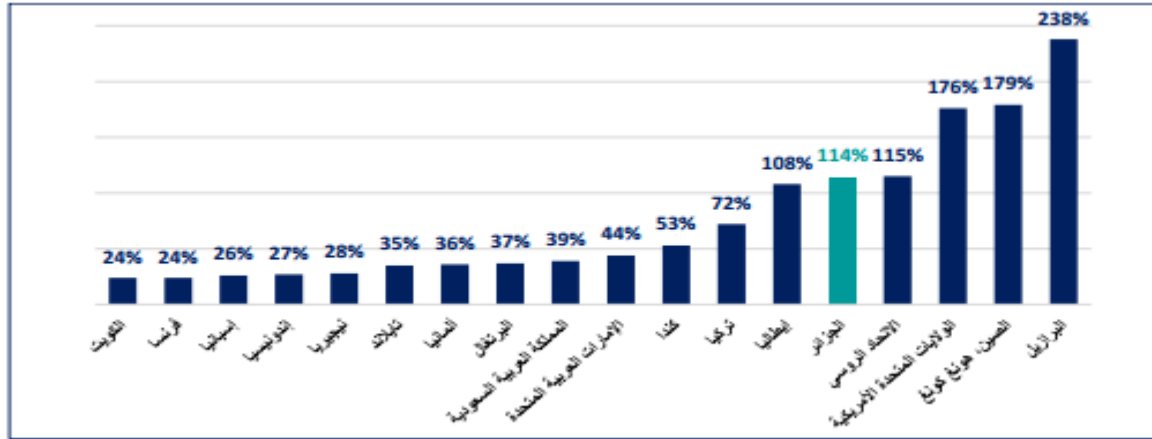
المصدر: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2024،
جوان 2025، ص 64.

التعليق:

سجل القطاع المصرفي نهاية سنة 2023 تحسنا واضحا في نسب السيولة حيث سجل أكثر من 117% في إجمالي القطاع المصرفي وجعلته هذه النسبة في وضع سيولة فائضة وهذا يعني أن القطاع المصرفي بإستطاعته مواجهة السحوبات قصيرة الأجل وليس له أزمة سيولة كما حدث في سنة 2020.

¹ طالب وسيلة، مرجع سابق، ص 420.

الشكل رقم 16: مقارنة لمستوى تغطية الأصول السائلة للخصوم قصيرة الأجل مع بلدان أجنبية



المصدر: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2024، جوان 2025، ص 65.

الفرع الثالث: تطوير أنشطة البنوك

أولاً: عصنة البنوك

لقد أحدث بنك الجزائر نقلة نوعية في العمل المصرفي بما يتماشى مع المستجدات الحالية في العمل المصرفي العالمي، وذلك بفتح الباب أمام الخدمات الجديدة مثل، خدمات الوكالة، عمليات الوساطة والإجار والتحويل والتعامل بأدوات السوق النقدية، الاستشارة المالية، وإدخال وسائل دفع وشبكات تبادل تضمن سرعة وتأمين العمليات المصرفية من خلال نظام الدفع والمقاصة الآلي منذ عام 2006.

كما تم التطرق إلى ما هو مشهود في الساحة المصرفية الحديث مثل: البنوك الرقمية، ومزودي خدمات الدفع، إنشاء الدينار الرقمي.

1- ربحية البنوك والقطاع المصرفي:

تحسنت ربحية القطاع المصرفي بين سنتي 2023 و 2024، لتواصل جني نتائج مختلف الإجراءات التي إتخذتها السلطة النقدية لإحتواء آثار الأزمات الماضية، استئناف النشاط الإقتصادي الذي يسمح للبنوك بتحقيق المزيد من الأرباح.

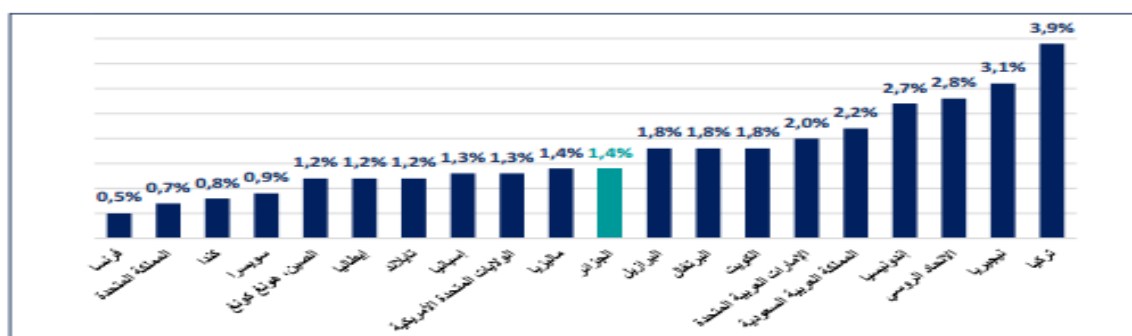
1-1 معامل الربحية* (ROE):

جدول رقم 32: مؤشرات ربحية البنك و مؤشرات العائد على الأصول

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
البنوك العمومية %					
العائد على رأس المال (ROE)	10,78	13,47	11,97	12,34	13,20
العائد على الأصول (ROA)	1,23	1,53	1,14	1,28	1,26
البنوك الخاصة %					
العائد على رأس المال (ROE)	16,34	18,29	20,11	19,39	18,87
العائد على الأصول (ROA)	2,73	2,90	3,06	2,86	2,65
القطاع المصرفي %					
العائد على رأس المال (ROE)	11,80	14,35	13,47	13,61	14,19
العائد على الأصول (ROA)	1,43	1,72	1,38	1,37	1,43

المصدر: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2024،
جوان 2025، ص 69.

الشكل رقم 17: بيان مقارن لمعاملات الربحية (ROE)



المصدر: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2024،
جوان 2025، ص 70.

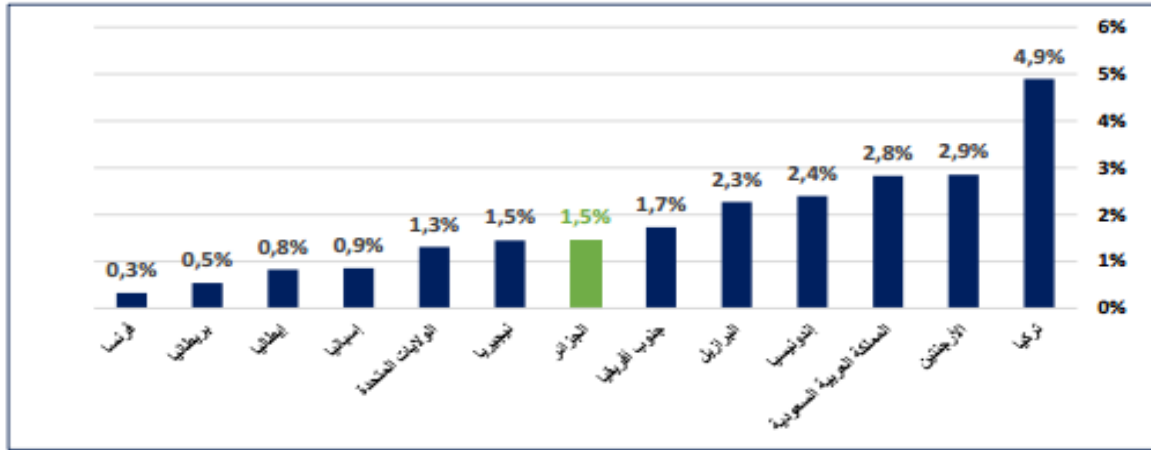
التعليق: حققت البنوك الخاصة مستويات عائد فاق 20 % في سنة 2022 مقارنة مع البنوك العمومية التي حققت أحسن عائد لها سنة 2024 بنسبة 13,20 % ، ويعود هذا الريح على مستوى البنوك

*معامل الربحية (ROE) = النتائج المحققة/ متوسط رأس المال الخاص.

العمومية إلى إرتفاع هامش الفائدة وإنخفاض المصاريف التشغيلية البنكية، تسجل الجزائر نسبة ربحية عالية مقارنة بمتوسط النتائج المسجلة في عينة من الدول.

1-2 معدل العائد (ROA): ربحية البنك هي قدرته على تحقيق الأرباح، بعد خصم التكاليف اللازمة لاستمرار نشاطه، ويمكن قياسها من خلال نسبة العائد على الأصول، سجلت البنوك العمومية تحسن في العائد مقارنة مع البنوك الخاصة، وكان أحسن معدل لها سنة 2021 يقدر 1,53% مقابل 3,06% سنة 2023، وحقت الجزائر عائد مقبول مقارنة بمتوسط العائد المقدر 2% لدى مجموعة من الدول النامية والمتطورة وأحسن من أمريكا، إيطاليا، إنجلترا وفرنسا، نيجيريا.

الشكل رقم 18: بيان مقارن لمعاملات العائد على الأصول (ROA)



المصدر: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2024، جوان 2025، ص 65.

2- تطور البنية التحتية: هناك العديد من العمليات التي تم تسويتها متمثلة في ما يلي:

1-2 نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبلغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة (ARTS): خلال سنة 2023 عالج 449686 عملية تحويل بإجمالي مبلغ قدره 100.032 مليار دينار جزائري، مقابل 396343 عملية تحويل بمبلغ قدره 81.929 مليار دينار في عام 2022، ما يمثل إرتفاعا ملموسا بنسبة 13,5% من حيث الحجم و 22,1% من حيث القيمة.¹

¹ بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2023، جوان 2024، ص 67-72.

2-2 نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (ATCI)

عالج نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض خلال سنة 2023، ما يقارب حجم 75 مليون عملية دفع، بإجمالي قيمة قدرها 22.958 مليار دينار جزائري، مقابل 55 مليون عملية بقيمة 20.565 مليار دينار خلال 2022، أي بارتفاع كبير بنسبة 35,6% من حيث الحجم، و 11,6% من حيث القيمة، بالموازات شهدت قيمة الصكوك التي تمت مقاصتها إلكترونيا في 2023 ارتفاعا لتصل إلى 19.448 مليار دينار من قيمة إجمالية مقاصة قدرها 22.958 مليار دينار، أي ما يمثل حصة قدرها 84,5%، في حين أن حصة التحويلات منها المبالغ القابلة للمقاصة الذي مبلغها أقل من 1 مليون دينار فقد مثلت معدل 7,41%، وسجل نظام المقاصة الإلكتروني للمدفوعات حالات رفض بلغت 284278 عملية سنة 2023 بقيمة 428 مليار دينار.¹

جدول رقم 33: يبين المدفوعات المعالجة من خلال نظام المقاصة الإلكتروني خلال سنة 2023

الحجم بملايين العمليات والقيمة بملايين الدينارات

طبيعة العملية	الحجم	القيمة	نسب من حيث الحجم %	نسب من حيث القيمة %
الصكوك	8,301	19447,606	11,10%	84,71%
الأوراق التجارية	0,222	348,639	0,30%	1,52%
التحويلات	19,750	1701,015	26,41%	7,41%
الإقتطاعات	0,067	868,468	0,09%	3,78%
المعاملات عبر البطاقة	46,436	592,803	62,10%	2,58%
مجموع خلال سنة 2023	74,776	22958,531	100%	100%
مجموع خلال سنة 2022	55,156	20564,799		
معدل النمو %	35,57%	11,64%		
المتوسط اليومي 2023 (251 يوم)	0,298	91,468		

المصدر: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2023،

جوان 2024، ص 75.

¹ بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2023، جوان 2024، ص 75.

التعليق: هناك تحسن وإرتفاع في الحجم والقيمة في المدفوعات التي شملت (الصكوك، الأوراق التجارية، التحولات، الإقتطاعات، المعاملات عبر البطاقات) المعالجة من خلال نظام المقاصة الإلكتروني، حيث بلغت من حيث الحجم 74,776 مليار عملية سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 التي بلغت 55,156 مليار عملية أي بنسبة إرتفاع 35,57%، ومن ناحية القيمة بلغ سنة 2023 مبلغ قدره 22.958,531 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2022 التي بلغت فيها قيمة 20.564,799 مليار دينار جزائري بنسبة إرتفاع تقدر 11,64% وهذا تحسن ملحوظ.

3- نشاط النقد الآلي

عرف نشاط النقد الآلي تطور ملحوظا خلال سنة 2024، وفي مايلي نقدم جدولين الأول يبين تطور حجم المعاملات باستعمال البطاقات خلال 2023 و2024، والجدول آخر يبين حجم البطاقات.

الجدول رقم 34: يبين تطور المعاملات باستعمال البطاقات (معدل النشاط) خلال 2023 و2024

القيمة بملايير الدينارات

طبيعة البطاقات	وضعية البطاقات في سنة 2023			وضعية البطاقات في سنة 2024		
	إجمالي البطاقات	الذهبية	ما بين المصارف	إجمالي البطاقات	الذهبية	ما بين المصارف
البطاقات المطروحة للتداول (1)	4022203	12487304	16509507	4239021	15605882	19844903
عدد البطاقات المفعلة (2)	1257230	11028570	12285800	1488113	14307568	15795681
معدل النشاط 1/2	%31,26	%31,26	%74,42	%35,11	%91,68	%79,60

المصدر: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2024،

جوان 2025، ص 82.

التعليق: شكل عدد البطاقات في الجهاز المصرفي نسبة أكبر مما هو موجود عليه في البريد هذا من جهة ومن جهة أخرى زادت عدد البطاقات سواء المطروحة للتداول أو المفعلة في سنة 2024 مقارنة بسنة 2023 ، حيث بلغت الزيادة في عدد البطاقات المطروحة للتداول عدد 216.818 أي بنسبة إرتفاع تقدر 5,39 %، ومن ناحية البطاقات المفعلة فكانت الزيادة 230.883 بطاقة مفعلة بنسبة إرتفاع عن سنة 2023 تقدر ب 18,364 % وهذا إنجاز هام.

الجدول رقم 35: يبين تطور المعاملات باستعمال البطاقات (معدل النمو) خلال 2023 و 2024

الحجم بملايين العمليات والقيمة بملايير الدينارات

طبيعة العملية	سنة 2023		سنة 2024		معدل نمو %	
	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	قيمة
السحب عبر الصراف الآلي *	39,623	552,160	51,821	694,287	30,79	25,74
الدفع عبر البطاقة	6,796	40,476	10,794	69,306	58,82	71,22
محطات الدفع الإلكترونية 1	3,329	27,959	4,864	40,551	46,10	45,04
الدفع عبر الأنترنت 2	3,467	12,517	5,913	28,514	70,55	127,80
استرداد الدفع عبر 1,2	0,017	0,167	0,017	0,241	0,00	44,31
مجموع المعاملات بالبطاقات	46,436	592,803	62,615	763,593	34,84	28,81

المصدر: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2024، جوان 2025، ص 82.

التعليق:

وسجلت المعاملات من حيث الحجم سنة 2024 التي بلغ فيها 62,615 مليون دينار مقارنة مع سنة 2023 ما قيمته 46,436 مليون دينار بمعدل نمو قدر 34,84 % ، ومن جانب القيمة بلغ معدل النمو 28,81 % زيادة في 2024 مقارنة مع سنة 2023، أي سجلت سنة 2023 قيمة المعاملات 592,803 مقارنة في 2024 ب 763,593، كما سجلت عمليات الدفع عبر الهاتف المسموح بها من طرف بنك الجزائر داخل المصارف سنة 2023 حجما كبيرا يصل إلى 39 مليون بقيمة إجمالية تقدر ب 28 مليار دينار وهذا شيء مشجع لتطور المدفوعات الإلكترونية في الجزائر، وبهدف تطوير الخدمات

* بما في ذلك بريد الجزائر.

المصرفية الإلكترونية تم إطلاق نهاية سنة 2023 مشروع (Mobile Switch) الموجود في (SATIM)، مفتاحا مسؤولا عن إدارة تدفق المدفوعات عبر الهاتف المحمول، من خلال منصة تربط جميع حلول الدفع عبر الهاتف المحمول الخاصة بالبنوك، وهذا سيشجع على وسيلة جديدة وأكثر حداثة تتمثل في الدفع عن طريق الهاتف النقال، و حاليا يجري وضع اللمسات الأخيرة على مشروع نظام الدفع الفوري الذي يسوي المعاملات في 10 ثواني بين مختلف الأطراف المعنية (الدافع، المستفيد، وبنوك هؤلاء المشاركين وغيرهم) وهذا ما يعزز معاملات الدفع.¹

❖ **الكفاءة العلمية:** يتم توزيع مناصب تعيين مسيري البنوك على أساس الكفاءة العلمية، ومن أجل

تطوير الأداء والحرص على تحقيق جيدة يتم إبرام عقود نجاعة مابين المسيرين والجهات الوصية.

❖ **مجلس الإدارة:** إعطاء صلاحيات واسعة لمجالس الإدارة، وتحديد الإطار الذي يحكم أعضاء مجلس

الإدارة، وهذا راجع لهيئة الدولة وهي الجهة الوحيدة المالكة لرأس المال في البنوك العمومية.

و وجود علاقة إيجابية بين آليات الحوكمة (المتتمثلة في استقلالية مجلس الإدارة، ملكية المؤسسة،

جودة المدققين) التي تقوم بتشكيل إدارة المخاطر وممارسات إدارة المخاطر وتعزيز الشفافية في

الأسواق المالية الأمر الذي يؤثر إيجابيا على إدارة المخاطر.²

❖ **برامج الحوكمة:** وضع برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة في القطاع البنكي و تنفيذه.³

❖ **الاستفادة من الخبرات المصرفية الخارجية:** أفسح بنك الجزائر المجال بإعتماد المزيد من المؤسسات

المالية والمصرفية للنشاط في الجزائر بشروط معينة وفق النظام رقم 06-02 الذي يشترط مجموعة

من الضوابط المشددة، وهذا استجابة لتحرير قطاع الخدمات المصرفية و تعزيز المنافسة و إطار

تطوير الخدمات المصرفية، خاصة بعدما أصبح نظام الحوكمة يحدد بشكل كبير مصير الشركة.⁴

❖ **إحداث البنوك الإسلامية:** العمل على إنشاء شبائيك للبنوك الإسلامية والحث على فصلها على

البنوك التجارية، وألزم البنك المركزي على الأخذ بخصوصيات البنوك الإسلامية في التعاملات.

¹ بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2023، جوان 2024، ص 78.

² معاريف محمد وشيخي مختارية، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 1، المجلد 07، مارس 2019، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ص 40.

³ سلام عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ص: 402-403.

⁴ ريم عمري و طيب لحيلح، الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، 2016، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص 212.

جدول رقم 36: تطور عدد الوكالات المختصة في الصيرفة الإسلامية

2024	2023	2022	2021	2020	2019	البيان
88	88	74	59	53	49	مجموع الوكالات المختصة بالصيرفة الإسلامية
17	17	10	2	1	0	الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية التابعة للبنوك العمومية
71	71	64	57	52	49	الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية التابعة للبنوك الخاصة

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بنك الجزائر، التقرير السنوي 2024، جوان 2025.

التعليق: نلاحظ ارتفاع عدد الوكالات من سنة إلى أخرى، مع ارتفاع الوكالات المتخصصة للصيرفة الإسلامية التابعة للبنوك الخاصة مقارنة للوكالات التابعة للبنوك العمومية وسنة الذروة كانت في سنتي 2023 و 2024، 71 وكالة تابعة للبنوك الخاصة مقابل 17 وكالة تابعة للبنوك العامة.

جدول رقم 37: حجم ودائع التمويل الإسلامي

الوحدة: مليار دينار نهاية الفترة

2024	2023	2022	2021	طبيعة الودائع
521,7	421,7	254,3	212,3	1- حسابات الودائع
161,7	112,5	56,9	18,9	المصارف العمومية
360	309,2	197,4	193,4	المصارف الخاصة
271,8	256,5	299,7	231,9	2- الودائع في حسابات الاستثمار
26,7	24,9	15,8	4,10	المصارف العمومية
245,1	231,6	283,7	227,8	المصارف الخاصة
793,5	678,2	554	444,7	3 المجموع الكلي (2+1)
23,74	20,21	13,10	5,16	حصة المصارف العمومية نسبة %
76,26	79,79	86,90	94,84	حصة المصارف الخاصة نسبة %

المصدر: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2024،

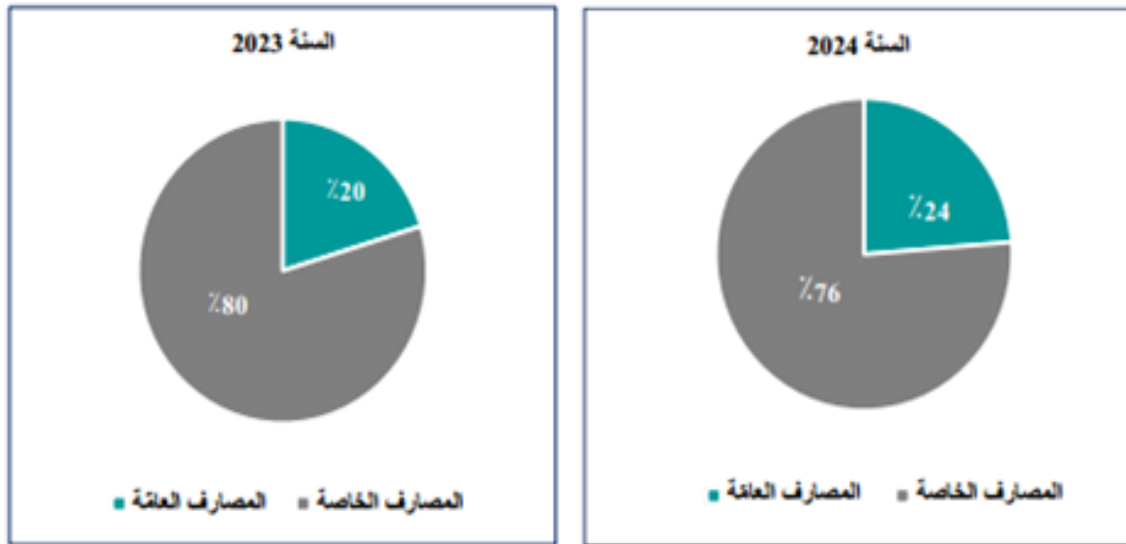
جوان 2025، ص 59.

التعليق:

نلاحظ إرتفاع حصة ودائع للوكالات الإسلامية التابعة للبنوك الخاصة مقارنة مع الحصة التابعة للبنوك العمومية في كامل سنوات الدراسة وإكبر نسبة سجلت سنة 2021 نسجل نسبة 94,84% للبنوك الخاصة مقابل 5,16% للودائع التابعة للوكالات الإسلامية التابعة للبنوك العمومية.

كما نلاحظ أن هناك زيادة في حصة المصارف الإسلامية من سنة إلى أخرى حيث سنة 2022 سجلت أكثر من ضعف السنة السابقة 2021 بينما بلغت الزيادة في سنة 2023 عن سنة 2022 زيادة بنسبة 7.10%، بينما سجلت الوكالات التابعة للبنوك الخاصة تراجع من سنة إلى أخرى يقارب نسبة 8%.

الشكل رقم 19: توزيع ودائع التمويل الإسلامي بين البنوك العامة والخاصة سنتي 2023، 2024



المصدر: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2024، جوان 2025، ص 59.

الجدول رقم 38: قائمة منتجات التمويل خلال الفترة (2021-2024)

الوحدة: مليار دينار نهاية الفترة

2024	2023	2022	2021	منتجات التمويل
173,6	139,5	129,7	130,7	المربحة
5,4	4,2	2	1,1	المشاركة
25,7	8,3	7,6	6	المضاربة
121,7	100,4	86,5	83,9	الإجارة
174,2	187,7	153,9	133,1	السلام
30,3	18,5	14,3	11,1	الاستصناع
1,4	0,1	0,0002	-	
532,2	458,5	393,9	365,9	المجموع الكلي
8,6	4,7	1,6	0,5	حصة المصارف العمومية نسبة %
91,4	95,3	98,4	99,5	حصة المصارف الخاصة نسبة %

المصدر: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2024،

جوان 2025، ص 61.

التعليق:

إرتفاع حصة المصارف الخاصة مقارنة مع حصة البنوك العمومية طيلة فترة الدراسة، حيث سجلت المصارف الخاصة نسبة تراوحت ما بين 95% و 99,5% التي كانت أكبر نسبة سنة 2021، بينما سجلت البنوك العمومية نسبة مئوية تراوحت ما بين 0,5% إلى غاية 8,6% التي كانت أكبر نسبة سجلتها سنة 2024، وربما يرجع السبب في تواجد النوافذ والشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية العمومية الربوية وهذا ما أدى للعزوف على الإقبال عليها، لذا من الأحسن فصلها وإنشاء بنوك إسلامية منفصلة عن البنوك التجارية لتعزيز الثقة فيها وبالتالي الإقبال عليها.

الفرع الرابع: مؤشرات الصلابة المالية للمصارف تحليل مؤشرات الدنيا لصندوق النقد الدولي (FMI)

نعرض بعض النسب المالية ثم نقوم بتحليل مؤشرات الصلابة في القطاع المصرفي الجزائري

1-نسبة الملاءة: تعبر عن الأمان الناتج عن مدى توفر الأموال لمواجهة إحتياجات المصرف من الأصول الثابتة، فضلا عن مواجهته للمخاطر المحتملة المرتبطة من استخدام الأموال، ومن ثم فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في أي مصرف يعد أمر بالغ الأهمية للحفاظ على ثقة المودعين.

2-نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول: تعبر هذه النسبة على مرات مجموع الأصول إلى مجموع حقوق الملكية، وتحسب وفق العلاقة التالية: $\text{حقوق الملكية} = \text{إجمالي حق الملكية} / \text{إجمالي الأصول}$ كما أن في المتوسط تساوي هذه النسبة على الأقل 7% في البنوك الأجنبية.

3-نسبة العائد على الأصول (ROA): يعد أحد نسب الربحية، توفر معلومات حول مدى كفاءة إدارة البنك، كونها تشير إلى مقدار الأرباح التي يتم تحقيقها في المتوسط لكل وحدة نقدية من إجمالي الأصول أي لكل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول، وكلما ارتفعت هذه النسبة كانت مؤشر إيجابي وإذا كانت سلبية فهنا يفضل الاستثمار هذه الأموال في مجالات أخرى يحصل من خلالها على فائدة أفضل، ويحسب بالشكل التالي: $\text{العائد على الأصول} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الأصول}$

4-نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE): تعد هذه النسبة من مؤشرات الربحية، إذ تعكس كفاءة البنك في تحقيق أرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين، وكلما ارتفع هذا العائد دل ذلك على قدرة المصرف على تحقيق أرباح أكبر وتوزيع حصة أكبر من الأرباح على المساهمين، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية: $\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي حق الملكية}$

5-نسبة هامش صافي الربح من الفوائد: يقيم الربحية ويمنح تصور لصافي الدخل المتولد من الفوائد على الأصول المولدة للدخل، حيث كلما زادت هذه النسبة كانت لصالح البنك، وتحسب وفق العلاقة التالية: $\text{هامش صافي الربح من الفوائد} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} - \text{الفوائد الدائنة}$

6-نسبة السيولة: تمثل مؤشرات مالية تقيم الملاءة المالية للمؤسسة المقترضة على المدى القصير، وهناك العديد من النسب المالية الدالة على مدى كفاءة السيولة النقدية فيها.¹

¹أمينة بن جدوا ومسعود ميهوب، تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية، دراسة مجموعة من البنوك الأمريكية للفترة 2010-2019، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، جوان 2021، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، الجزائر، ص580-581.

– مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري، المؤشرات الدنيا 11 الصادرة عن صندوق النقد الدولي FMI

الجزائر استوتحت من المعايير الدولية نظم الرقابة والإشراف على المصارف مجموعة من القواعد تهدف إلى الكشف عن المخاطر التي تهدد النشاط المصرفي وتعزيز سلامته واستقراره.

الجدول رقم 39: مؤشرات الصلابة المالية للمصارف¹

المؤشرات	2020	2021	2022	2023	2024
نسبة الملاءة الإجمالية %	19,17	21,60	21,53	22,88	22,82
نسبة الملاءة Tiers 1 %	15,38	17,72	17,74	19,19	19,37
المستحقات غير المنتجة إلى الأموال الخاصة النظامية (FPR) %	59,56	58,15	56,24	57,53	58,65
معدل المستحقات المصنفة %	16,36	19,64	19,86	20,88	20,68
معدل صافي المستحقات المصنفة %	8,81	10,07	9,94	10,90	10,79
معدل مؤونات المستحقات المصنفة %	46,14	48,73	49,94	47,79	47,83
مردودية الأموال الخاصة %	8,31	14,35	13,47	14,12	14,18
مردودية الأصول %	1,43	1,72	1,38	1,37	1,43
نسبة هامش الربح الى الدخل الإجمالي %	73,47	78,45	78,69	80,03	80,33
نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى دخل إجمالي %	35,93	35,29	39,96	39,27	33,03
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول %	13,11	35,98	40,22	40,11	39,41
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم قصيرة الأجل %	37,14	102,06	108,5	117	113,8

المصدر: بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2024،

جوان 2025، ص 130.

¹ تسمى المؤشرات الدنيا 11 الصادرة عن الصندوق النقد الدولي FMI ، وتعتمد عليها الجزائر في قياس الصلابة المالية للمصارف.

التعليق: يظهر تحليل مؤشرات الصلابة المالية بصلابة مقبولة، إن عام 2024 هو عام العودة إلى الوضع الطبيعي بعد الأزمة الصحية، حيث سجل النشاط المصرفي مؤشرات إيجابية بشكل عام، وتزال الأنظمة الإحترازية التي يطبقها بنك الجزائر فعالة بحيث:

1- الملاءة المالية: من القراءة الأولية للنسب الظاهرة في الجدول، جميع البنوك تشكل مستوى أكثر من كافي من رأس المال حسب إتفاقية بازل 3، وتبين هذه النسبة مدى حرص بنك الجزائر على تحقيق الأمن المصرفي، وتعود أسباب رفع هذه النسبة إتجاه البنوك إلى رفع مستوى أموالها الخاصة التي تشكل الحماية الأكثر فعالية للمودعين ضد الخسائر غير المنتظرة مما يعزز من درجة الاستقرار النظام المصرفي وفي مجمل النظام المالي.

2- بالنسبة المستحقات المصنفة، و معدل صافي المستحقات المصنفة: التي تعني مجمل النشاط فقد تجاوزت 16% طيلة سنوات الدراسة، والصلافية منها دون 10%، وتترجم بأن البنوك تتحكم في نصف عوائده إتجاه الطرف المقابل وهو مؤشر ينذر بإحتمالية وقوع المصارف التي تتمتع بنفس النسبة في إحتمال عدم استرجاع حقوقها خاصة القروض 50% هذا ماجعل المصارف تخصص مؤونات وإحتياطات (معدل مؤونات المستحقات المصنفة) في حدود 50% وهو تصرف حكيم.¹

3- السيولة: على صعيد السيولة وبعد تحسن واضح في الوضع بعد برامج إعادة التمويل الخاص تواصل السلطات النقدية متابعة سياستها نحو الحفاظ على مستويات كافية من السيولة خارج البرامج الخاصة، هذه السياسة التي سيتم تعزيزها بإستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية الأخرى، ولا سيما متطلبات السيولة والتي تم النص عليها في الأنظمة الإحترازية الحالية، بالإضافة إلى إدخال الإجراء الذي يتطلب الحفاظ بمخزون من الأصول السائلة ذات الجودة العالية يمكن تحويلها إلى نقد للتعامل مع أزمة السيولة غير المتوقعة.²

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم قصيرة الأجل: يعكس مؤشر السيولة القانونية حجم الأصول السائلة المتوفرة لدى المصرف منسوبا إلى إلتزاماته الواجبة الأداء (خصوم قصيرة الأجل)، ومن الجدول نلاحظ أن مؤشر السيولة القانونية خلال جل السنوات تجاوز الحد المطلوب والمحدد ب

¹ عباس بوهريرة وعبد اللطيف مصيطفي، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر حالة بنك (AGB-Cpa)، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2017، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 115.

² بنك الجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي 2023، جوان 2024، ص 71.

100% حيث بلغ أقصى قيمة له سنة 2023 بـ 117% ما عدا سنة 2020 التي سجل فيها أقل نسبة المطلوبة مسجلة كانت بـ 37 % .

📌 **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:** حسب الجدول الإحصائيات المبينة في الجدول في إنخفاض في سنة 2020 بنسبة 13,11 % ثم تصاعد سنتي 2021 بنسبة 36% وسنة 2024 إلى 36% وسنتي 2022 و 2023 بأكبر نسبة 40% وذلك راجع إلى التغيرات في توظيف الأموال في عناصر السيولة، وعموماً فإن وضع السيولة في النظام المصرفي الجزائري يبقى مرتفعاً رغم من إنخفاضه، بفضل الأموال الخاصة والمؤنات المشككة الكبيرة.¹

4- المتانة المالية: وهو الحد من المخاطر الناشئة عن القروض من خلال تحسين جودة المحفظة الائتمانية، وهو ما يتطلب إرادة جيدة للديون المتعثرة من خلال تحديد أفضل المؤنات المخصصة لها. وصلت نسبة الرافعة المالية سنة 2018 إلى 9% للقطاع المصرفي الجزائري وبنسب متباينة ما بين القطاع الخاص 6% والقطاع العام 10%، والنسبة المحددة وفق مقررات بازل 03 عند مستوى ابتداء من 3% وعلى العموم فإن هذه النسبة تعزز من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر.

5- الربحية: تتأثر ربحية البنوك في الجزائر بعدة عوامل أهمها الدورات الاقتصادية، إدارة المخاطر، درجة المنافسة في القطاع المصرفي، تكاليف التشغيل ونسبة السيولة.

📌 **عائد الأموال الخاصة:** يساوي النتائج المحققة على متوسط رأس المال الخاص، شهد تطور العائد على الحقوق الملكية تقلبات مختلفة بالنظر إلى سنوات الدراسة حيث سجل نسبة مختلفة تراوحت ما بين 8 و 14 بالمائة.

📌 **مردودية الأصول (العائد على الأصول):** يساوي النتائج على متوسط الأصول بقي تقريباً في حالة استقرار ما عدا الإرتفاع سنة 2021 بـ 1,72% وهو مؤشر ضعيف جداً يترجم إلى حد كبير جودة الأصول ومدى قدرتها على توليد الأرباح على المدى القصير.

📌 **هامش الفائدة:** يشهد استقرار طيلة سنوات الدراسة بنسبة أكبر من 78% لسنتي 2021 و 2022 و بنسبة 80 % لسنتي 2023 و 2024 ماعدى إنخفاض سنة 2020 إلى 73%

¹سوسناوي فاطمة، بوشامة مصطفى، مرجع سابق، ص 221.

الفرع الخامس: قياس الصلابة المصرفية للنظام المصرفي الجزائري بإستعمال مؤشر Z-SCORE

في محاولة لي لمعرفة ثقل ملف الإجراءات حوكمة النظام المصرفي أردت تحليل للوضع التي يمر بها النظام المصرفي الجزائري وهذا وفق المؤشر Z-SCORE الذي تطرقنا له، وسنقوم بالحساب هذا النموذج بطريقتين:

الطريقة الاولى: النتائج تكون فيها لمتوسط 5 سنوات للفترة (2020-2024) في الجدول: رقم 41

الطريقة الثانية: النتائج تكون لكل سنة من للفترة (2020-2024) في الجدول: رقم 42

$$Z-SCORE=(M ROA+ROE)/Var ROA$$

Z-SCORE مؤشر

ROA العائد على الأصول

M ROA متوسط العائد على الأصول

ROE نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول

Var ROA الإنحراف المعياري للعائد على الأصول¹

❖ تفسير النتائج:

الجدول رقم 40: تفسير نتائج مؤشر Z-SCORE

تفسير نتائج مؤشر Z-SCORE		
منطقة ناجحة	نتائج غير مؤكدة	منطقة الافلاس
أكبر تماما من 2,99	أكبر 1,81 و أقل 2,99	أقل تماما من 1,81

المصدر: إعداد الباحث بلإعتماد على سعيدي سميرة وبيراز نوال، قياس الاستقرار المالي في المصارف

الإسلامية باستخدام نموذج Z-SCORE، داسة حالة مصرف الشارقة الإسلامية، مجلة أبحاث

ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 1، جوان 2023، جامعة برج بوعرييج، الجزائر، ص 489.

¹ صبرينة نقيش و إلياس بوجعادة، قياس خطر السيولة في البنوك الإسلامية باستخدام مؤشر Z-SCORE، مجلة الإقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 01، جوان 2021، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، ص55.

أولاً: حساب قيم Z-SCORE لكل قطاع للفترة المدروسة من 2020-2024

الجدول التالي يتضمن قيم العائد على الأصول و نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول لسنوات الدراسة، من أجل قياس الصلابة المالية للبنوك العمومية والخاصة وللقطاع المصرفي.

الجدول رقم 41: قياس الصلابة المصرفية لمتوسط سنوات الفترة المدروسة (2020-2024)

السنوات	ROA	ROE	(ROA-MROA)	² (ROA-MROA)
قياس الصلابة المصرفية للبنوك العمومية				
2020	1,23	10,78	-0,058	0,003364
2021	1,53	13,47	0,242	0,058564
2022	1,14	11,97	-0,148	0,021904
2023	1,28	12,34	-0,008	0,000064
2024	1,26	13,20	-0,028	0,000784
المجموع	6,44	61,76		0,08468
قياس الصلابة المصرفية للبنوك الخاصة				
2020	2,73	16,34	-0,11	0,0121
2021	2,9	18,29	-0,06	0,0036
2022	3,06	20,11	0,22	0,0484
2023	2,86	19,39	-0,02	0,0004
2024	2,65	18,87	-0,19	0,0361
المجموع	14,2	93		0,1006
قياس الصلابة المصرفية للنظام المصرفي الجزائري				
2020	1,43	11,8	-0,036	0,001296
2021	1,72	14,35	0,254	0,064516
2022	1,38	13,47	-0,086	0,007396
2023	1,37	13,61	-0,096	0,009216
2024	1,43	14,19	-0,036	0,001296
المجموع	7,33	67,42		0,08372

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 32.

❖ النتائج:

البيان	المتوسط الحسابي ل ROA	المتوسط الحسابي ل ROE	الانحراف المعياري ل ROA	Z- SCORE
البنوك العمومية	1,288	12,35	0,13013838	104,79
البنوك الخاصة	2,84	18,60	0,14184498	151,15
القطاع المصرفي	1,466	13,484	0,12939860	115,53

الحالة المسجلة			
z	أقل من 1,81	ما بين 1,81 و 2,99	أكبر من 2,99
المجال	منطقة الافلاس	نتائج غير مؤكدة	منطقة آمنة
البنوك العمومية			104,79
البنوك الخاصة			151,15
القطاع المصرفي			115,53

ثانيا: حساب قيم Z-SCORE لكل سنة للفترة المدروسة

الجدول رقم 42: حساب قيم Z-SCORE لكل سنة للفترة المدروسة (2020-2024)

السنوات	البنوك العمومية			البنوك الخاصة			القطاع المصرفي		
	Z-SCORE	ROA	ROE	Z-SCORE	ROA	ROE	Z-SCORE	ROA	ROE
2020	92,25	1,23	10,78	134,44	2,73	16,34	102,24	1,43	11,8
2021	115,26	1,53	13,47	149,38	2,9	18,29	124,18	1,72	14,35
2022	100,73	1,14	11,97	163,34	3,06	20,11	114,76	1,38	13,47
2023	104,65	1,28	12,34	156,86	2,86	19,39	115,76	1,37	13,61
2024	111,11	1,26	13,20	151,71	2,65	18,87	120,71	1,43	14,19

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم 34.

التعليق: وضعية القطاع المصرفي حسب مؤشر z-score في الفترة المدروسة من حيث الصلابة المالية في منطقة آمنة وغير معرض للأزمات، البنوك العمومية بعيدة عن النسبة المسجلة من طرف البنوك الخاصة، والقطاع المصرفي تأثر بالنسبة المسجلة من طرف البنوك العمومية.

المطلب الرابع: نموذج تحسين الحوكمة المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر

بناء على ما تم التطرق له في الفصول السابقة يمكن إقتراح نموذج حوكمة النظام المصرفي الجزائري:

أولاً: الهدف الرئيسي للنموذج:

- ❖ تحسين الحوكمة المصرفية في الجزائر للحد من الأزمات المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي.
- ❖ تعزيز الشفافية والمساءلة في النظام المصرفي بما يتماشى مع المعايير الدولية بازل 3 و4.

ثانياً: عناصر النموذج المقترح:

1- الإطار التشريعي و التنظيمي

2- هيكل الحوكمة داخل البنوك

3- إدارة المخاطر

4- الشفافية والإفصاح المالي

5- دور بنك الجزائر

ثالثاً: هيكل النموذج:

- ❖ العلاقة بين الأطراف الرئيسية: بنك الجزائر، البنوك التجارية، الهيئات الرقابية.

رابعاً: خطوات تنفيذ النموذج:

1- تقييم الوضع الحالي

2- تطوير التشريعات

3- التدريب والتأهيل

4- الرقابة المستمرة

خامساً: تقييم النموذج:

1- إنخفاض نسبة القروض المتعثرة.

2- تحسين مؤشرات الربحية والاستقرار المالي.

المصدر: من إعداد الباحث.

الفرع الأول: تقديم النموذج المقترح لتحسين الحوكمة المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر

يعتبر هذا النموذج بمثابة استنتاج لما سبق، من أجل إرساء الحوكمة في القطاع المصرفي التي تعد من أهم العمليات التي تساهم في توفير إدارة نزيهة و رشيدة في البنوك تعمل على مجابهة المخاطر المتعددة، وتطبيقها السليم يؤدي إلى تطوير أداء البنوك و تحقيق الاستقرار المالي.

أولاً: الهدف الرئيسي للنموذج:

- ❖ تحسين الحوكمة المصرفية في الجزائر للحد من الأزمات المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي؛
- ❖ تعزيز الشفافية والمساءلة في النظام المصرفي بما يتماشى مع المعايير الدولية مثل بازل 3 و 4.

ثانياً: عناصر النموذج المقترح:

1- الإطار التشريعي و التنظيمي:

- تحديث القوانين المتعلقة بالنقد والقرض لتعزيز مبادئ الحوكمة؛
- إنشاء هيئة رقابية مستقلة تتولى تطبيق معايير الحوكمة. (تظم مهنين وأكاديمين وخبراء) ؛
- إلزام البنوك بتقديم تقارير دورية لبنك الجزائر حول ممارسات الحوكمة.

2- مجلس الإدارة: هيكل الحوكمة داخل البنوك

- تشكيل مجلس إدارة يتسم بالاستقلالية والشفافية؛
- إنشاء لجان متخصصة داخل البنوك: لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الامتثال التي تعتبر بمثابة الخط الدفاعي للمخاطر المصرفية، من خلال متابعة لمدى توافق أنشطة المصرف مع القوانين والتنظيمات وتوافقها مع السياسة الداخلية التي ينتهجها البنك؛
- تحديد دور واضح لكل لجنة لضمان الفصل بين المهام الرقابية و الإدارية؛

3- إدارة المخاطر: من خلال المؤشرات التالية.

- دمج إدارة المخاطر في الحوكمة المصرفية كعنصر أساسي وفق ما تقتضيه المعايير الدولية؛

- وضع نظام إنذار مبكر لتحديد المخاطر المحتملة ؛

- استخدام أدوات تقنية لتحليل البيانات المصرفية وتقييم المخاطر.

تكون عملية إدارة المخاطر وفق النقاط التالية:

❖ **التنبؤ بالمخاطر المتوقعة**، بواسطة نظام فعال لإدارة المخاطر يكشف ويفصح عنها للمساهمين وأصحاب المصالح بالمصرف في الوقت المناسب.

❖ **وضع سياسات وإجراءات مكتوبة تتعلق بإدارة المخاطر**: يجب على مجلس إدارة البنك أن يحدد بوضوح دليل إدارة المخاطر الخاصة بأنشطة المشتقات المالية على مستوى المصرف ككل.

❖ **رصد ومتابعة ومراقبة المخاطر**: يكون بصفة دورية مع مراعات جميع التغيرات والتطورات الحاصلة على كل من مستوى بيانات المخاطر الداخلية للبنك والمخاطر الخارجية ومخاطر القطاع.

❖ **التبليغ عن المخاطر**: يجب على البنك تصميم نظام إتصال داخلي قوي وفعال حول جميع المخاطر ويكون ذلك بين مختلف أقسام البنك من خلال تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة والادارة العليا.

❖ **الإمتثال**: يتولى مجلس الادارة بإنشاء وظيفة الإمتثال التي تعتبر بمثابة الخط الدفاعي للمخاطر التي يواجهها البنك، وهذا من خلال متابعتها لمدى توافق أنشطة المصرف مع القوانين والتنظيمات وتوافقها مع السياسة الداخلية التي ينتهجها البنك.

❖ **المراجعة الداخلية الفعالة**: تساعد مجلس الادارة والادارة العليا على تطوير إطار الحوكمة وتقوية المركز المالي للبنك على المدى البعيد.

❖ **نظام التعويضات**: يجب على مجلس الادارة تصميم نظام التعويضات وهيكّل الأجور والمكافئات يتعلق بالموظفين يكون لائق وأن يحضى بالإهتمام والمتابعة والتطوير، لأنه من بين المتطلبات التي تساهم في إرساء نظام حوكمة جيدة في البنوك، وإدارة محكمة لمخاطر التي يتعرض لها البنك.

4 - الشفافية والإفصاح المالي:

- إلزام البنوك بنشر تقارير مالية دورية وسنوية متوافقة مع المعايير الدولية.

- توفير قنوات مخصصة للتواصل مع المساهمين والعملاء. كإنشاء بوابة إلكترونية؛
- تقديم تقارير عن الأداء المالي وإدارة المخاطر إلى الجهات الرقابية بشكل دوري.

هذا من شأنه أن يساهم في إنضباط السوق الذي يتحدد بالنقاط التالية:

- ❖ توفير الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية: يتطلب الشفافية والإفصاح عن المعلومات والبيانات التي تشمل تركيبة رأس المال، المخاطر وتقييمها، حجم الديون المتعثرة، الضمانات الممنوحة، أساليب تقليل المخاطر، وحتمية الإفصاح عن المعلومات بشكل دوري سداسي على الأقل، هذا يمنح المستثمرين إتخاذ القرارات الصائبة.
- ❖ إدارة المخاطر: تقييم المخاطر وتسعيها و تحديد وإدارتها، وتجديد الأنظمة الرقابية.
- ❖ تعزيز أنظمة الرقابة والإشراف: وضع أنظمة تضبط وتعزز الإشراف على النظام المصرفي والمالي والإبتعاد عن التعامل مع أدوات الإستثمار الربوية المبتكرة والتوجه نحو معاملات التمويل الإسلامي.

5- دور بنك الجزائر:

- تعزيز دوره كهيئة إشرافية ورقابية عليا؛
- تطوير قاعدة بيانات مركزية لتبادل المعلومات بين البنوك؛
- إنشاء آلية مراقبة مستمرة لضمان الإلتزام بمعايير الحوكمة.

وذلك من خلال:

- ❖ المشاركة الواسعة لكافة الأطراف ذات العلاقة في إتخاذ القرار والمؤثرة في ذلك؛
- ❖ مراعات المصلحة العامة وهذا بالتطبيق العادل للقوانين والأنظمة دون تمييز أو إقصاء؛
- ❖ وجود نظام متكامل للمحاسبة والمساءلة مع إمكانية تطبيقه على جميع متخذي القرار.

ثالثا: هيكلية النموذج:

العلاقات بين الأطراف الرئيسية:

1- بنك الجزائر: الجهة التنظيمية التي تضع المعايير وتراقب تطبيقها.

❖ **بنك الجزائر بصفته بنك البنوك وبنك الدولة:** يضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك المؤسسات التي يشرف عليها، كما ينبغي أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون والإتفاقيات الدولية وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين الجهات الإشرافية و التنظيمية والتنفيذية.

✚ **استقلالية البنك المركزي والغرض منها ضمان مصداقية السياسة النقدية** لأنها تكون بعيدة عن التناقضات والصراعات السياسية و بإمكانها نشر وتوفير المعلومات النقدية والمالية للجمهور بغرض الشفافية، والتي تتعلق بمجموعة من المعايير تخص المحافظ، والسياسة النقدية و شروط تتعلق بمنح القروض للخرينة العمومية.

✚ **إتباع التوجهات الحديثة ودور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي:**

✚ **كما يتضمن الإطار الجديد كإجراء احترازي،** توسيع نطاق أهداف السياسة النقدية، ليشمل تحقيق الاستقرار المالي إلى جانب الهدف الرئيسي وهو استقرار الأسعار، ومتابعة التطورات حجم الإئتمان.

✚ **مسؤولية البنك المركزي على سلامة الجهاز المصرفي:**

❖ **دور البنك المركزي عن سلامة نظام المدفوعات والتسوية والمقاصة:**

❖ **دور البنك المركزي عن تطوير نماذج رياضية لتقييم قدرة النظام المالي على إمتصاص تداعيات الأزمات، وتصميم إختبارات التحمل الدورية (Stress Testing):** مؤشرات السلامة البنكية نجد:

✚ نمو الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمارات المنفذه وسعر الصرف؛

✚ مؤشر بورصة الأوراق المالية، وغيرها من المؤشرات؛

✚ الديون المتعثرة: يشير لقدرة القطاع البنكي على الاستمرار في أداء دوره كوسيط مالي من عدمه.

✚ بعدها يأتي دور إختبارات التحمل التي تبين تأثير حدوث صدمة في متغيرات أداء الإقتصاد الكلي

على مؤشرات السلامة للقطاع البنكي، ونجد أسلوبين متبعان دوليا في هذا الشأن هما:

- أسلوب الإتجاه من القمة للقاع، و أسلوب الإتجاه من القاع للقمة

❖ الحد من المخاطر الناتجة عن الإقتصاد الرقمي في المصارف.

2- البنوك التجارية: تُنفذ سياسات الحوكمة داخليًا من خلال هياكلها التنظيمية.

3- الأدوات الرقابية: تشمل التقارير الدورية وآليات الإنذار المبكر.

رابعاً: خطوات تنفيذ النموذج:

1- تقييم الوضع الحالي: تحليل أداء البنوك الجزائرية وممارسات الحوكمة الحالية، لتقويم نقاط الضعف والقوة في مختلف المصارف والمؤسسات المالية والأسواق.

2- تطوير التشريعات: تحديث القوانين بما يتماشى مع النموذج، مع تهيئة البيئة المناسبة لتطبيق مقررات بازل 3 و بازل 4، وتنقيح القوانين بما يتماشى مع القوانين الدولية، التي فيها مصلحتها.

3- التدريب والتأهيل: تنظيم ورشات عمل لتدريب موظفي البنوك على مبادئ الحوكمة الجديدة.

❖ الرقابة المستمرة: فرض الرقابة الفعالة على المصارف والمؤسسات المالية وتدعيم المساءلة واستقلالية مراقبي الحسابات، وتفعيل دور السلطات الإشرافية في تقديم التوصيات والتوجيهات للبنك في كل ما يتعلق بتطبيق الحوكمة وفعاليتها، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالحوكمة ومشاركتها مع السلطات الإشرافية الأخرى وضع مؤشرات أداء (KPIs) لقياس الإلتزام بمعايير الحوكمة، ومن المؤشرات التي ننصح بها للتنبؤ بالأزمات المصرفية هو مؤشر CAMELS^أ الذي يكشف عن حقيقة الوضع المالي للمصرف، وهو وسيلة من بين الوسائل الرقابية التي تكشف عن الوضع الحقيقي للمصرف عن طريق التفتيش الميداني.

خامساً: تقييم النموذج: لإختبار النموذج لابد من معايير النجاح وهي:

1. إنخفاض نسبة القروض المتعثرة: تعتبر المصارف العمومية أقل استقراراً من المصارف الخاصة، وهي عرضة بشكل أكبر للتعثر البنكي، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى حجم القروض المتعثرة ، حيث تجاوزت نسبة (5% إلى 10%) من إجمالي القروض المصرفية.

^أ تقوم هيئة تأمين الودائع الفيدرالية بأمريكا (FDIC) بتقييم البنوك وفقاً لنظام مالي موحد يشمل ست فئات يرمز لها بالرمز CAMELS وهو عبارة عن مؤشر يكشف حقيقة الوضع المالي لأي بنك ، عن طريقة يتم ترتيب البنوك بمنح درجة لكل مكون ثم إجراء الترتيب تنازلياً.

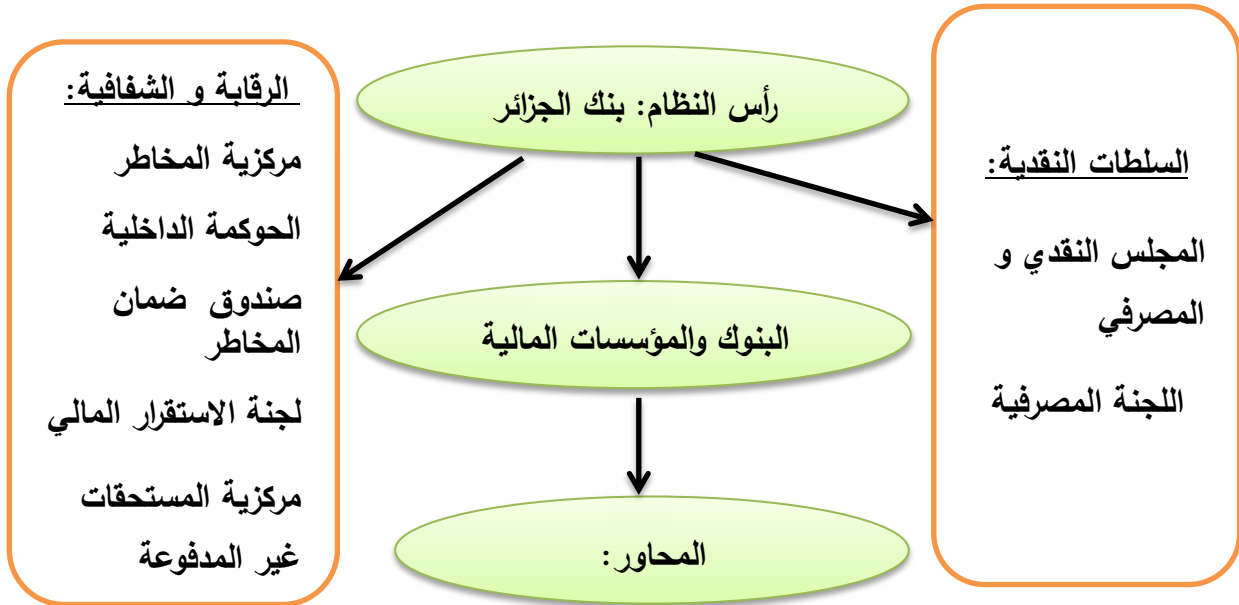
2. تحسين مؤشرات الربحية والاستقرار المالي: تعظيم القيمة السوقية للشركة يعتبر أسمى هدف الذي يعكس مقدار العائد المتولد للمؤسسة ويمنحها قوة التحدي والمجابهة في فترة الأزمات.

3. زيادة الشفافية في التقارير المالية: الحصول على التقارير المالية للمؤسسة التي تضمن توفر الشفافية وتقدم في الوقت المناسب وتكون صالحة الإعتماد عليها.

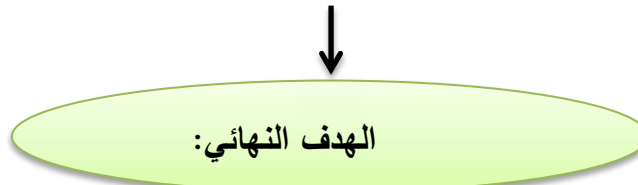
سادسا: رسم تخطيطي لهيكل النموذج:

الشكل التالي يوضح عناصر النموذج التي يرأسها البنك المركزي والهيئات والبنوك العاملة تحت لوائه

الشكل رقم 17: رسم تخطيطي لهيكل النموذج



مجلس الادارة	إدارة المخاطر	الشفافية والافصاح	الرقابة المستمر
(لجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة التدقيق، لجنة ادارة المخاطر، لجنة الإنتقاء و المكافآت، لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات) يشكل وجود هذه اللجان على مستوى الهيكل التنظيمي للبنك عاملا مؤثرا في تعزيز كفاءة نظام الحوكمة المطبق داخل البنك			



حوكمة النظام المصرفي الذي يعمل على تقليل الأزمات المصرفية وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي.

المصدر: من إعداد الباحث.

الفرع الثاني: مؤشر قياس السلامة المالية R_{HA}

في محاولة لي لتقديم مؤشر قياس السلامة المالية للمصرف بدر إلى ذهني هذا النموذج الذي سأوضحه في ما يلي:

$$R_{HA} = \% r_1 + \% r_2 + \% r_3 + \dots + r_n$$

حيث:

R_{HA} : تمثل مجموع المخاطر المقيمة كنسبة مئوية من رأس المال

$r_1 + r_2 + r_3 + \dots + r_n$: مختلف المخاطر الذي يتعرض لها المصرف في نشاطه

هذا المؤشر (R_{HA}) مرتبط من الفكرة أن البنك يستثمر أمواله وأموال الغير في مجموعة من المجالات هذه الأخيرة مرتبطة بعدة مخاطر ($r_1 + r_2 + r_3 + \dots + r_n$)، والبنك تاجر هدفه تحقيق الربح، وهو معرض للخسارة، إذن على كل مصرف أن يحدد قيمة خسارته الناجمة عن الخطر الذي يتعرض له وقابل للقياس كنسبة مئوية من رأس المال ويجمع هذه النسب لنحصل على R_{HA} ، ويقارنها مع الربح المحقق لكي يحدد مسار نشاطه من المواصله أو من عدمه أو تغيير وجهة المجال الذي ينشط فيه.

حيث كلما كانت النسبة دنيا وتقترب من الصفر فهذا جيد للبنك وإذا كانت النسبة مرتفعة وأكبر من الأرباح المحققة فهنا البنك في حالة خسارة ويفقد من رأس المال بقيمة النسبة المسجلة في البداية ويمكن التقليل منها بتعويضها من نسبة الربح المحقق كنسبة من رأس المال، أي أن الخسارة الحقيقية التي مني بها البنك هي بفارق مابين حجم لخسائر الواقعة والأرباح المحققة بقيمة بنسبة من رأس المال، فعلى البنك في هذه الحالة إما تغيير مجالات النشاط في نفس القطاع أو التفكير في نشاط آخر يدر مكاسب أحسن وبأقل التكاليف.

ملاحظة: هذا النموذج يمكن أن يكون نقطة إنطلاق لتطبيق عملي يساهم في تطوير الحوكمة المصرفية في الجزائر، مع إمكانية التوسع فيه بناءً على نتائج ميدانية أو مقارنات دولية من طرف خبراء ومهنيين وأكاديميين ومسؤولين.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في هذا الفصل نرى أن الجزائر تسعى جاهدة لإرساء مبادئ الحوكمة في نظامها المصرفي، ويتجلى ذلك من خلال إصدار القوانين والأوامر والأنظمة التي تنظم النشاط المصرفي، وكانت الميزة والإنطلاقة الحقيقية عند صدور قانون النقد والقرض 10-90 وما عرفه من تعديلات هامة مست عدة مجالات متعلقة برفع رأس مال البنوك والمؤسسات المالية، وفتح المجال أمام البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية بهدف تشجيع الاستثمار وتمويل التنمية، ولم يكتفي بهذا الأمر بل إصدار القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 الذي حمل العديد من المحاور تتعلق بتحديث النظام المصرفي بما يتوافق مع المعايير الدولية، وبالذات حوكمة البنك المركزي وإختصاصات السلطة الإشرافية وتوسيع عدد الفاعلين المصرفيين، وتطرق كذلك للشمول المالي والاستقرار المالي بإنشاء لجنة الاستقرار المالي، وكذلك إنشاء الدينار الرقمي والتطرق إلى البنك الرقمي ورقمنة العمليات وطرق الدفع، بالإضافة لظهور وإعتماد شبائيك الصيرفة الإسلامية والسعي إلى ترقيتها، وإثراء النظام التنظيمي رقم 23-01 المتعلق بشروط الترخيص بتأسيس مكاتب الصرف وإعتمادها ونشاطها هذا من جهة، ومن جهة أخرى نرى أن هناك العديد من الجوانب التي تدل على الضعف الهيكلي للنظام المصرفي، على غرار هيمنة البنوك العمومية، وإرتفاع نسبة القروض المتعثرة بالإضافة إلى الفساد الذي يظهر في تصنيفات المنظمة العالمية للشفافية والبنك الدولي التي هي ليست لصالح الجزائر، لذا الجزائر هي مطالبة في وقت أكثر من ذي قبل إلى رفع التحدي وعلاج هذه الجوانب حتى تعزز من مكانتها في الأوساط الدولية وهذا بإرساء الحوكمة في منظومتها المؤسسية وخاصة المصرفية لأنها السبيل الوحيد لجمع المدخرات وتمويل التنمية في ظل ضعف السوق المالي لها، ومن بين الأسباب التي ننصح بها خاصة بعد فتح الجزائر الباب في مجال الصيرفة الإسلامية، هي إعتماد تجربة دولة ماليزيا في حوكمة البنك المركزي لها والعمل وفق الصيرفة الإسلامية، وهذا بالنظر إلى المكانة التي تتمتع بها الخدمات المصرفية الإسلامية في مجتمعنا وما يمكن أن تقدمه للإقتصاد من تمويل حقيقي للاستثمار وهذا باستقطاب شريحة هامة و واسعة من المواطنين الذين لا يتعاملون مع البنوك الربوية.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر التنمية الإقتصادية ضرورة ملحة و في غاية الأهمية لكافة الدول التي تسعى جاهدة للوصول لها، ولتحقيق ذلك لابد من تضافر جهود العديد من القطاعات، ومن بين هذه القطاعات الأساسية نجد الجهاز المصرفي الذي يعتبر أكثر تعرض وحساسية للمخاطر التي تعيق النشاط المصرفي وتؤثر على سلامته، مما يستدعى الأمر كيفية تجنب هذه المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يضمن مراقبة المخاطر وتخفيف أوتدارك الخسائر الناجمة عنها.

وتشكل المخاطر المصرفية على إختلاف أنواعها مصدر تهديد حقيقي، وخير دليل على ذلك الأزمات المصرفية والمالية التي حدثت وحجم الخسائر والأثار المترتبة عنها، وكمثال على ذلك أزمة الرهون العقارية وما نتج عنها، التي لا تؤدي إلى خسارة للمصرف والتأثير على سمعته فقط، بل تلقي بظلال سلبية وأكثر حدة على كافة الجهاز المصرفي للدولة المصابة، بل يتعدى الأمر إلى خارج الدولة الموبوءة بسبب ترابط النظام المالي والعالمي بالبنوك فيما بينها وبسبب شبكة البروصات العالمية، كلها أسباب لفتت الإنتباه على ضرورة الحد من هذه المخاطر، ونجد في مقدمة هذه الهيئات الدولية لجنة بازل التي تصدر التقارير الدورية بشأن ذلك وحث البنوك على تطبيقها بدءا من سنة 1988 إلى 2024.

من هنا نتضح أهمية الحوكمة المصرفية التي تعتبر صمام الأمان والدرع الواقي الذي يساعد المصارف على حمايتها من المخاطر والحد من هذه الأزمات المالية المتوالية، وذلك من خلال تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة في البنوك، وتفعيل الأنظمة الإحترازية، والاستفادة من الخبرات، وكذا تعزيز الشفافية والإفصاح، وهذا من شأنه يخلق بيئة مستقرة و سليمة للبنوك التي تساهم في شكل أساسي في الاستقرار المالي، والجزائر إحدى هذه الدول، التي تعتبر دولة ناشئة تسعى جاهدة إلى التأقلم مع الأوضاع الدولية وتعمل على أرساء الحوكمة في مؤسساتها و جعلها في مأمن من هذه المخاطر المتعددة والمتجددة.

ولقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج وعلى أساسها تم إقتراح مجموعة من التوصيات، وسنفصل في ذلك كما يلي:

❖ نتائج الدراسة:

بناء على ماسبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن ضعف أطر الرقابة والإشراف و غياب الشفافية والإفصاح واستفحال الفساد والتلاعب بالبيانات والقوائم المالية، وعدم التحكم في المخاطر يخلق بيئة عدم الاستقرار في المؤسسة، هذه الأسباب أدت إلى إنتشار الأزمات المالية، تحولت إلى أزمات دولية شاملة على غرار التعامل بالمشتقات المالية وهذا ما حدث في أزمة الرهون العقارية، وأمام هذه الأحداث المتسارعة زاد الإهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية من خلال تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة في البنوك، وتعزيز الشفافية والإفصاح، وكذا تفعيل الأنظمة الإحترازية، وهذا من شأنه يخلق بيئة مستقرة وسليمة للبنوك التي تساهم في شكل أساسي في تعزيز الاستقرار المالي، للحد من الأزمات وآثارها الوخيمة ومن بين الحلول هو البعد عن المعاملات الربوية والمشتقات المالية التي كانت سبب في تفاقم أزمة الرهون العقارية والإلتجاه نحو المعاملات الإسلامية التي شاع التعامل بها مؤخرا، وهذا مايؤكد صحة الفرضية الأولى.
- عملت لجنة بازل منذ إصدارها لإتفاقيتها الأولى عام 1988، ثم الثانية 1999، ثم الثالثة 2010 ، إلى غاية الأمس القريب سنة 2016 إصدار الإتفاقية الرابعة، على مسطرة التطورات والأزمات التي شهدتها القطاع المصرفي، وهي في حالة تقييم من إتفاقية إلى أخرى ومعالجة وتقوية نقاط الضعف في هذه المقررات، وحث الدول على إعتماد توصيات هذه المقررات من أجل حماية منظومتها المصرفية ومواجهة والحد من الأزمات المالية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- هناك علاقة مباشرة ووطيدة تجمع ما بين الحوكمة المصرفية والاستقرار المالي لأن الحوكمة المصرفية هي آلية للحد من المخاطر المتنوعة والمتجددة المسببة للأزمات والتي يحدث عنها عدم الاستقرار المالي، فالحوكمة المصرفية توفر البيئة الخالية من المخاطر بما يعزز الاستقرار المالي ومنه الفرضية الثالثة صحيحة.
- في الجزائر حدث إفلاس بنكين خاصين هما بنك الخليفة والبنك الجزائر الصناعي والتجاري وفشائح مالية مست العديد من البنوك العمومية ويرجع أسباب هذه الأزمات إلى غياب الحوكمة المصرفية، على غرار التحلي بروح المسؤولية والشفافية والإفصاح وتفعيل أجهزة الرقابة سواء الداخلية والخارجية، هذا ما حرك الجزائر في 1990 بإصدار القانون النقد والقرض 90-10، وماتلاه من تعديلات إلى غاية 2023 بإصدار القانون النقدي والمصرفي بتكريس الشيء الثمين للقوانين والأوامر والأنظمة

السابقة وتعديل والتوسيع في مناطق الضعف بما يتناسب مع المقررات والقوانين الدولية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

- يؤدي تطبيق الحوكمة المصرفية لرفع كفاءة النظام المصرفي مما يعزز سلامة واستقرار النظام المالي، لكن ليس بإصدار القوانين فقط بل بالتطبيق الفعلي على أرض الواقع، أي أن نجاح الحوكمة المصرفية يبنى على أسس صحيحة وجعله من أولى الأولويات في ذهن أصحاب والأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة سواء ملاك أو دول وإداريين وغيرهم وهذا بجدية تطبيقها بشكل سليم، والحوكمة المصرفية تؤثر على الاستقرار المالي وهذا نابع من نوع العلاقة المباشرة التي تربطهما لأن كل من المخاطر التي تمس النشاط المصرفي تمس وتحدث عدم استقرار المالي، أي أنه إذا تم إدارة والحد من المخاطر التي يمكن التحكم فيها نحد من الأسباب التي تؤدي إلى أزمات ومنه يحدث استقرار مالي، ومنه الفرضية الأخيرة صحيحة.
- بعد إنهيار شركات عالمية رائدة، وتوالي الأزمات على المستوى الدولي زاد الإهتمام بحوكمة الشركات وهذا بإصدار عدة منظمات ودول لمبادئ حوكمة الشركات.
- لجنة بازل تعد من أهم وأبرز الهيئات المالية الدولية للرقابة والإشراف على المصارف التي لقيت قبول وتطبيق المبادئ الصادرة عنها من طرف الكثير من الدول، نظرا للجهد الكبير الذي بذلته في سبيل نشر وتوعية بمبادئ الحوكمة المصرفية والحرص على مواكبة مقرراتها مع الأحداث الحالية العالمية في مجال المصرفي والمالي.
- يعتمد نجاح الحوكمة المصرفية على جدية التطبيق السليم لمبادئها، وهذا راجع لإرادة الأطراف المعنية، يأتي في مقدمتهم البنك المركزي الذي هو بنك الدولة ومستشارها المالي في تفعيل أجهزة الرقابة والزام البنوك بذلك لأنه بنك البنوك، و على إرادة وجدية البنوك في تطبيق ذلك.
- إن إعتقاد حوكمة النظام المصرفي الجزائري ليس هدفا فقط بحد ذاته، بقدر ما هو أداة لتمكين المؤسسات المشكلة للنظام المصرفي من بنك الجزائر والبنوك التجارية والمؤسسات المالية من رفع أدائها في مختلف مجالات التسيير وفعالية الأداء ومنه تحقيق نتائج مرضية.
- سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية الجزائرية رغم قلتها 7 بنوك مقارنة ب 13 بنك خاص بما فيهم بنك مختلط و 8 مؤسسات مالية.

- هناك ملامح ومؤشرات إيجابية تدل على التوجه نحو تبني الحوكمة في البيئة المصرفية خاصة مع صدور القانون النقدي والمصرفي 09-23، الذي لا يزال الوقت مبكرا للحكم على آثاره، و بالنظر للنتائج المسجلة في مؤشرات الصلابة المالية الدنيا لصندوق النقد الدولي FMI مثل: إرتفاع معدل الملاءة المالية بما يفوق ما هو مطلوب في إتفاقية بازل 03 و تتوفر السيولة وتحقيق معدلات ربحية جيدة، ونتائج مؤشر **z-score** الذي كانت النتائج في الفترة المدروسة 2020 إلى غاية 2024 صنف القطاع المصرفي في حالة الأمان وهو غير معرض للأزمات، وبالمقابل هناك مؤشرات سلبية مثل إرتفاع نسبة القروض المتعثرة ومؤشرات الفساد، نقول هناك شيء جيد ويجب أن نثمنه ونحافظ على هذه النتائج الإيجابية وبذل مجهود أكبر لتدارك النقص للوصول بالجزائر إلى المستوى المنشود.
- بهدف تعزيز الإستقرار المالي تم تكريس لجنة الإستقرار المالي وتوسيع صلاحياتها، ومن أجل مواكبة التطورات الدولية تم إنشاء الدينار الرقمي، والتطرق للبنك الإلكتروني وشروط إعماده، والشئ الإيجابي هو فتح الباب أمام الصيرفة الإسلامية لحد الآن نجد 88 وكالة منها 17 وكالة تابعة للبنوك العمومية و 71 وكالة تابعة للبنوك الخاصة، وتحسين أنظمة المدفوعات الرقمية والالكترونية.

❖ الإقتراحات

- بعد الدراسة التي قمنا بها والنتائج المحصل عليها يمكن إقتراح التوصيات التالية:
- ضرورة إرساء مبادئ الحوكمة المصرفية على مستوى المصارف العمومية الجزائرية، مع مايتماشى مع البيئة المصرفية الجزائرية، وهذا لتحسين صورتها و الرفع من أدائها في سبيل تمويل التنمية.
 - العمل على تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية للمصارف، وهذا بتكوين لجان تابعة لمجلس الإدارة مثل لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الإمتثال.
 - تكوين لجنة وطنية تتشكل من الأعضاء من مختلف الميادين، أكاديميين ومهنيين وخبراء لتقييم وضع الحوكمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري، وضع ميثاق للحوكمة المصرفية الجزائرية.
 - الإسراع في تطبيق إتفاقية بازل الثالثة، ومن ثم التفكير في كيفية تطبيق إتفاقية بازل الرابعة.
 - إنشاء برامج تكوين لكافة إطارات وإدارين في النظام المصرفي الجزائري وتوعيتهم بأهمية الحوكمة المصرفية والتطبيق السليم لمبادئها.

- معالجة جوانب الضعف الهيكلي التي تعيق النظام المصرفي الجزائري والتي تعتبر عقبة في سبيل تحقيق الحوكمة على غرار، سيطرت القطاع العمومي وهذا بفتح المنافسة مع القطاع الخاص، ومعالجة سياسة منح القروض للتقليل من القروض المتعثرة.
- ضرورة تحسين مستويات الشفافية والإفصاح في البنوك العمومية والخاصة الجزائرية، لأن تقرير البنك المركزي وإن وجد غير كافٍ وهذا لزيادة الثقة وجلب المستثمرين بتوفير المعلومات الكافية والآنية.
- مواصلة عملية الإصلاحات في النظام المصرفي الجزائري وضرورة الالتزام بالقواعد الإحترازية وفق مقررات بازل والقوانين الدولية، من أجل تفادي الوقوع في أزمات مصرفية، ومن مؤشرات التنبؤ بالأزمات المصرفية التي ننصح بها بنك الجزائر على استعمالها، نجد المؤشر CAMELS الذي يكشف عن حقيقة الوضع المالي للمصرف، وهو وسيلة من بين الوسائل الرقابية التي تكشف عن الوضع الحقيقي للبنك عن طريق التفتيش الميداني.
- على الجزائر بعد فتح الباب في مجال الصيرفة الإسلامية، الأخذ بتجربة دولة ماليزيا في حوكمة البنك المركزي لها والعمل وفق الصيرفة الإسلامية، وهذا بالنظر إلى المكانة التي تتمتع بها الخدمات المصرفية الإسلامية في مجتمعنا وما يمكن أن تقدمه للإقتصاد من تمويل حقيقي للإستثمار وهذا باستقطاب شريحة هامة وواسعة من المواطنين الذين لا يتعاملون مع البنوك الربوية.

❖ أفاق البحث

- في الأخير نقول لا يخلوا أي بحث من النقائص وهذا مرتبط بعمل الإنسان، وبالرغم من الجهود المبذولة والتي لانأسف عليها لذا يمكن إقتراح مجموعة من المواضيع، بحيث يكون بحثي بمثابة جسر لما سبق من بحوث ومحصلة لبحوث لاحقة نذكرها كما يلي:
- أهمية القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 في تدعيم أسس الحوكمة المصرفية في الجزائر.
 - دور الحوكمة المصرفية في جذب الاستثمارات الأجنبية بهدف تمويل التنمية.
 - مدى التزام تطبيق آليات الحوكمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري (دراسة مقارنة بين المصارف العمومية والمصارف الخاصة)

فَائِضَةُ الْمَرَجِ

أولاً: المراجع باللغة العربية.

I. الكتب:

- 1- أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014.
- 2- بلعروز بن علي ومحمدي الطيب أحمد، دليلك في الإقتصاد من خلال 300 سؤال وجواب، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
- 3- بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2004.
- 4- حاكم محسن الربيعي و حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
- 5- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 6- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وإنعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2007.
- 7- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009.
- 8- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 9- الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2015.
- 10- عبد الفتاح سليمان، مكافحة غسيل الأموال، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، مصر، 2008.
- 11- عبد القادر خليل، الإقتصاد البنكي "مدخل معاصر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2016.
- 12- عبد القادر خليل، مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2014.

- 13- علاء فرحان وإيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2011.
- 14- فرج عبد العزيز عزت، إقتصاديات البنوك" الصناعة المصرفية والمالية الحديثة، البيان للطباعة والنشر، مصر ، دون سنة نشر.
- 15- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية" دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، 2006.
- 16- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، 2004.
- 17- محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2005.
- 18- محمد محي الدين عوض، جرائم غسل الأموال، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، السعودية، 2004.
- 19- نادر عبد العزيز شافي، تبييض الأموال، منشورات الحلبي، لبنان، 2001.
- II. الرسائل والأطروحات.
- 20- أم الخير حمودة، دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الجزائرية -دراسة ميدانية باستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية-، أطروحة دكتوراه شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، السنة الجامعية 2020-2021.
- 21- أميرة بن مخلوف، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي" دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص: مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016.
- 22- بهاء الدين بسام مشتهى، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة 1996-2008، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، السنة الجامعية 2011.

- 23- بوقصبة سليمة، الأزمة المالية العالمية والإقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، السنة الجامعية، 2010.
- 24- حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الإحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، السنة الجامعية 2015-2016.
- 25- ريم عمري، الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، غير منشورة جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الجامعية 2016-2017.
- 26- طالب وسيلة، الاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية - مع دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة البليدة 2، الجزائر، السنة الجامعية 2018-2019.
- 27- عبد الحفيظي أحمد، دور البنك المركزي في إرساء قواعد الحوكمة المصرفية -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013-2014.
- 28- عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.
- 29- عبد القادر مطاي، الإصلاحات المصرفية ودورها في جلب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة 1، الجزائر، السنة الجامعية 2006.
- 30- غلاي نسيم، الحوكمة والمسؤولية الإجتماعية للشركات، دراسة حالة بعض مؤسسات تلمسان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: حوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015.

31- قسمة مصطفى، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي - حالة الجزائر 2001-2021، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وبنوك، جامعة البليدة 2، الجزائر، السنة الجامعية 2022-2023.

32- لبعل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017.

33- نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في أمريكا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2012-2013.

34- نهى أحمد الحايك، أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية -دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية-، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الإقتصادية السورية، سوريا، 2016.

35- هبال عادل، أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على الأداء المصرفي - دراسة عينة بعض البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2017-2018.

III. الدوريات والمجلات العلمية.

36- إكرام عبد العزيز عبد الوهاب، أثر الحوكمة في تنوع الإقتصاد العراق، المجلة العربية للنشر العربي، العدد 12، أكتوبر 2019، مركز تميم للدراسات، الأردن.

37- أمينة بن جدوا ومسعود ميهوب، تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية، دراسة مجموعة من البنوك الأمريكية للفترة 2010-2019، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، جوان 2021، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، الجزائر.

38- إيمان بركان، واقع تطبيق دعائم الحوكمة ضمن المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 01، العدد 02، ماي 2018، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر.

- 39- بريش عبد القادر و زهير غرابية، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 01، العدد 01، 2015، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر.
- 40- بن رجم محمد خميسي و معيزي أحلام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية لزيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 08، 2012، جامعة سوق إهراس، الجزائر.
- 41- بوشمبة بدرية، دور التدقيق الداخلي في تحقيق التطبيق الفعلي لحوكمة الشركات داخل المؤسسات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 05، العدد 2، ديسمبر 2018، جامعة برج بوعريش، الجزائر.
- 42- بوعبيدة شريفة، واقع تطبيق الحوكمة داخل المنظومة المصرفية الجزائرية، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، المجلد: 05، العدد 2، سبتمبر 2008، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.
- 43- تاتي الضاوية و خالدي رشيدة، ملائمة معايير لجنة بازل للأنظمة المصرفية للدول النامية دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2021، جامعة برج بوعريش، الجزائر.
- 44- تلي فريدة وبن بريكة الزهرة، استخدام النموذج الكمي SCORE-Z لقياس الاستقرار والسلامة المالية -دراسة تطبيقية حول مصرف دبي الإسلامي من الفترة (2011-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، ديسمبر 2017، جامعة العربي بن المهدي أم البواقي، الجزائر.
- 45- جماع مختار وزيان عبد الكريم، التحرير المالي وانتقال الأزمات المصرفية حالة الجزائر، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2020، جامعة الوادي، الجزائر.
- 46- حكيمة بوسلمة و نجوى عبد الصمد، تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة من الفساد المالي والإداري: قراءة تحليلية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جوان 2018، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- 47- حمادي عبد الرزاق وكركار مليكة، الحوكمة المصرفية في الجزائر على ضوء أحكام القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 1، جويلية 2024، المركز الجامعي لإليزي، الجزائر.

- 48- حمادي عبد الرزاق وكركار مليكة، قياس الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري باستخدام نموذج z-score، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 13، العدد 4، ديسمبر 2025، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
- 49- حنان شاي و زهير بن دعاس، قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج z-score، مجلة معارف، المجلد 17، العدد 01، جوان 2022، جامعة البويرة، الجزائر.
- 50- خروبي وهيب و علاش أحمد، دور الرقابة المصرفية في تعزيز السلامة المصرفية للمصارف الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل، مجلة "الأبحاث الاقتصادية"، المجلد 10، العدد 12، جوان 2015، جامعة البليدة 2، الجزائر.
- 51- دردور أسماء و خوالدي سليمة، قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر Z-score للفترة 2008-2018، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 19، العدد 2، ديسمبر 2020، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- 52- ريم عمري و طيب لحيلح، الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 26، العدد 3، أبريل 2016، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- 53- ساسي نور الدين وجبوري محمد، واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية، مجلة إضافات إقتصادية، المجلد 5، العدد 02، سبتمبر 2021، جامعة غرداية، الجزائر.
- 54- سعيد بوهراوة وحليمة بوكروشة، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي المالي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- 55- سعيداني سميرة وبيراز نوال، قياس الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية باستخدام نموذج Z-SCORE، داسة حالة مصرف الشارقة الإسلامي، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 1، جوان 2023، جامعة برج بوعرييج، الجزائر.

- 56- سكاك مراد، الحوكمة كآلية لتحقيق تنوع الإقتصاد الوطني في إطار التنمية المستدامة، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، جوان 2018، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.
- 57- سلام عبد الرزاق، حوكمة المصارف ودورها في الحد من الأزمات المالية، مجلة الحقيقة، المجلد 2، العدد 4، ديسمبر 2013، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
- 58- سليمان ناصر وآدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور للبنك المركزي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- 59- سليمة بن حسين، الحوكمة...دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 10، جوان 2015، جامعة الوادي، الجزائر.
- 60- سنوساوي فاطنة و بوشامة مصطفى، تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر على ضوء بازل 03، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 1، جوان 2022، جامعة البليدة 2، الجزائر.
- 61- صبرينة نقيش و إلياس بوجعادة، قياس خطر السيولة في البنوك الإسلامية باستخدام مؤشر Z-SCORE، مجلة الإقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 01، جوان 2021، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر.
- 62- صدوقي غريسي و بوشيخي محمد، حوكمة الشركات بين البعد النظري والواقع قراءة في المبادئ ومؤشرات القياس، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، جوان 2021، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر.
- 63- طرشي محمد و بوفليح نبيل، الرقابة المصرفية وسبل تطويرها وتعزيزها في ظل انتشار الأزمات المالية-حالة الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 02، جوان 2017، جامعة البويرة، الجزائر.
- 64- طلال زغبة ومحاد عريوة، أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية - دراسة عينة من من البنوك التجارية-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 01، مارس 2021، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، الجزائر.

- 65- عباس بوهريرة وعبد اللطيف مصيطفى، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر حالة بنك (AGB-Cpa)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2017، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- 66- عبد الله خبابة و فائزة لعراق، الأزمات المالية و المصرفية، السمات و الخصائص المشتركة دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، فيفري 2013، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- 67- عبد المجيد أونيس ومريم شبيبة، الحوكمة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة المحلية بالجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 4، العدد الخاص، ديسمبر 2021، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.
- 68- عثمانى أحسين و بن مخلوف أميرة، دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، جوان 2015، جامعة محمد خيدر بسكرة، الجزائر.
- 69- عطية عز الدين، المبادئ الدولية في مجال الحوكمة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 3، العدد 02، ديسمبر 2016، جامعة تبسة، الجزائر.
- 70- عمار عريس و مجدوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس 2017، جامعة بشار، الجزائر.
- 71- عمامرة ياسمينه و رباب زارغ، مقاربة بين حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وميثاق الحكم الراشد للشركات الجزائرية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد 01، جوان 2018، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- 72- عون الله سعاد و بلعزوز بن علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي- بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، أكتوبر 2018، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر.
- 73- العيد صوفان و أحمد غريبي، مؤشرات نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية، مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 2، ديسمبر 2016، جامعة البليدة 2، الجزائر.

- 74- غزالي عماد، أزمات النظام المالي العالمي: أسبابها وتكاليفها الإقتصادية مع إشارة خاصة للأزمة المالية العالمية لعام 2008، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014، جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر.
- 75- غناية محمد إقبال وحكيمة حليمي، فهم مبادئ الحوكمة المصرفية بين الواقع والمأمول - النظام المصرفي الجزائري نموذجا، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، العدد 04، 2021، جامعة أحمد داية أدرار، الجزائر.
- 76- فرحي محمد، إنفتاح البنوك التقليدية على الشبابيك الصيرفة الإسلامية - قراءة في أحكام النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، مجلة الأستاذ البحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 03، ديسمبر 2021، جامعة المسيلة، الجزائر.
- 77- فوزي قادري و آخرون، علاقة الرقابة الداخلية بتكريس نظام حوكمة الشركات، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد 04، العدد 04، ديسمبر 2019، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
- 78- محمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك التجارية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، جوان 2009، جامعة سطيف 1، الجزائر.
- 79- معاريف محمد و آخرون، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، مجلة التكامل الإقتصادي، العدد 1، المجلد 07، مارس 2019، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
- 80- مليكة كركار، الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، العدد 03، 31 ديسمبر 2019، جامعة البليدة 2، الجزائر.
- 81- نسمة صابر محمود محمد، مقومات تطوير النظام المحاسبي المصرفي في ضوء متطلبات بازل 4، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 24، العدد 04، أكتوبر 2023، جامعة بور سعيد، مصر، رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg>
- 82- نوفل سمايلي وفضيلة بوطورة، بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية -دراسة تقييمية تحليلية للفترة 2003-2015، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 2، ديسمبر 2016، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

83- ياسر عبد الرحمان، الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 02، جانفي 2020، جامعة البليدة 2، الجزائر.

84- ياسمينه عامرة و رباب زارع، مقاربة بين مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وميثاق الحكم الراشد للشركات الجزائرية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 01، جوان 2018، جامعة الوادي، الجزائر.

85- نشاشدة شهر زاد، خيار الانتقال إلى أدوات الضبط غير المباشر للسياسة النقدية في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد 5، العدد 5، ديسمبر 2015، جامعة البليدة 2، الجزائر.

IV. الملتقيات والندوات.

86- أسماء دردور ونسرين بن زواي، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2009.

87- أمال عيادي، أبوبكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، الملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، يومي 06-07 ماي، 2012.

88- رقية حساني، وآخرون، آليات حوكمة الشركات ودوره في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة ، أيام 6-7، 2012.

89- شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أيام 20-21 أكتوبر، 2009.

90- مفتاح صالح، ورجال فاطمة، تأثير مقررات بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي أيام من 09-10 سبتمبر 2013، إسطنبول، تركيا، 2013.

- 91- ناجي محمد فوزي وأميره حسين محمد صالح خشبة، الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي العراقي، كلية التجارة جامعة المنصورة: العراق، 2022.
- 92- وهزة محمد، رزوقي رفيق، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الإقتصاديات العربية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 21-20 أكتوبر 2009.
- V. المطبوعات الجامعية.
- 93- عبدالقادر خليل، الفصل الخامس: مقررات لجنة بازل (1،2،3)، مطبوعة بيداغوجية، جامعة يحي فارس المدية، 2022/2021.
- 94- عبدالقادر خليل، الفصل الرابع: إدارة المخاطر البنكية، مطبوعة بيداغوجية مادة الإقتصاد البنكي، جامعة يحي فارس المدية، 2022/2021.
- 95- قصاص شريفة، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، السنة الدراسية: 2018-2019.
- 96- نواره إيمان، مقررات لجنة بازل، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة 02 - علي لونيس، السنة الدراسية 2022-2023.
- VI. التقارير، القوانين والمراسيم:
- 97- بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2023، طبع جوان 2024.
- 98- بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2024، طبع جوان 2025.
- 99- القانون رقم 10-90، المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 16، الصادر بتاريخ 18-04-1990.
- 100- النظام رقم 01-23، المؤرخ في 21 سبتمبر 2023، المتعلق بشروط الترخيص بتأسيس مكاتب الصرف واعتمادها.

101- القانون رقم 24-08 المؤرخ في 24 نوفمبر 2024، المتعلق بقانون المالية لسنة 2025، المادة: 207.

102- الأمر رقم 01-01، المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم لأحكام القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 14، الصادرة 28 فيفري 2001.

103- التعليم رقم 01-16 الصادرة في 21 فيفري 2016، المتضمنة تحديد نسبة العلاوة المستحقة للمساهمة في صندوق ضمان الودائع المصرفية.

104- التعليم رقم 01-24 الصادرة في 18 جانفي 2024، المتضمنة نسبة العلاوة المستحقة بموجب المساهمة في صندوق ضمان الودائع المصرفية.

105- التعليم رقم 02-13 الصادرة في 23 أبريل 2013، المتعلقة بنظام الإحتياطات الإجبارية.

106- الأمر رقم 20-05، المؤرخ في 6 أبريل 2020، المتعلق بالتدابير الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الإحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

107- القانون رقم 23-09، المؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 43، الصادرة في 27 جوان 2023.

108- مقرر رقم 22-03، المؤرخ في 29 ديسمبر 2022، يتضمن اعتماد البنك الوطني للإسكان، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 90، الصادرة في 31 ديسمبر 2022.

109- مقرر رقم 25-01، المؤرخ في 2 جانفي 2025، يتضمن نشر قائمة البنوك والمؤسسات

المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 03، الصادرة 22 جانفي 2025.

VII. المواقع الإلكترونية:

110- البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة المؤسسية، تاريخ الإطلاع 01 جانفي 2025، متاح على الرابط:

https://databank.worldbank.org/reports.aspx?Id=ceea4d8b&Report_Name=WGI-Table

111- فريد حبيب ليان، مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطور، إتحاد شركات الاستثمار، تاريخ الإطلاع 20 جويلية 2024، متاح على الرابط: <https://www.unioninvest>، جويلية 2019.

- 112- فريدة بناشنهور، تعديلات قانون النقد والقرض، 2022، جامعة تلمسان، تاريخ الاسترداد 20 فيفري 2023، متاح على الرابط: <https://fseg.univ-tlemcen.dz>
- 113- مروان سالم العلي، إنهيار بنك وادي السيليكون قراءة في الأسباب والتداعيات العالمية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، مقال منشور على شبكة الأنترنت 2023، تاريخ الإطلاع: 21 سبتمبر 2024، متاح على الرابط: <https://www.bayancenter.org/2023/04/9598>

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

I. Books

- 114- Almagir M (2007), corporate Governance : A risk Perspective, Paper presented to : Corporate Governance and Reform : Paving the way to Financial Stability and Development, A Conference Organized bu the Egyptian Banking Institute, May 07-08, Cairo.
- 115- Garry J. Schinasi, Maintaining Financial Stability, Op_cit.
- 116- Glenn D.HOOK and Hugo DOBSON, Global governance and Japan: The institutional architecture Routledge, First Published, London, UK, 2007.
- 117- Jacob LAMM and Others, Under Control: Governance Across the Enterprise, CA Press Inc, New York,USA, 2010.
- 118- World bank publication, Governance and Development, Washington, USA, April 1992.
- 119- Zabihollah REZAEI, Corporate Governance Post Sarbanes-Oxley: Regulations, Requirement, and Integrated Processes, John Wiley and Sons Inc, New Jersey, USA, 2007.

II. Working papers and Article

- 120- Basel Committee on Banking Supervision, corporate governance principles for banks,july ,2015.
- 121- Aissa Guettala AND Others, Bank governance impact on financial stability: Evidence from Algerian bank, Journal of Advanced Economic Research, Volume 10, issue 02, October 2025.
- 122- Luc Laeven and Ross Levine, Corporate Governance of Banks and Financial Stability, Journal of Financial Economics, Volume 18, February 2018.
- 123- Mohammed Amin BENEDDINE, Role of central banks after the 2008 financial crisis : Price stability and financial stability, AL-RIYADA For Business Economics, Volume 04, issue 02, June 2018.

ثالثا: المراجع باللغة الفرنسية

I. Livres

- 124-** Jaime Caruana; Bâle III : vers un système financier plus sûr; 3eme Conférence bancaire internationale Santander Madrid, le 15 septembre 2010, p 08. à partir du site d'internet:
- 125-** Lakhlef, B. (1999). La Bonne Gouvernance. Algérie: Dar Alkhaldounia.
- 126-** Michel ALGIETA, Macroéconomie financière: crise financière et régulation monétaire, la découverte, 4 éme édition, Paris, France, 2005.
- 127-** OCDE,O.d. (2004). Principes de gouvernement d'entreprise de l'OCDE. FRANCE: LES ÉDITIONS DE L'OCDE.
- 128-** Patrick ARTUS et autres, La crise des subprimes, rapport pour le conseil d'analyse économique, la documentation française, Paris, France, 2008.

II. Instructions et Rapports et L'Article

- 129-** Source: Instruction N° 74-94 Du 29 Novembre 1994 Relative a La Fixation Des Regles Prudentielles De Gestion Des Banques et Etablissements Financiers,(Article3)
- 130-** Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Le groupe des gouverneurs de banque centrale et des responsables du contrôle bancaire relève les exigences internationales de fonds propres, banque des règlements internationaux, Suisse, Bâle, 12 septembre 2010.
- 131-** LADJOUZI Soumiya. La bonne gouvernance bancaire: une condition nécessaire au développement économique en Algérie. Journal de la performance des institutions algériennes . Numéro 05.2014.

III. Sites internet

- 132-** Banque d'Algerie, « Banques et Etablissements Financiers » à partir du site d'internet : www.bank-of-algeria.dz/bank.html, consulter le:25-02-2025.
- 133-** www.bis.org/speeches/sp100921_fr.pdf, consulter le:18-09-2024

الملاحق

الملحق (1): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر



المصدر: بنك الجزائر، الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر، تاريخ التحميل: 20 ديسمبر 2024، متاح على

الموقع الإلكتروني: [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/organigramme-25-08-2024_-AR.pdf)

[algeria.dz/stoodroa/2024/08/organigramme-25-08-2024_-AR.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/organigramme-25-08-2024_-AR.pdf)

الملحق (2): قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة من قبل بنك الجزائر إلى غاية 2-01-2025

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (بنك)، - بنك البركة الجزائري، - سيتي بنك - الجزائر (فرع بنك)، - المؤسسة العربية للمصرفية - الجزائر، - نتيكسيس - الجزائر، - سوسيتي جينيرال - الجزائر، - البنك العربي - الجزائر (فرع بنك)، - بي.ن.بي باريفاس - الجزائر، - ترست بنك - الجزائر، - بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر، - بنك الخليج - الجزائر، - فرنسا بنك - الجزائر، - إتش.إس.بي.سي - الجزائر (فرع بنك)، - مصرف السلام - الجزائر، - البنك الوطني للإسكان.	بنك الجزائر مقرر رقم 01-25 مؤرخ في 2 رجب عام 1446 الموافق 2 جانفي سنة 2025، يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر. إن محافظ بنك الجزائر، - بمقتضى القانون رقم 09-23 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي، لا سيما المادة 102 منه، - وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 22 شوال عام 1443 الموافق 23 مايو سنة 2022 والمتضمن تعيين محافظ بنك الجزائر، يقدر ما يأتي : مادة وحيدة : تطبيقا لأحكام المادة 102 من القانون رقم 09-23 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 والمذكور أعلاه، تنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قائمة البنوك وكذا قائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر إلى غاية 2 جانفي سنة 2025، والملحقين بهذا المقرر. حرر بالجزائر في 2 رجب عام 1446 الموافق 2 جانفي سنة 2025. صالح الدين طالب
الملحق الثاني قائمة المؤسسات المالية المعتمدة إلى غاية 2 جانفي سنة 2025 - شركة إعادة التمويل الرهني، - الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف "ش.م.ا.م.ت.ش.أ"، - الشركة العربية للإيجار المالي، - المغاربية للإيجار المالي - الجزائر، - الصندوق الوطني للتعااضدية الفلاحية "مؤسسة مالية"، - الشركة الوطنية للإيجار المالي - شركة أسهم، - إيجار ليزينغ الجزائر - شركة أسهم، - الجزائر إيجار - شركة أسهم.	الملحق الأول قائمة البنوك المعتمدة إلى غاية 2 جانفي سنة 2025 - بنك الجزائر الخارجي، - البنك الوطني الجزائري، - القرض الشعبي الجزائري، - بنك التنمية المحلية، - بنك الفلاحة والتنمية الريفية،

المصدر: مقرر رقم 01-25، قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 03، بتاريخ 22 جانفي 2025، ص 24.